IRN 47628

تاليف
عادل سمارة

التنمية بالحماية الشعبية

مكتبة جامعة بيرزيت
UNIVERSITY LIBRARY

مركز الزهراء
للدراسات والأبحاث
القدس

HC
415.25
.S35
1990

التنمية بالحماية الشعبية

عادل سمارة

١- دراسة نقدية لادبيات تنموية من المناطق المحتلة وعنها

٢- التنمية بالحماية الشعبية: نموذج تنموي مقترح

منشورات مركز الزهراء - القدس

ص . ب : ١٩٤٣٦ القدس

هاتف : ٢٨٤٤٠٧ القدس

الطبعة الاولى ١٩٩٠

تنويه

" الآراء والافكار الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز."

مركز الزهراء

القدس

المحتويات

الباب الاول

رد على مقالة الكس بولك "بعض القضايا النظرية في استراتيجيات التنمية الريفية"

الباب الثاني

رد على ادبيات مؤسسات تنموية محلية:

١- تقرير الملتقى الفكري العربي لعام ١٩٨٩.
٢- مجموعة التنمية الاقتصادية.

الباب الثالث

نقد المنظور الامريكي للتنمية في المناطق المحتلة.

الباب الرابع

رد على كتابات تنموية حول المناطق المحتلة: ص 19
١- بناء نموذج التنمية المحلي، لابراهيم الدقاق. 39
٢- مستقبل الاقتصاد الفلسطيني، لابراهيم الدقاق. 47
٣- التنسيق والاولويات في العملية التنموية، لابراهيم الدقاق. 56
٤- دورالمنظمات الجماهيرية العاملة في قطاع التنمية في الارض المحتلة.سمير حليلة ص 76
٥-التطور الصناعي الفلسطيني ل ديتر فايس. ص 99

٦- السلام: خطة فلسطينية من خمس نقاط، ل تيسير عاروري. ص 89

الباب الخامس

١١٥

التنمية بالحماية الشعبية. ١١٥
نموذج تنموي مقترح

التشوهات المعيقة للتنمية بالحماية الشعبية. ١١٤

- التشوه بالمستحدث ١١٦
-التشوه الانتاجي ١١٧
-التشوه بالتبادل ١١٧
-تشوه علاقات العمل/راسمال ١١٧
-تشوه البنية ألاساسية ١١٨
-التشوه النفسي بالدعم ١١٨
-التشوه بتخزين وتهريب ألعملة ١١٩
- التشوه بالاجانب
- ألتشوه بأيديولوجيا:أللجوء-ألتعليم-ألهجرة ١٢٢
- ألتشوه باتعدام ألتمفصل ١٢٣

ألمحفزات الاساسية للتنمية بالحماية ألشعبية ١٢٤

- الانتفاضة مناخ تنموي ١٢٤
- ألتميز ألدمقراطي للانتفاضة ١٢٧
-ألاهمية ألعليا للفرش ألثقافي ١٢٨

أسس عامة للتنمية بالحماية ألشعبية ١٣٠

-تمفصل ألقطاع ذاتيا. ١٣٠

- تمفصل القطاعات 131
- التمفصل الاقليمي 131
- التمفصل مع الاقتصادات ألمحيطة 132
- الاولوية للمواد الخام المحلية 133
- انتاج ألحاجات ألاساسية للناس 134
- التشغيل ألمكثف بدل ألتكنولوجيا ألمعقدة 135
- اقامة مشروعات ألسلسلة أو الاحتكار المتعدد 136

أسس خاصة للتنمية بالحماية ألشعبية 138

138

-الاولوية للقطاع ألزراعي
-ألاداة ألشعبية 139
-ألتنمية بالحماية ألشعبية والانسحاب الى الداخل 142
- معادلة العمل/رأسمال واعادة تشكيل البنية الانتاجية 143
- اعادة تشكيل البنية الانتاجية واقامة التعاونيات للمنتجين 147
-الانتاج التعاوني أقل كلفة 149
-التعاونيات ألشعبية، تفسير ألخلل 151
- الوعي بالاستهلاك 154
- ألاستهلاك وألاجور 155
- نحو مقياس للقيمة 157
- تجنب ألمنافسة ألعالمية 161
- مطلوب اقتسام شعبي للفائض وعلاقات انتاج جديدة. خطى تكتيكية 162
-سياسة ألسقوف ألممكنة 165
- ألانتاج ألمنزلي 167
- ألبعد ألعربي 170

نماذج لمشاكل ومعيقات 170

- تقصير ألعامل السياسي (خلل في ألقمة) 171
- احتقار ألعمل في ألارض (حلل في ألقاعدة) 173
- تشوه فكري (خلل في ألتربية٩ 177

179

ألخلاصة. 182

ملاحظات 188

مراجع بالعربية 189

مراجع بالانكليزية 190

ملحق ١

- ملاحظات اضافية لتوضيح ألمفهوم

الاعتبارات 192

-العمالة البديلة من اليهود ألسوفييت 192
-طرد عمالنا من ألخليج 192
- الضغط الاقتصادي 193
- نموذج سنغافورة 193

مقدمة

موضوع هذه الدراسة هو التنمية في الاراضي المحتلة .وهو موضوع طالما تعرض له كثيرون من الفلسطينيين والعرب بمختلف اتجاهاتهم. ولعل مما يثير الانتباه في هذا الصدد هو التقاء واختلاف وجهات النظر التنموية دون ارتباطها بالمنطلقات الايديولوجية للعديد من الكتاب او المساهمين. فمن السهل جدا ان تجد اقتصاديا (يساريا) ينادي بتنمية في المناطق المحتلة على نهج "تايوان وهونج كونج"، وهو نموذج على التحديث الراسمالي، وبالطبع بمفهوم الانخراط والتكيف مع متطلبات النظام الراسمالي العالمي ، والذي اسميناه (اقتصاد تحت الطلب) (Stand-by Economy)، في حين ينبغي لليساري، وخاصة الشيوعي ان يكون اقرب الى مدرسة الاعتماد والتمحور على الذات وفك الارتباط مع النظام الراسمالي الامبريالي العالمي، لكي يتمكن البلد من التحكم بالفائض والتراكم وبالتالي، احداث التنمية الشعبية. وهذا دليل علىالافتقار الى المنهج.

لهذا الامر، خصوصا، ان لم نقل حصرا، تم اعداد هذا الكتاب، الذي قد يتصوره البعض هجوما على اشخاص، وهو تصور مردود. وابعد من ذلك، فان هذا الكتاب، كتاب دفاعي، بل وحتى توضيحي. انه دفاع عن الماركسية، محاولة للدفاع عن المنهج الاشتراكي. وكذلك، فليس هدف هذا التوضيح هو (التغزل) بالاشتراكية، وانما التاكيد للاجيال الشابة، على ان النمط الراسمالي، وفي أحدث طبعاته الراسمالية الاميركية هو نمط مسموم، عدواني وفاشي، ضد العالم الثالث بعامة والوطن العربي بخاصة، وباكثر تحديد ممكن ضد الشعب الفلسطيني. ليس ذلك وحسب، بل ان هذا الكتاب يحاول فيما يحاوله توظيف اكبر جهد ممكن للتوضيح بان طريق (الراسمالية) ليست طريقا لتطور العالم الثالث، وحتى لو اختار العالم الثالث هذه الطريق،وقد اختارتها منه دول عدة، فكانت النتيجة جوعا ومديونية وعدم تمفصل طبقي وشرائحي وقطاعي وثقافي. ولذا، فليس هناك سوى الطريق الاخرى.

لهذا أيضا، اخترت الرد على بعض من كتبوا في هذا الصدد، ليس لان ما كتبوه هو الوحيد، ولكنني اخترت الذين يفترض انهم يساريون، ليعرف القارىء ان هذه الاطروحات ليست يسارية ناهيك عن كونها ماركسية. اعددت هذا الكتاب لانه اصبح من السهل جدا ان تجد اكثر دعاة الوطنية والاستقلال، وقد اقاموا مؤسسات " تنموية" بهدف الحصول على تمويل من المراكز الامبريالية التي طالما اكدوا بانها حليفة استراتيجية لاسرائيل، وعدوة اساسية للشعب الفلسطيني؟ كما يحاججون احيانا، ولتغطية مواقفهم المتناقضة بالقول "ان اوروبا صديقة لنا ولا باس في ان نأخذ منها المساعدات المالية".

اعددت هذا الكتاب، كمحاولة للمساهمة في اقالة هذا البلد من عثرات جديدة يخلقها اولئك الذين يقبضون عشرات الرواتب، ويتحكمون بصنابير الدعم، وينسجون علاقات مع كافة مصادر الدعم الفلسطينية والعربية والاميركية قاطعين مختلف المربعات معا. اولئك الذين يصرون على تجميل وجه اميركا(بكل ما في ماضيها وحاضرها من دماء البشر، ودمائنا كعرب بشكل خاص) وذلك عبر الترويج لما تسمى بالمنظمات الاميركية غير الحكومية، والتي يشي بها اختراع اسمها. فلا يمكن تسمية منظمات اميركية غير حكومية الا لان الحكومة الامريكية ذات وجه قبيح تحاول اخفاءه.

اعددت هذا الكتاب، ليعرف المواطن ان هناك اطنانا من الاوبئة لا بد من كنسها لكي يستطيع التنفس، فهناك اوبئة القبض بلا شبع، ونهب الجمعيات التعاونية بسبب الجشع للمال ولتدمير اية آفاق لانهاضها على اسس جديدة، وتنمية موارد الاصدقاء والاهل، او ان شئت حسن النية، تنمية على طريقة (هبنقة التي تقول: لا افسد ما اصلحه الدهر ولا اصلح ما افسده)، التنمية التي توسع كروش اللصوص مستخدمة البلدوزر، وتطحن عظم الفقراء بالبلدوزر ايضا!!.

وكما اشرت، فانني لن اتعرض لكل ما كتب عن التنمية في المناطق المحتلة ،وهو كثير، ولكن سوف اتناول بعضا منه. ولن اتناول ما نشر في الخارج عن هذا الامر باعتبار اكثره كتب من وجهة نظر تحديثية بحتة من جهة، (اي من وجهة نظر تصب في نطاق التكيف مع النظام الامبريالي العالمي ، وتحويل اقتصاد المناطق المحتلة الى اقتصاد تحت الطلب ليس اكثر، مثل كتاب- الاقتصاد الفلسطيني- اعداد جورج عبد)، وباعتبار انه كتب بلغات اخرى، من حسن حظ الوطن ان وصولها الى الشارع ضعيف. ولذا، آثرت تناول ما كتبه المستشرق البريطاني "الكس بولوك" لانه نشر داخل المناطق المحتلة.

وهنا اود لفت النظر الى الخطر الذي ينجم عن اهتمام اوساط فلسطينية المنظمة بشكل خاص واوساط شعبية، باطروحات تقود في النهاية الى تبعية يصعب الفكاك منها. والمقصود هنا، ان الاهتمام المبالغ فيه يخلق من بعض المؤسسات او الافراد رموزا تمثل التنمية في المناطق المحتلة، في حين انها تمثل التبعية والتكيف مع النظام العالمي، على المستوى العام، اما على المستوى القومي فهي ميكانيزمات غير معراة للتطبيع، باعتبار ان التطبيع في وجهه السياسي هو الطبعة الشرق اوسطية لسياسة الوفاق الدولي ، التي يمكن ان نسميها اليوم سياسة استسلام البيروقراطية الشرقية للفاشية الامبريالية الغربية المقنعة. اما اقتصاديا فهي الطبعة التبعية للشرق الاوسط.

ولعل خطورة اتجاه التكيف كامنة في انه قرار مسبق من هذه الاتجاهات بتجهيز الدولة الفلسطينية التي قد "تتمخض عنها التسويات السياسية "لتكون تابعة وهي في مرحلة التخليق.
اضافة الى ما ذكر، فقد افردت بضع صفحات لمناقشة اسلوب (المساعدات) الاميركية للمناطق المحتلة، وليس لاقترابها من موضوعة التنمية، بل لتخصيص خانة خاصة لتعريف القارىء بعدوه. وهنا تجدر الاشارة الى ان التناول الموجز لما تسمى بالمساعدات الامريكية ليس اكثر من الاستشهاد بنموذج، اقر للقارىء انه لا يمثل كل بني جلدته من المؤسسات التي

تمول "تخريب البنية والتوجه الانتاجيين في المناطق المحتلة" واخصها تلك الاميركية ومنظمات غير حكومية، ومنظمات طوعية، وحتى مساعدات من دول "اسميها غير حكومية-مثل النرويج" والتي تأخذ المساعدات من اميركا وترشها باسمها في المناطق المحتلة.

وأخيرا، فان هذا العمل، وكتاب اقتصاد تحت الطلب نفسه، والكتاب القادم عن "الراسمالية الفلسطينية"، تأتي كلها في اطار تبيان مدى الخطورة الكامنة في كل من التسوية المقبلة والاتجاهات "التنموية" التي ترقص على اذيالها. ومن هنا تصبح كلمة "حق" مسالة في غاية الاهمية، ان لم تكن للحظة الراهنة، فللتاريخ.

عادل سمارة - رام الله
٢٥ تموز ١٩٩٠

الـبـاب الاول

بعض القضايا النظرية في استراتيجيات التنمية الريفية:

ما يلي نقد موجز لدراسة كتبها المستشرق البريطاني "الكس بولوك" اثناء عمله باحثا في "الملتقى الفكري العربي" في القدس، وصدرت في نشرة مركز الابحاث التابع لجامعة بيرزيت العدد رقم ٣، ربيع عام ١٩٨٦، وهي بعنوان "بعض القضايا النظرية في استراتيجيات التنمية الريفية".

يتركز هذا النقد على الجوانب التي لم ينقدها "بولوك" في الاستراتيجيات الثلاث التي عرضها، وعلى بعض النقاط التي يطرحها هو نفسه، وعلى نقد للنموذج التنموي الذي يقترحه بشأن التنمية في المناطق المحتلة. واعتمادا على عرض الكاتب لهذه المدارس ومناقشته لها، فاننا نفترض اطلاع القارىء عليها، ولذلك لا نجد ضرورة لاعادة الحديث عنها تلافيا للتكرار. اما الاستراتيجيات الثلاث فهي:

١-التنمية الاجتماعية.
٢-الثورة الخضراء.
٣-الحاجات الاساسية.

التنمية الاجتماعية:

يقول الكاتب:

"لقد تم تشكيل الاسس الفكرية المبدئية لاستراتيجية التنمية الاجتماعية مع نهاية العهد الاستعماري البريطاني في افريقيا. فخلال تلك الفترة كانت الادارة الاستعمارية البريطانية معنية بان تخلف اثرا ايجابيا ايا كان في افريقيا، بهدف التعويض عن سنوات النهب والاستغلال للجماهير الافريقية".(ص ٢٩).

ان اقرار الكاتب بأن هناك نهبا واستغلالا للجماهير الافريقية لا يتيح له

تقديم وجه الاستعمار البريطاني بصورة انسانية واخلاقية دون ان يكون هناك اسناد لهذه الصورة. فالكاتب لم يقدم اي تفسير او دليل على وجود نية التعويض هذه. ولو توفرت نية التعويض، فلن تكون الا في سياق محاولة الاستعمار القديم تقديم نفسه في صورة الاستعمار الجديد الذي يقدم بعض المساعدات من اجل تبرير اعادة دخوله في مرحلة الاستقلال، حيث يضمن ان مجرد الدخول سوف يعوض له اضعاف المساعدات الهامشية التي قد يبذلها.

ان هذا الاسلوب في طرح الامور ينطوي على تحدث بالانابة من قبل الكاتب. فهو يتحدث بالنيابة عن الاستعمار ولاحقا الامبريالية، مفسرا وشارحا اهدافها "النبيلة" التي لم يدركها اهل العالم الثالث.

ان التنمية الاجتماعية بديل غربي للثورات الظافرة في المجتمعات الفلاحية في بلدان المحيط. وهي بشكل خاص رد على النموذج الماوي للثورة الصينية، وهو النموذج الذي التقط الاهمية العالية لدور الفلاحين في الثورة في مجتمع زراعي بشكل اساسي، كما تعامل هذا النموذج مع المسالة القومية بالتقاط الابعاد الثورية لها، متجنبا السقوط في الموقف الكسموبوليتي من القومية، والذي كان من اهم اسباب اخفاق الحركة الشيوعية في الوطن العربي.

يقول الكاتب: "كانت الحكومات الغربية تعتبر استراتيجية التنمية الاجتماعية بديلا غير ثوري للتغيير الزراعي والتنمية الاشتراكية"(ص ٣٠).

اما الحقيقة فهي، ان الثورة المضادة تقوم بهجوم يهدف الى خصي اية تنمية ثورية في العالم الثالث حتى لو كانت محصورة في نطاق القطاع الزراعي. ان ما تقوم به الامبريالية ليس اقل من كونه هجوما على الامكانات المحتملة لتنمية العالم الثالث، وهو هجوم مع سبق الاصرار، وليس نشاطا مجانيا يتساوى بالنسبة اليها حصوله مع عدم حصوله.

ان طرح الامور على طريقة الكاتب يحمل في طياته رغبة البرجوازية

في التنمية، ولكن بشرط عدم سقوط النظم السياسية في العالم الثالث. وهذا الطرح غير صحيح او في احسن الاحوال غير مكتمل، لان الامبريالية ليست معنية بتطور المحيط، بل معنية بتخلفه. وفضلا عن ذلك فان الحديث على طريقة الكاتب يحمل في طياته بذور الاعتقاد بأن اسباب تخلف المحيط واستمرار تخلفه هي اسباب داخلية بحتة، وان مشكلة هذا التخلف لا تكمن في خضوعه للمركز بل في عدم استغلاله راسماليا بالشكل الكافي. وهذه الاطروحة الشائعة ل (جيفري كاي، ١٩٧٥).

وعليه، لم يكن هدف التنمية الاجتماعية عدم حصول تغييرات في النظام السياسي والاقتصادي القائم كما يقول الكاتب (ص ٣٠)، بل كان في الاساس الاستمرار في الدفاع عن هذه الانظمة وتخليدها. وهنا يتضح الفارق في الدرجة على الاقل، وان لم يكن في النوع، لان استمرار هذه الانظمة امر حيوي للامبريالية.

ان المكونين الاساسيين لاستراتيجية التنمية الاجتماعية هما :

× النمط الانتشاري لنقل التكنولوجيا.

× بعض الصيغ المحددة من الدمقراطية المشاركة.

يقول الكس:

"تنظر هذه المدرسة الى المزارعين في الغالب على انهم غير عقلانيين، وبعيدون عن التجديد في المجال التقني، وعاجزون عن رد النتائج الى الاسباب، ويفتقدون القدرة على ادارة اعمالهم الزراعية بالشكل الصحيح. ويضاف الى هذا الاعتقاد ان الفلاح جبري، يؤمن بالقدر المحتوم، فيما يتعلق بالتغيرات الفنية والبيئية والاجتماعية-الاقتصادية... وهكذا، فان الطريقة المستخدمة لمحاربة الجبرية الموروثة وعدم ايمان الفلاح بالتجديد هي تقديم المساعدة الخارجية والخبرات من اجل تخطيط وتنفيذ وتقييم البرامج التنموية المحلية... والقيام بنقل مباشر للتكنولوجيا الزراعية" (ص ٣٠).

في تلخيص الكاتب لهذه النقطة ،لم يتطرق الى جوانب هامة مترتبة عليها. فهو لم يتنبه الى ان هذه الاستراتيجية تميز بين المزارع الاوروبي والمزارع العالمثالثي. بمعنى ان المزارع الاوروبي انتقل الى الراسمالية، ولم تحل الجبرية بينه وبين هذا الانتقال .وهذا التمييز يحمل في طياته موقفا عنصريا وعرقيا ابيض.

كما يتضح من الاقتباس السابق، ان الخلاص من الجبرية لا يتم في النهاية الا بالعصرنة ونقل التكنولوجيا، وان الحل النهائي هو في تبني الاساليب الراسمالية. وهذا يكشف بالطبع المنهج البرجوازي. بل وتستكثر هذه الاستراتيجية على الفلاح في العالم الثالث ان ينتقل الى الراسمالية دون مساعدة الخبرات الاجنبية. وفي هذا تتقاطع هذه الاستراتيجية مع نظريات كل من (راي) و (ولبي)، حول حاجة الانماط الماقبل راسمالية الى ديناميكية الراسمالية لتساعدها على الانتقال. بل ان النمط الراسمالي شرط لانتقال المجتمعات التي تعيش في ظل هيمنة الماقبل.

وتقع هذه الاستراتيجية في تناقض جوهري آخر هو:
ما دامت تعتبر ان الفلاح جبريا وبحاجة الى الخبرة الاجنبية، فلماذا تخشى من قيامه بالثورة والتي هي مشروع اكثر تعقيدا من مسألة تبني الاساليب الراسمالية في العمل؟ اي طالما انه كان جبريا وحتميا الى هذا الحد، فان على استراتيجية التنمية الاجتماعية ان تطمئن الى انه لن يثور.

اما الديمقراطية المشاركة في هذه الاستراتيجية، والتي تقول بتشغيل موظف "اجنبي" مدرب ليساعد الناس في تحديد حاجاتهم وصياغتها بشكل خطط تنموية وليعودهم على المشاركة الدمقراطية، فانها دمقراطية تعني تعيين مندوب سام زراعي على الفلاحين، يحدد لهم كم من الدمقراطية يمكنهم الحصول عليه، او يمكنهم استيعابه، لانهم لا "يتقنونها". انها دمقراطية مفصلة على مزاج هذا المندوب.

وهكذا، فان اسباب فشل هذه الاستراتيجية لا تكمن "في العوائق البنيوية المتعمقة في معظم بلدان العالم الثالث، مثل نظم ملكية الاراضي، والنظم الضريبية وتركز السلطة في ايدي النخبة المدينية"، وانما تكمن اساسا في عدم جذرية هذه الاستراتيجية، وفي انها تعود في النهاية لتصطف في مرآب التحديث الراسمالي .

ان ادخال التكنولوجيا الى الزراعة بمعزل عن تصور للاقتصاد الوطني بشكل عام يقود الى عدم تمفصل قطاعي في الاقتصاد. ولعل تطوير الزراعة التصديرية في الاغوار بهدف البيع في الاسواق الاوروبية مثال نموذجي في هذا السياق. كما انه لا مجال للتغاضي عن حقيقة ان التكنولوجيا هي سلاح الاقوى والاكثر غنى في زيادة انتاجه وبالتالي ارباحه، وهذا يمكنه من استغلال اكثر للفلاحين، الفقراء، مما يقود الى مزيد من ارهاقهم بالمديونية. فلو تمكن مزارع من عشرين مزارعا من شراء التكنولوجيا المتقدمة، فانه سوف يستولي على حصة من الربح اعلى مما كان يحصل عليه سابقا، وسيكون ذلك على حساب حصص الآخرين، وهذا ما يعرفه "الكس" في تجربة الغور الشمالي تحديدا، وهي المنطقة التي تركزت دراسته عليها، وهو نفسه من الذين يبحثون اليوم عن حل لمازق مديونية الفلاحين هناك.

ان التجارب مع الخبراء الغربيين والمرشدين المحليين في المناطق المحتلة مريرة، وخاصة في عهد الاردن (حيث لا خدمات كهذه يقدمها الاحتلال). فهذا الخبير في الاساس مبني فرديا ونظريا على المنهج الراسمالي مما يخرجه خارج دائرة التنمية بالمفهوم الشعبي .ولذا، فانه في حالة التطبيق يتحول ليكون هو الشق الثاني المكمل للتكنولوجيا في خدمة الاغنياء، او يقوم الغني بشراء كل من التكنولوجيا والخبير معا.

وهكذا يعود او يصبح الغني هو صاحب القرار، وهذا يكشف هشاشة الدمقراطية المشاركة التي سوف يطوعها الغني لمصالحه وبمباركة الخبير، الذي يتحول الى بروقراطي مرتش ينفذ مصالح الاغنياء.

الثورة الخضراء:

هي نموذج لاستراتيجية مركبة من التنمية الاجتماعية المطعمة بالضوابط والمحفزات التكنولوجية، وشأنها شأن التنمية الاجتماعية، فانها من صياغة الدول الراسمالية الغربية وخاصة الولايات المتحدة.(ص ٣٢).

ان نظرة ثاقبة لهذه الاستراتيجية تكشف عن حقيقة انها محاولة مخبرية لانتاج اكبر كمية ممكنة من الغذاء الضروري لاطفاء جوع الجياع، ومخبرية هنا ترتكز اساسا على التكنولوجيا. اما الهدف من كل هذا فهو الحيلولة دون تحول الجوع الى ثورة.

تركز هذه الاستراتيجية على انتاج المحصول الواحد في محاولة اسعافية لسد جوع الجياع واحتجاز الثورة. وعليه فانه حتى بغض النظر عن احتجاز الثورة، فان انتاج المحصول الواحد عمل لا يمت الى الاستراتيجية التنموية الحقيقية بصلة. بل ان تجربة التنمية في الدول الراسمالية المتقدمة، او تجربة التطور الصناعي في اوروبا، شملت مختلف قطاعات الاقتصاد فكيف "بتنمية" تنحصر في محصول واحد من قطاع واحد.

لقد حققت هذه الاستراتيجية نجاحا كبيرا في انتاج المحصول الواحد الذي هدفت انتاجه، ولكن هذا الانتاج يندرج مع عملية تكيف دول المحيط مع مركز النظام العالمي حيث تظل معتمدة على استيراد الكثير من الحاجات الاساسية والتي بوسعها انتاجها. وطالما هي معتمدة على الاستيراد فانها عرضة لتحكم الدول المنتجة، وهي بشكل خاص دول المركز.

وكما في استخدام التكنولوجيا في التنمية الاجتماعية، فان تجربة الثورة الخضراء قد اخضعت استخدام التكنولوجيا للاغنياء سواء على اصعدة احتواء التكنولوجيا المستوردة والمتقدمة، او تسخير السلطة السياسية لصالح الاغنياء في اخلاء الفلاحين من الارض. بل لقد مكنت

التكنولوجيا المتقدمة كبار الملاك والاغنياء من لعب عدة ادوار استغلالية ومكملة لبعضها البعض، حيث اصبح الواحد منهم، مالكا للارض ومقرضا ربويا وتاجرا متحكما باسعار المواد (المدخلات الزراعية)، ومؤجرا للارض، وحتى مدخلا للحصول على القروض البنكية .ولعل كبار ملاك الارض في الاغوار نموذج على لعب هذه الادوار المتعددة، حيث يؤجرون الارض ويبيعون المدخلات الزراعية ويتحكمون بالنقل الى اسواق الضفة، وينفردون بالنقل والبيع الى عمان، سواء من حيث ملكية الشاحنات او الحصول عى التصاريح من الاحتلال او التسويق في الاردن، وكانت لديهم قنوات مع اللجنة المشتركة (اثناء عملها) للحصول على تعويضات اذا ما حدثت خسائر...

ان انتاج محصول واحد هو خطر مثالي على اي بلد يمر في ظروف استثنائية، من حيث مشاكل التسويق، اذا لم تكن هناك سوق محلية نشيطة مثل فترة الانتفاضة في المناطق المحتلة، حيث يتم فرض حصار تسويقي بين قرى ومدينة المنطقة الواحدة، في حين ان انتاج المحصول الواحد مقصود منه على الاقل كفاية السوق الوطني. واذا كان موجها ايضا للخارج، وهذا ما يحصل عادة، فالامر في غاية الخطورة.(انظر سماره ١٩٨٩).

الحاجات الاساسية:

هذه استراتيجية مأخوذة بوهم ان سد الحاجات الاساسية شرط ضروري لنجاح التنمية. وبالنسبة اليها يتأتى هذا السد على ايدي الحكومة القائمة، اي نظام الحكم الذي هو نفسه السبب في عدم سد الحاجات الاساسية. وهذا يعني في التحليل الاخير اللجوء الى شكل من التنمية ينجح في امتصاص او خصي الثورة المحتملة او الكامنة التي قد يشنها الفقراء.

يقول "ريغينالد.ها.غرين": "تشمل استراتيجيات الحاجات الاساسية، توفير السلع الاستهلاكية، واعطاء حق الانتفاع العام للجميع، والحق في الحصول على عمل منتج وبنية تحتية قادرة على انتاج البضائع والخدمات المطلوبة، ومشاركة جماهيرية في اتخاذ القرار والقيام بالمشروعات"(ص ٣٤).

هذه البنود الواسعة والفضفاضة تعتبر من الامور الصعبة التحقيق حتى في ظل سلطة اشتراكية، وخاصة لانها ترتكز على منطلق انساني واخلاقي، وليس ماديا وعملياتيا، لكي تحقق للفقراء حياة كريمة على حساب الاغنياء، وهذا مدخل غير عملي وانما تطميني او تخديري ان شئت. هذه الاستراتيجية لم تنجح في وضع اساس للتمفصل والتفعيل الجدليين بين العامل المادي-الاقتصادي والبعد او القيم الاخلاقية، مما جعل تطبيق هذا البرنامج الاخلاقي الواسع صعبا جدا ليس لسعته ولكن لبلاغته، وعدم امكانية تطبيقه، ولان جدله المثالي (إجهاض ضخم-كما وصف ماركس جدل هيجل).

الى هذا النموذج وجه اليكس نقدا صائبا بقوله: "من خلال محاولات الدول التطبيقية اتضح ان الدول التي تنتهج نهجا اشتراكيا هي الاقدر على تطبيق اوفى واعلى لنموذج الحاجات الاساسية، وان الدول التي تسير على الطريق الراسمالية وكذلك البنك والصندوق الدوليين (حتى)

تشوهان النموذج، حيث تهمل الفئات الاكثر فقرا والتي صيغ النموذج من اجلها... وهكذا، فاذا ما طبق هذا النموذج خارج البلدان الاشتراكية فانه ينحصر في نطاق نقد اخلاقي وممرور للفقر المدقع".

واستراتيجية الحاجات الاساسية، حيث تعالج الامور الاجتماعية الاقتصادية من معبر اخلاقي بحت، تغفل حقيقة ان المشكلة: هي مشكلة سياسية اجتماعية طبقية. وهنا تتقلص الاخلاق الى مجرد صيغ وكليشيهات من الوعظ الركيك الذي عندما يتمنى على ذوي (السعة) بان يشفقوا على (المستضعفين)، دون اعطاء المسميات اسماءها الطبقية السياسية المحددة، يقوم حقيقة بتخدير قوة الدفع الثوري فيهم.

ان هذه الاستراتيجية، باعتبارها صياغة غربية، محكومة بوضوح بمواقف حكوماتها التي تمنعها من التعاطي مع القوى الراديكالية، فهي كما يقول "الكس" محكومة بالسياسة الخارجية لحكوماتها.(ص٣٥)

ويطرح "الكس" تشخيصا دقيقا لهذه الاستراتيجية وخاصة من حيث علاقتها بالدول التي ولدتها:" ومع ذلك فان هذه المؤسسات تواجه بتدخل حكوماتها اذا حاولت التعاون بشكل جاد مع مجموعات سياسية تهدف الى نقل السلطة الى الفقراء والعمل معهم بشكل سياسي او تنظيمي عبر دعم هذه المجموعات بالمشاريع والمال، هذا اذا تعارض الامر مع السياسة الخارجية للحكومات. " (ص٣٦) كما يورد اليكس مثالا على ذلك قيام الحكومة البريطانية بسن قانون بهذا الشأن.

الا ان اليكس يعود ويطرح الامر ثانية بشكل مشوش يحمل مضمون التراجع عن النقد الذي وجهه في الفقرة السابقة:
"واذا استبعدنا الحالة المميزة لبعض المؤسسات غير الحكومية الاميركية (مؤسسة فورد مثلا)، فاننا نجد ان المؤسسات غير الحكومية في معظم البلدان الغربية لا تعمل فيما يخدم مصالح دولها-مباشرة او بشكل غير مباشر- في دول العالم الثالث: انها ليست وكالات تمثل حكوماتها. ان العلاقة بين هذه المؤسسات وبين حكوماتها هي علاقة تضاد."(ص ٣٦).

الى ان يقول:
"فالمضمون الانساني لمعونات المؤسسات غير الحكومية يمثل صورة ايجابية للدول المتطورة، صورة تؤدي الى التعمية على العلاقات الراسمالية الحقيقية الممثلة في نقل الاستثمارات وانتزاع الفائض .واضافة الى ذلك فان الطبيعة "المستقلة "للمؤسسات غير الحكومية تتيح لها المجال لاقامة اتصال غير مباشر مع بعض الاطراف لصالح حكوماتها الغربية التي لا يتسنى لها اقامة اتصال دبلوماسي رسمي معها"(ص ص ٣٦-٣٧). (التشديد لنا). وهكذا، ففي حين تؤكد الفقرة ما قبل الاخيرة على ان هذه المنظمات لا تنسق مع حكوماتها، تشير الاخيرة الى ان هذه المنظمات تحقق لحكوماتها ما لا يمكن لهذه الحكومات ان تحققه.

اذا جاز لنا التحدث عن قاسم مشترك بين هذه الاستراتيجيات، فانها جميعا من فبركة دول المركز الامبريالي، مفصلة لبلدان المحيط الفقيرة وغالبا للارياف التي تختزن اكثريتي السكان والفقربهدف الحفاظ على خط الفقر دون التماس والتقاطع مع خط الثورة. وكما نلاحظ، فان هذه المدارس من نتاج مرحلة (ما تسمى) بالحرب الباردة، ولكنها تعمل وموجهة للعمل في بلدان المحيط كي لا تلحق بالطريق الاشتراكية وخاصة الطريق التي نجحت في بلدان عرفت القيادات الماركسية-اللينينية فيها كيف تفهم وتطور المسالتين الفلاحية والقومية، واعني هنا النموذج الصيني.

لعل من المفيد ايراد المثال التالي عن مصر وهو مثال يرتد الى بدايات الحرب الباردة لتوضيح دور حكومات المركز في هذا المجال.

"اثر حريق القاهرة اصدرت نظارة الخارجية المصرية منشورا تضمن تحبيذ الاصلاح الزراعي كاجراء لمكافحة الشيوعية"(جلال صابر، ثورة٢٣يوليو).

اما محمد نجيب فكتب في مذكراته:
"عملنا كل ما يمكن عمله منذ اللحظة الاولى، لاستئصال اسباب الشيوعية

في مصر، اي قضينا على الملكية العقارية والنظام غير العادل للملكية العقارية والازدراء العام بحقوق العمال والاحتلال الاجنبي البغيض"(جلال صابر، ثورة ٢٣ يوليو).

ولكن لا ننسى ان من "بواكير" اعمال ثورة ٢٣ يوليو اعدام العاملين النشيطين مصطفى خميس ومحمد حسن البكري في ٢٣ آب ١٩٥٢.

البدائل:

هذا العنوان هو ما يقترحه "الكس" كنموذج تنموي يتماشى، في رايه، مع وضع المناطق المحتلة وظروفها تحت الاحتلال. وباعتبار انه يبدأ من خصوصية كون المناطق المحتلة خاضعة للاحتلال، فان "الكس" يرفض تطبيق اي من الاستراتيجيات الثلاث التي ناقشها ونقدها في مقالته باعتبارها غير مناسبة لهذا الوضع ايضا، كما انه يرفض كذلك استراتيجية التنمية الاشتراكية من مدخل عدم وجود السلطة التي تطبقها من جهة، ومن مدخل اعتراضات منهجية من قبله على تلك الاستراتيجية، من جهة ثانية.

على ان الهرولة والعدو والمراوحة بين المنهجين الراسمالي والاشتراكي قد ارهقت السيد "الكس" الى الدرجة التي انتهى فيها الى صياغة نموذج تركيبي-ترقيعي، وفي احسن الاحوال انتقائي ونصف نموذجي.

اضافة الى الانتقادات التي اوردناها على نقد "الكس"، في معرض الحديث عن الاستراتيجيات الثلاث السابقة، فان فيما يلي نقد لنموذجه الخاص.

يخلص السيد "الكس" الى الخروج بنموذج يتكون من :
× اجزاء من التنمية الاجتماعية.
× اجزاء من الاشتراكية الطوباوية.
× وبهدف الوصول الى الدمقراطية المشاركة.

وكما اسلفنا اعلاه، فان غياب السلطة الوطنية في المناطق المحتلة يجعل من النموذج الانتقائي اعلاه (وهو انتقائي من المنهج المثالي-كما هو واضح)، هو النموذج المناسب. كما يؤكد الكاتب ان هذا النمط (نمطه) استبعد من قبل المنهجين الراسمالي والاشتراكي .واذا صح هذا القول فربما لان كلا المنهجين منسجمان مع نفسيهما الى الدرجة التي يرفضان معها التطعيم بافكار هجينة او دخيلة على المنهج الذاتي لكل منهما.

والسؤال الذي يمكن الابتداء به: هل يمكن نقل قدر من السلطة (على اساس الدمقراطية المشاركة) الى الشعب في ظل الاحتلال كما يطالب (الكس)؟ ان الكاتب لم يحاول طرح هذا السؤال او الاجابة عنه. وما قيمة النظرية ان ظلت خارج نطاق التطبيق؟

واذا كان بالامكان التسلل بين الاوامر العسكرية للاحتلال التي تمثل الموقف السياسي لاسرائيل وبين النصوص الايديولوجية للصهيونية، وبالتالي تمرير جزء من الدمقراطية المشاركة للشعب، فهذا يفترض ان تمرير جزء يمكن ان يقود الى تمرير الكل او "التقاسم "وهذا سقوط في وهم دمقراطية الاحتلال.

ان الحالة الدمقراطية الممكنة الوحيدة في ظل الاحتلال هي الحالة التي افرزتها الانتفاضة، وهي "الدمقراطية النسبية" التي تحققت عبر تراخي قبضة الاحتلال في ظل وبسبب الانتفاضة (انظر الفصل الاخير: نموذج التنمية بالحماية الشعبية).

يقول السيد "الكس" ان التنمية في ظل الاحتلال سياسية (ص٣٨)، وربما كان الاصح ان نقول انها محفوزة سياسيا. اي ان العامل السياسي مهماز لهذه التنمية وليس هدفا لها. فالمطلوب هو التعاطي مع موضوعة التنمية في المناطق المحتلة على اساس منهجي، اعني توفر وتبني منهج لها. ولان السيد "الكس" يتحاشى تبني المنهج المادي، وربما المثالي، فانه يهرب الى اعتبار التنمية بحد ذاتها مسألة سياسية. مع العلم ان المنهج المادي وحده هو الذي يقوم على الاحاطة بالظروف والممكنات

الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في اية منطقة.

ان اعتماد العامل السياسي وحده، موقف يقترب في احسن الاحوال من الاستراتيجية الهشة للكثير من الاقتصاديين العرب والفلسطينيين ومنظمة التحرير الفلسطينية نفسها والتي تتجاهل العوامل الموضوعية على الارض. وتعتبر التنمية امرا مستحيلا بدون السلطة الوطنية، وتفهم التنمية على انها تحديث، وبالتالي لا ترى الا الوصول الى دولة فلسطينية، نعتقد انها اذا قامت بمثل هذا المنهج فلن تكون سوى مستعمرة على منوال هونج كونج مع فارق الفقر الاشمل هنا.

اذا حاولنا جر نموذج اليكس من السياسي الى المادي، فاننا مضطرون الى القول ان هذا النموذج يهرب من استراتيجية فك الارتباط، باعتبارها نموذجا ماديا.

وهناك ملاحظة فنية، حيث يقول: "ان الاشتراكيين ملزمون بتثقيف وتعليم الناس". وهذا نصف صحيح، فالصحيح ان الاشتراكيين ملزمون بتسهيل محاولات الناس التعلم، وبالمساهمة في هذه المحاولات. ان "الكس" الذي ينقد المنهج الاشتراكي يقع هنا في الموافقة على جوانب بروقراطية من (مطبقي) هذا المنهج وينسبها الى المنهج نفسه. ان تعليم الناس من قبل الكثير من منظري البروقراطية في البلدان الاشتراكية قد قاد اخيرا الى تشويه الوعي بالاشتراكية، وها نحن نحصد في العديد من هذه البلدان. اما تعليم الحركات الشيوعية في العالم الثالث عن بلدان هذه الحركات وتلقينها نماذج معينة للثورة في بلدانها الخاصة من قبل من سموا (العلماء والاساتذة السوفييت) فقد اعطت نتائج لا تقل تفاهة عن اعجاب المرحوم انور السادات (بالعزيز هنري والرئيس المؤمن كارتر).

هناك تجن كبير من الكاتب على الارث اللينيني حين يقوم بمساواة الاشتراكية الدمقراطية باللينينية، في انهما ترفضان الابداعية السياسية والفكرية.(١)

وهنا نثير ملاحظتين:

الاولى: ان السيد " الكس" ربما كان تعلم في البدان الغربية مساقات تنسب انسجاما وتشابها بين لينين والاشتراكية الدمقراطية الحالية في البلدان الغربية، وهي التي طلقها لينين منذ بداية هذا القرن. نقول هذا كي لا نتهم الكاتب بانه يقوم عن قصد بتشويه اللينينة.

والثانية: ان ما حققته الثورة البلشفية من تفتح للابداع في عصر لينين بالذات امر يفوق التصور. ولو لم تكن هناك حرية وابداع فكري وسياسي لما كان ممكنا نجاح الثورة الاشتراكية في حربها ضد السلطة القيصرية والاحزاب الطامحة في السلطة، والكثير منها كان اقوى من الحزب البلشفي، وجيوش القيصرية وقوات الغزو الامبريالي. وهل يمكن ان تعزل النجاح الذي حققه صمود مجالس العمال آنذاك، اقتصاديا على الاقل عن فرص الابداع، وفي القيادة السياسية تحديدا؟

الا نلاحظ هنا خطورة دمج الهجوم على البروقراطية التحريفية مع الهجوم على اللينينية؟

الباب الثاني

مناقشة لادبيات مؤسسات تنموية محلية.

أ- التقرير السنوي للملتقى الفكري العربي ١٩٨٨-١٩٨٩: وهو مشاركة بين ابراهيم الدقاق، سليم تماري وسمير عبد الله.
ب- مجموعة التنمية الاقتصادية.

أ- تقرير الملتقى:

من المفترض ان الملتقى الفكري العربي في القدس هو مدرسة تنموية، وهذا يشترط وقد يفترض ان تقوم هذه المؤسسة في ابسط الاحوال بصياغة تصور، وفي الاحوال الطبيعية بصياغة استراتيجية تنموية للمناطق المحتلة التي هي مجال عملها الطبيعي.

ولسوء الحظ، فان بين ايدينا تقرير الملتقى السنوي، الذي يشغل الوضع السياسي العربي والعالمي والفلسطيني ٧٠ بالمئة من صفحاته، في حين يشغل الوضع الاقتصادي اقل من ٣٠ بالمئة منه.

وقد لا يكون هذا بيت القصيد، فالجزء الاقتصادي من التقرير هو ما يهمنا في هذا المجال، والذي لا يمكن تسميته حتى تصورا اقتصاديا للوضع الراهن في المناطق المحتلة. ان ما يحويه التقرير هو:
١- عرض انتقائي ومفكك وتشخيصي للوضع في المناطق المحتلة. وهذا لا يشتمل على طرح اي تصور او نهج تنموي بغض النظر عن كونه ماديا او مثاليا. كما لم يغط فيه اقتصاديا سوى مسألة الاقتصاد المنزلي، وهو تركيز في السرد الكمي وليس الكيفي، تركيز مشوش مفاهيميا يراوح ما بين شكلية واخرى.

ان اكثر ما قاله هذا التقرير هو:
"كما تكتسب التغيرات الاقتصادية الداخلية النوعية التي حدثت وبخاصة ترشيد في نمط الاستهلاك وترشيد استخدام المصادر وتوسع الاقتصاد

المنزلي وتطور الرغبة في الاعتماد على الذات وتقليص التبعية للاقتصاد الاسرائيلي، وتعزيز التكافل والتعاون بين فئات المجتمع في تقاسم العبء الاقتصادي، اهمية استراتيجية من الدرجة الاولى بالنسبة لعملية التنمية، ليس في ظل ظروف الاحتلال السائدة وحسب، بل وفي الدولة الفلسطينية بعد احراز الاستقلال ايضا"(ص٤٢).

هذه الفقرة الخطابية البليغة لم تذكر لا هي ولا غيرها اين يمكننا العثور على الكنز، اي نمط التنمية الذي يراه الملتقى مناسبا. هذا من جهة، ومن جهة ثانية فان هذا التقرير لم يقل لنا من الذي احدث التغيرات الاقتصادية النوعية في المناطق المحتلة في ظل الانتفاضة، هل هو الشارع بعفويته، ام اقتصاديو المنظمة البرجوازيون، ام هم الاقتصاديون الماركسيون الذين يدعون الى تنمية على طراز سنغافورة؟؟ الا تستحق هذه التغيرات تفسيرا ما. الا تستحق تحليلا ما، الا تستحق رسم مسار معين لها؟ وهل دور مؤسسة تنموية هو التسجيل الارشيفي لما يدور؟

الاقتصاد المنزلي:

لن اناقش مفصلا هذه المسألة (١)، انما اود الاشارة الى بعض النقاط الواردة في التقرير الثلاثي، يقول التقرير:
"وقد عرفه الدقاق بانه اقتصاد المونة في ظل هيمنة الاقتصاد البضاعي الاسرائيلي وآلياته، وهو كاختيار اني، آلية فلسطينية يجري تطويرها بغرض كسر تحكم السوق الاسرائيلية بالمستهلك الفلسطيني في الارض المحتلة وتحرير ارادة الاخير من السيطرة الاجنبية"(ص٤٤).

هذا التعريف المرتب لغويا والمشوش علميا يثير الاهتمام. ليس هناك ما يسمى علميا اقتصاد المونة، فهذا اصطلاح ما قبل راسمالي يطلق على انتاج المونة المتواضع في مجتمع ريفي زراعي منعزل، ولذا، فالدقاق يخلط بعنف هنا بين الاقتصاد والانتاج. كما انه لا يوجد اقتصاد بضاعي اسرائيلي بمثل هذا التبسيط الذي يستدر العطف على الاقتصاد الاسرائيلي

المعاق. ان ما هو موجود هو نمط انتاج راسمالي متقدم ومهيمن في اسرائيل من حيث تطور او (تقدم) ان شئت قوى الانتاج وعلاقات الانتاج، بغض النظر عن حدود تطابقهما او تناقضهما. كما ان نمط الانتاج ليس هو الاقتصاد ابدا.

ثم هل يمكن تحرير ارادة المستهلك الفلسطيني من هيمنة السيطرة الاجنبية وسيطرة نمط الانتاج الراسمالي الاسرائيلي المتقدم من خلال اعتماد (اقتصاد المونة)؟؟؟

هنا يمكننا الاستنتاج ان الدقاق ما زال تحت وهم اعتماد (الاقتصاد المنزلي) كمسيح مخلص لتبعية اقتصادنا للاقتصاد الاسرائيلي، وهذا الراي هو الذي ساد الملتقى الفكري العربي في الاشهر الاولى للانتفاضة، وهذا ما دار في ندوة هناك عام ١٩٨٨. حيث اطلق على الانتاج المنزلي تسمية (نمط الانتاج المنزلي)، واطلق عليه (الاقتصاد المنزلي بمفهوم النظام الاقتصادي). ولكن عندما اتضحت محدودية مساهمة الانتاج المنزلي في فك الارتباط، بل وحتى في تكوين البديل، بدأ التراجع عن المبالغة، ولكن بدون نقد ذاتي. وفي هذا السياق يمكننا وضع التعريف المشوش الاخير للدقاق للاقتصاد المنزلي. اي انه تراجع شكلي عن الوهم، وتمسك جوهري به.

يقول ايضا: "وجوهر هذه السياسة هو اعتماد اقتصاد المونة... فقامت بتخزين وتوزيع المواد الغذائية على المدن والمخيمات..." (ص٤٤). هذا الشكل من العمل لا يمت الى الانتاج المنزلي والانتاج عموما بصلة، فهذا عمل كفاحي، تعاوني في التوزيع وليس تعاونا في العملية الانتاجية، كما انه عمل اجرائي اداري وحتى صدقاتي في بعض الاحيان. عمل غير منتج ولا يخلق قيمة.

اما حديث الدقاق عن اعتبار الاقتصاد المنزلي كقاعدة لاقتصاد وطني بديل، فهو ما لم ينقده الدقاق ولا نراه يحتاج الى نقد او معالجة، لكونه تناولا شاعريا وعاطفيا للاقتصاد.

كما ان استشهاد الدقاق بالبرغوثي في (ص ٤٥) عن اعتبار "الاقتصاد المنزلي كقاعدة لتعاونيات انتاجية وتسويقية" امر غير مقطوع فيه ويحتاج الى نقاش طويل، ولا يمكن ان يتم بمعزل عن توجه تقدمي واشتراكي للعاملين في هذا المجال. فالتعاونيات الانتاجية نموذج عمل اقتصادي جماعي يشكل نواة للاشتراكية (انظر لينين-الرسائل والمقالات الاخيرة ص ٣٧)، واما الانتاج المنزلي - في ارقى احواله مزرعة الاسرة، فهو محاولة لاكتفاء اسري قدر الامكان تقوم على الملكية الخاصة، وهذه، في غياب بنية ثورية سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، يسهل ان تكون عائقا امام الاشتراكية.

اما "العونة"، فهي امر يحتاج الى نقاش حذر، فبقدر ما هي متضمنة خلقا تعاونيا، فانها تعطي الافضلية دائما لمساعدة المالك الاكثر غنى قبل الاقل غنى او الفقير. ولذا، فان مدحها رومانسيا لا يليق الا باكاديمي لا يعرف الفلاحين ولا الزراعة .

وعود الى "اقتصاد المونة"، حيث يعود الدقاق (ص ٤٧) فينسب تخزين وتوزيع السلع الى الاقتصاد المنزلي، وهذا كما اشرنا امر لا علاقة له بالانتاج. كما ان ترشيد الاستهلاك ومقاطعة البضائع الاسرائيلية، ليست انتاجا منزليا، وانما محفزات لهذا الاقتصاد ان المطر ليس ثروة وانما محفز لها. يقول الدقاق: "فالمخرج الواقعي الوحيد في راي كاتب هذه السطور، قاصدا نفسه، يقع في تطوير الصناعة المكثفة-بما في ذلك تصنيع المحاصيل الزراعية-وليس في عودة هلامية الى "ارض الاجداد" التي تقوضت قدرتها على استيعاب ايديها العاملة منذ قرن ونيف" <ص٤٨ >.

هذا الحديث لا يختلف عن ما يدعيه الاقتصاديون الامبرياليون بان تخلف العالم الثالث ناجم عن مشاكله الذاتية، وان سبب المجاعة هو تزايد عدد السكان، واما الحل السحري فهو في التكنولوجيا(٢). فقبل قرن ونصف كانت ارض اجدادنا تصدر الاغذية الى اوروبا (٣) واما التقويض فقد اصابها مساحيا بالاحتلال وليس بهروب الارض او قحطها.

وما هي الصناعة الكثيفة(٤) الممكنة في المناطق المحتلة، هل هي صناعة الالكترونيات (٥)؟

ويقول: "... نفترض بان زيادة الاستثمارات الخارجية في الانتاج المنزلي-ان كان زراعيا او حرفيا او حيوانيا-سيضع عبئا اضافيا على عمل النساء التقليدي-"(ص٤٩).

ولكن ما المقصود بالاستثمارات الخارجية هنا؟ لا ادري.

ثم هل الانتاج المنزلي هو تعبئة المربيات والمخللات في البيت؟ هذا غير صحيح. فالانتاج المنزلي حتى بمفهوم الشعبوي القتيل "شيانوف "يرتكز على مزرعة الاسرة، اي انتاج الرجال والنساء. واذا كان الانتاج المنزلي عملا نسويا بحتا، فهو حاصل باستمرار لانهن يطبخن العنب والبرقوق كل عام، وقد تكون احدى ربات البيوت على قد زادت رطلا من العنب بسبب الانتفاضة. اما الانتاج المنزلي الذي حصل خلال الانتفاضة فشمل تربية اغنام ودواجن وزراعة الحدائق وبعض قطع الاراضي (٦). ويضيف: "ان الذي يغير تقسيم العمل الجنسي هو قدرة آلية الانتاج الراسمالي على اخراج المراة من البيت وليس اعادتها اليه"(ص٤٩).

وهذا موضوع واسع، ولكن الا ترى ان بامكان آليتي الانتاج التعاوني والاشتراكي ان تبنيا بيتا انسانيا للمرأة لا ان تخرجاها من بيت الطاعة وحسب؟

مجموعة التنمية الاقتصادية:

تندر الادبيات من انتاج هذه المؤسسة او عنها،مما يعيق امكانية التعرف على فلسفتها وجوهر ادائها التنموي. الا ان هذه المؤسسة تنطلق اساسا من نقد مصادر الدعم العربية والاجنبية وفشلها في المجالات الاقتصادية، رغم انها قد حققت بعض النجاحات في المجالات التربوية والصحية.(ص١)

في معرض تبرير وجودها الذاتي تدعو مجموعة التنمية الاقتصادية الى عدم انتظار تطور مؤسسات الدعم قيد النقد، وذلك باقامة اجهزة بديلة في الداخل، وتعتبر هذه المجموعة نفسها احد هذه البدائل.(ص١)

لا يختلف كثيرون في المناطق المحتلة على مشروعية نقد محاولات الدعم الاقتصادي العربية والاجنبية في المناطق المحتلة. ولكن الهوية الفلسطينية وحدها لا تكفي دليلا على وجود بنية تنموية حقيقية، كما ان ما هو اجنبي ليس بالضرورة ان يكون سيئا لمجرد كونه كذلك.

وبناء عليه، فان معيار صحة التوجه التنموي لهذه المؤسسة او تلك منوط بفلسفتها التنموية، طبيعة علاقات الانتاج السائدة في المؤسسات التي تقيمها، دور الوسيط والسوق في هذه المؤسسات، توجهها لانتاج الحاجات الاساسية او الاكتفائية للمجتمع، دور النساء في هذه المؤسسات، اي محاولة تفعيل وتشغيل وبالتالي تحرير المرأة من العمل المنزلي ومن "بقاء العمل في الزراعة عملا غير محسوب القيمة والاداء والجهد". هذه الامور هي التي تحدد ما اذا كانت هذه المؤسسة المحلية او تلك ضرورية ومناسبة للمرحلة ام لا.

ولكنه مجتمع، ولكل مواطن او مجموعة مواطنين فيه الحق في ان يبادر لعمل ما يراه مناسبا، وهذا ينطبق على مجموعة التنمية الاقتصادية، ولكن لكل مواطن حقا في تقييم نشاط هؤلاء "المبادرين".

ان ورقة مجموعة التنمية الاقتصادية التي بين ايدينا لا تكاد تفصح

عن شيء كاف لتوضيح فلسفتها التنموية، وعلى العموم فهي الورقة الوحيدة التي صدرت في حدود ما نعلم. ولكنها على شحها ترشح شيئا ما.

تقول الورقة: "تكونت مصادر تمويل مجموعة التنمية خلال السنتين ونصف التي مضت على تأسيسها من الاموال التي حصلت عليها من مجموعة دول السوق المشتركة ومن بعض الحكومات الصديقة مثل اسبانيا وفرنسا وكندا. وتاتي هذه المساهمات بصورة رئيسية على شكل تبرعات تخصص لمشاريع معينة يتم تقديمها ومناقشتها سلفا مع الجهات الممولة... فقد امتنع مجلس الادارة عن اقامة علاقات عمل، خاصة بالنسبة للنواحي التمويلية، مع جهات تتخذ مواقف سياسية معادية للشعب الفلسطيني".(ص٢)

لا شك انه موقف محمود ان ترفض المجموعة تلقي مساعدات مالية او اقامة علاقات عمل مع جهات معادية للشعب الفلسطيني، وان كانت هذه العبارة فضفاضة كالغربال الذي يمكن لثقوبه ان تسقط القمح والزوان معا. فليس هناك من دليل مقنع بان السلطة في مجتمع استيطاني كالذي في كندا صديقة بمفهوم الصداقة للشعب الفلسطيني، وخاصة حين يتعلق امر الصراع مع مجتمع استيطاني آخر هو اسرائيل. هذا ناهيك عن ان الصداقة مع فرنسا امر نريده ولكن ما هي حدود تحققه؟ الا يجدر ان نشير ونحن نتحدث عن الصداقة مع هذه الدولة وتلك، او ان نقارن هذه الصداقة بصداقتها مع اسرائيل، فقط من اجل الصدق مع القارىء؟ ان الاتحاد السوفياتي صديق لنا، ولكن اليس من واجبنا الكشف عن انه يسمح لمئات الآف المستوطنين اليهود وغير اليهود السوفييت بالهجرة للحلول محلنا في حين لا يشترط "هذا الصديق الصدوق "على اسرائيل اعادة عشرة بالمئة من هذا العدد من الفلسطينيين على الاقل الى الضفة والقطاع؟.

ترى هل كنا بحاجة للهجوم الغربي لبربري ضد العراق حتى ندرك ان الغرب لم ولن يكن صديقا لنا؟!.

والاهم من هذا، فان "تقديم ومناقشة المشاريع التنموية سلفا مع الجهات الممولة"، امر في غاية الحساسية، وهو بمعنى او آخر شبيه بدور واشنطن في اقرار المشاريع التي ترفعها لها المنظمات الاميركية في المناطق المحتلة. فالجهات الممولة جزء من مركز النظام العالمي، وهي في توجهاتها الصدقاتية هذه محفوزة بتوسيع اطار محيطها في منطقة الشرق الاوسط (٧). فالمركز الامبريالي ليس مرشحا لاقامة تنمية شعبية تعاونية في المناطق المحتلة الا بمقدار ما كان هذا المركز عندما خلق اسرائيل-معنيا باقامة دولة اشتراكية في فلسطين، على حد وهم "المغفور له ستالين".

لا شك ان عدم تلقي اموال او اقامة علاقات عمل مع دول معادية هو امر ايجابي، ولكن، هذا معيار سياسي وليس تنمويا، اي انه لا يكفي، فمساعدات من دول مضادة للتنمية الشعبية يمكن، بل انها فعلا، تقود الى تعميق المحوطة، ووضع اقتصادنا "هذا الحمل الوديع" بين انياب الشركات متعددة الجنسية او عابرة القارات.

فيما يتعلق بالفئات الاجتماعية التي تهتم مجموعة التنمية باقراضها، فانها تعطي الاولوية "للخريجين العاطلين عن العمل". وفي هذا الموقف امران:

الامر الاول :ان هذه المؤسسة تهتم تنمويا بالافراد وليس بالاسس التعاونية، وهذا يدرجها في نطاق مؤسسات التحديث وليس التنمية الشعبية. ومقصدنا من اثارة هذه النقطة هو تحويل النقد للمؤسسات التنموية من كونه نقدا سياسيا متعلقا بموقف هذا الطرف التنموي او ذاك من القضية الفلسطينية، الى نقد تنموي ايضا يناقش منهج وفلسفة كل طرف تنموي.

فلماذا اعطاء الخريجين اولوية؟، الا يجب ان تعطي مؤسسة تنموية اولوية للمنتجين المباشرين الذين يمارسون العملية الانتاجية؟. واذا لم يجد الخريج عملا مناسبا لتخصصه، فما الذي يمنعه من العمل، اي عمل؟.

ان هذا يذكرنا بما كانت تدفعه اللجنة المشتركة ومن ورائها كراتب شهري للخريجين العاطلين . الامر الثاني: ان هذا المدخل التحديثي، هو مدخل نخبوي وشرائحي وليس شعبيا، فالنخبة التي تحظى بالاولوية لديه، هي بالتحديد نخبة غير عملية بالمفهوم الانتاجي. فاذا حصل ان وجد الخريج العاطل فرصة وظيفية في مكتب صغير، فانه اما ان يلغي المشروع او يوكله لزوجته او اخيه. بمعنى ان الخريج نفسه قلما كان منتميا للعمل الزراعي او الانتاجي بشكل عام. وهذا ما نجده بوضوح في المناطق المحتلة عبر سني الاحتلال، حيث يشعر الجامعي بان العمل الجسدي امر وضيع امام "تحصيله العلمي". ويندرج هذا الموقف على اية حال ضمن "الامراض الاجتماعية والنفسية والايديولوجية "لدى المثقفين في العالم الثالث.

ان توجه مجموعة التنمية الاقتصادية نحو "تحقيق الاعتماد على النفس، والحد من التبعية الاقتصادية للآخرين وخلق اكثر ما يمكن من فرص العمل في سوق العمل المحلية"(ص٤)، هو توجه وطني عام وبالمعنى السياسي. الا ان الاعتماد "الفردي على الذات كما هو في مشاريع المجموعة" وخلق فرص عمل على هذا الاساس يندرج في نطاق خلق المقومات المحلية للتكيف مع النظام العالمي، وليس له ما يجمعه مع استراتيجية الاعتماد على النفس بمفهوم فك الارتباط مع النظام العالمي. حيث ان المطلوب لاقتصاد في وضعنا هو ارساء اسس للعمل والانتاج التعاونيين. وهكذا، بدل ان تقوم مجموعة التنمية الاقتصادية بجمع "زبائنها-كما تسميهم" في تعاونيات انتاجية تشغيلية، فانها تبعثرهم في مشاريع فردية صغيرة(ص٦). ولانها لم تعتمد المنتج المستقل، العامل حقا في الانتاج، بل اعتمدت الخريج غير الاصيل في العملية الانتاجية، فان مشاريعها سوف تصل اذا ما استمرت (هي وامثالها من المؤسسات) في انشاء مؤسسات شبيهة بما تقيمه هذه المجموعة، الى المضاربة على بعضها البعض او ان يبتلعها منتج فرد كبير بدل ان يندمج هؤلاء الافراد في مجموعة تعاونية.

ان نظرة على توزيع مشاريع هذه المجموعة (انظر ص ٥) توضح الشكل الفردي لها، فقد وفرت ١٦٠ مشروعا و٢٤٠ فرصة عمل بين مباشرة وغير مباشرة. كما ان المشاريع الصناعية منها، والتي تعتمد على مواد خام محلية لا تزيد عن ٩ مشاريع من بين ٥٥ مشروعا على الاقل تعتبر في نطاق العمل الصناعي والحرفي.

لقد خصصت ٦٥ مشروعا لتربية الاغنام والابقار والدواجن والنحل، وفي حين ان مشاريع النحل مسالة بحاجة الى التدقيق في هذه المرحلة، على الاقل فيما يخص كون انتاجه لاستهلاك اية طبقة؟ ان مشاريع الاغنام وخاصة العساف قد منيت بخسائر فادحة. وتبعة ذلك لا تعود على هذه المؤسسة وحدها بمقدار ما هي مشتركة بين مختلف المؤسسات التنموية المحلية، وغياب تصور شامل ولو اولي عن المشاريع ومجالات الاستثمار التي تحتاجها المنطقة.

يمكننا لمس تاثير المجموعة الاوروبية على مجموعة التنمية الاقتصادية من جمعها بين التركيز على المشروعات الفردية الصغيرة (للخريجين الطفيليين) وبين الدعاية والعمل من اجل التصدير الى المجموعة الاوروبية. وغني عن القول هنا ان مجموعة تنموية محلية "وخاصة تلك التي تركز على المشاريع الصغيرة" يجب ان لا تكون معنية بالترويج لتصدير منتجات زراعية من هذه المناطق الى الاسواق الاوروبية. اي ان عليها لو استقامت فلسفتها، العمل على تشجيع انتاج الحاجات الاساسية.

ان الدور الذي تقوم به هذه المجموعة هو اقامة المشاريع الصغيرة ولعب دور الوسيط لتسهيل الارتباط بالسوق الامبريالية العالمية، اي تسهيل التبعية بما يشتمل عليه التركيز على الانتاج الزراعي من اجل التصدير، من تقليل الانتاج للحاجات الاساسية. (حول هذا الامر انظر:عادل سمارة ١٩٨٩-أ، اقتصاد تحت الطلب). لقد عقدت مجموعة التنمية هذه لقاءات عديدة مع قناصل الدول الاوروبية لتسهيل عملية التصدير الى اوروبا معتبرة ذلك نشاطا تنمويا لامعا ومميزا.

تشير ورقة مجموعة التنمية الى توجه بصدد دعم بعض المشاريع المتوسطة التي تواجه اختناقات، بسبب عدم توفر مصادر تسليف لها (ص٧). وبالطبع يظل هذا التوجه ضمن نطاق المشاريع الفردية الخاصة وان كانت اكبر حجما من المشروعات الصغيرة. وهذا مدخل ترقيعي صدقاتي، اقرب "مع الاحتفاظ بصغر المستوى "الى اشكال الاشفاء في البلدان الراسمالية المتقدمة. وهو توجه يهرب من المشروعات التعاونية، والتي حتى لو اصبحت بحاجة الى اشفاء، فان من يستفيد من ذلك هو مجموعة من المنتجين وليس مالكا فردا.

ولكن ربما من المناسب الاشارة الى ان اهتمام هذه المؤسسة بدعم المشاريع الوسيطة والصغيرة، يخدم بشكل جيد بنية الاقتصاد المحلي التي يلعب المنتج المستقل دورا اساسيا فيها، هذا فضلا عن ان وجود وتركيز وجود هذا المنتج المستقل يلعب دورا في تركيز اقتصاد ذي توجه يخرج عن علاقات الانتاج الراسمالية، او عن تركيز هذه العلاقات. اما كيف يمكن تطوير هذه العلاقات، فهذا امر منوط بالمؤسسات والاطر الجماهيرية اكثر مما هو مسؤولية مؤسسة تمويلية.

الباب الثالث

المشاريع الممولة من اميركا:

من يقرأ مقدمة هذا البحث (المشاريع الممولة من الولايات المتحدة) يدرك جيدا ان المشاريع الممولة او ذات اية علاقة بالولايات المتحدة او اوروبا الغربية او اية حكومة او منظمة مرتبطة بحكومة، لا تستقيم بحال مع هذا البحث. ولكن ايجازا عنها هنا اقرب الى اعطاء مثال عملي وحي على التحديث ودوره في تعميق التبعية، لكي يسند تحليل وتنظير التنمية بالحماية الشعبية ضده.

قد لا يكون الاعتماد على "تحسين ظروف معيشة سكان المناطق المحتلة" مدخلا مناسبا لفهم الفلسفة التحديثية الاميركية في المناطق المحتلة، لانه يسحب الفتيل السياسي من الموقف الاميركي فيعطي الوحش الامبريالي مظهرا بريئا. ولذلك، فان اقتباس وزير الخارجية الاميركي جورج شولتز، ونائبه لورنس ايجلبرجر وغيرهما فيما يخص تحسين مستوى المعيشة لسكان المناطق المحتلة، يمكن ايراده كمساعد لفهم السيناريو الامريكي.

ولا حاجة، على اية حال، للاطالة في هذا الصدد، فملخص الامر ان ما يحكم سياسة الولايات المتحدة "الاقتصادية" في المناطق المحتلة، هو علاقتها الاستراتيجية مع اسرائيل، وهذا يحدد موقع المناطق المحتلة ضمن هذه العلاقة ولا يجعل من هذه المناطق موضوعا قائما بذاته .بمعنى آخر، فان المناطق المحتلة، حتى في السياسة الاميركية موظفة "اقتصاديا ايضا" في خدمة الحليف الاستراتيجي، وهذا يعطي ذلك الحليف حق اتخاذ القرار المناسب او "حق رسم السياسة الاميركية الاقتصادية تجاه المناطق المحتلة"، وهذا ما يلاحظه اي متتبع لدور اسرائيل في اقرار المشاريع التي قدمتها المؤسسات الاميركية في المناطق المحتلة.

وعليه، فان تحسين ظروف معيشة سكان هذه المناطق عبارة اميركية من حيث اللغة وحسب، اما من حيث شكل التنفيذ فهي اسرائيلية بحتة. ان اسرائيل هي التي تحدد ما اذا كانت شروط الحياة هذه بحاجة الى

تحسين ام لا، وهنا تدخل عوامل عديدة في القرار الاسرائيلي ليس اقلها هل الفلسطينيين شعب يستحق حياة افضل من الغوص في قنوات مجاري مخيمات اللاجئين ام لا؟؟؟ واما اميركا فتقبل ذلك بدورها باعتبار ان الهدف الاساسي لاميركا هو خدمة اسرائيل.

وحتى بمعزل عن دور اسرائيل في الامر، وهذا غير سهل، فان المنهج التنموي الذي تعظ به الولايات المتحدة في هذه المنطقة والعالم، هو فلسفة البنك والصندوق الدوليين التي تقوم على اوسع تحرير ممكن للتجارة الدولية وعلى صياغة اقتصادات العالم الثالث بما يتناسب مع متطلبات تطور واستمرار تطور مركز هذا النظام. ولذا، فان الاتصالات الاميركية المتعلقة بالتنمية في المناطق المحتلة، والتي بدأت "رسميا على الاقل" عام ١٩٨٤ قد بدأت من خلال مجموعة ممن اطلق عليهم "قيادات فلسطينية في المناطق المحتلة". وهم لا علاقة لهم بالتنمية حتى بالمفهوم التحديثي الراسمالي. ولن ينتج عنهم في احسن طبعاتهم التنموية سوى تنمية تحديثية راسمالية تعظ بالتصدير المفتوح الى الخارج، وترى في المشروع الراسمالي الخاص "الجنة الموعودة".

على ضوء ما تقدم، نرى ان "تحسين ظروف المعيشة لسكان المناطق المحتلة" لا يعدو كونه "رش" حفنات من المال على بعض البقع الاجتماعية للمساهة في تبريد المرجل الاجتماعي من جهة، وتجنيد مستفيدين، وبالتالي، دعاة ومسبحين بحمد اميركا من جهة ثانية في هذه المناطق. ويتم هذا بالرواتب العالية حيث تتحول الشخوص والوجاهات الاكاديمية والاجتماعية في العالم الثالث ببساطة الى مجرد موظفين في المؤسسات الاميركية. وهنا تتعرى هذه الكبرياء الطبقية التي يعرضونها في بلادهم لتتضاءل الى مستوى موظف صغير امام الادارة الاميركية فهل هذا النمط الخنوعي مناسب او قادر على حمل قضايا تنموية لشعب؟؟

ولا يختلف هذا التذيل عن حالة الانظمة العربية الحاكمة اليوم، والتي لا تعصي لامريكا امرا، سواء منها التي تحارب العراق الى جانب امريكا او تلك التي لا تجرؤ على التعاطف مع العراق فتدعي الحيادية واحترام

اكذوبة القانون الدولي. ولذا، فان المنهج التنموي الاميركي لا يشمل بعض المال المنفق في هذه المناطق فقط بل يشمل مشاريع خيرية وتعليمية كالمنح الدراسية، وانتداب كتاب ومسرحيين، والدعوة الى مؤتمرات اقتصادية وسياسية.... الخ. وكل هذه تشكل معا الصورة الكاملة للمنهج التحديثي الاميركي.

وتتضح السياسة التنموية الاميركية من الاطراف المشاركة فيها، وهي على النحو التالي:

١- يقوم موظفون محليون في المؤسسات الاميركية في المناطق المحتلة بتنسيب مشاريع ترفع لرؤسائهم .ويدرك هؤلاء الموظفون جيدا ما هي المشاريع المطلوبة من قبل الاميركيين. وعليه، يتم اقتراح مشاريع راسمالية الجوهر ولكن من اخراج فلسطيني لكي تحظى بمصداقية او شعور بالامان من قبل الفلسطينيين. وحتى المشاريع التي قد يقُترحها هؤلاء الفلسطينيون بصيغ لا تنسجم جيدا مع التوجه الاميركي، فانها تعاد لتصاغ ثانية بما يناسب الفلسفة والسياسة الاميركية في المناطق المحتلة.

٢- ترفع فكرة ومخطط المشروع الى مؤسسة "ايد" في واشنطن حيث تعرض على خبراء في تصميم هذه المشاريع بما يتناسب مع السياسة الاميركية هناك . اي تمر هذه المشاريع بعملية تنقية وتدقيق امبريالي عالية ورسمية بالطبع.

٣- تعرض المؤسسات الاميركية ما تبقى من هذه المشاريع على السلطات لاسرائيلية "اي تصفية نهاية الدوري"، باعتبار ان الاسرائيليين ادرى بوضعهم.

٤- من وزارة العمل الاسرائيلية ترفع هذه المشاريع الى وزارة الدفاع هناك، ومن ثم تنتهي الى منسق شؤون المناطق المحتلة في الضفة والقطاع.

٥- بعد كل هذه المساهمات في تصميم وتعديل وتوجيه المشاريع، يطلب من الفلسطينيين المساهمة في جزء من تمويلها لا يقل عن النصف، ويأتي هذا عادة (كما يقول بنفنستي) من الاردن. وهنا يدخل طرف سياسي آخر في تصميم اقتصاد المناطق المحتلة. ولعل اهمية هذا الدخول كامنة في "تنفيع "رجال الاردن وهذا يعني اقتطاع جزء "محترم" من المال المخصص للمشروع الى جيوب هؤلاء، مما يزيد المشروع ضعفا وعجزا عن الوفاء حتى بالمطلوب منه على وضاعته.

هذا السيناريو يرينا كم هو خاضع اقتصاد المناطق المحتلة لنفوذ عدد كبير من الدول المعادية، والاهم من ذلك ان كل هذا الخضوع مغلف "بصخب او خطاب تنموي". فلسنا بحاجة في هذا السياق لاثبات الدور التخريبي في اقتصاد المناطق المحتلة من قبل الاحتلال، ولا الدور الذي قامت وتقوم به الاردن. كما ان اشراك كل هذه الاطراف السياسية يكشف ان التوجه الاميركي سياسي وليس تنمويا، وهو يهدف فيما يهدف الى صياغة اقتصاد المناطق المحتلة "حتى من خلال تقديم مصروف جيب" بما يلائم الاقتسام الوظيفي الاسرائيلي الاردني. وكل هذا يبرر التنمية بالحماية الشعبية.

لا يحتوي تقرير بنفنستي هذا تحليلا يستلزم الرد عليه او اعتماده، ولكنه يحتوي عددا من اللوحات يمكن من خلال قرائتها ان نستشف صورة مقبولة عن المشاريع الاميركية.

تغطي هذه الجداول فترة نشاط المؤسسات الاميركية ما بين ١٩٧٧-١٩٨٣، ويبين الجدول الاول الذي يحوي عرضا عاما للمشاريع الاميركية ان الميزانية الكلية لمختلف المشاريع الاميركية المقدمة للسلطات الاسرائيلية بلغت ٦٦،٥ مليون دولار. في حين وافقت السلطات الاسرائيلية على مشاريع بقيمة ٣٥،٩ مليون دولار لكل الفترة. ونلاحظ حسب ترتيب سنوات الموافقة ان الفترة التالية لاتفاقات كامب ديفيد قد شهدت :

١- زيادة في حجم الميزانيات الاميركية السنوية لهذه المشاريع.
٢- زيادة في عدد المشاريع نفسها.
٣- تزايد اقرار اسرائيل للمشاريع ايضا، وهذا ما يمكن ان يفسر بانه "مرونة ما" بهدف اغراء الفلسطينيين باتفاقات كامب ديفيد. فمن موازنة قدرها ١١،٩ مليون دولار لعام ١٩٨٠ وافقت اسرائيل على مشاريع بميزانية قدرها ٧،٣ مليون دولار. ومن ميزانية قدرها ١٤ مليون دولار لعام ١٩٨١ وافقت اسرائيل على مشاريع وصلت ميزانيتها الى ٧،٣ مليون دولار.
٤- اما عام ١٩٨٣ فقد شهد زيادة في عدد وموازنة المشروعات الاميركية وهو العام التالي على خروج المقاومة الفلسطينية من بيروت. حيث بلغت الموازنة لهذا العام ١٣ مليون دولار.
٥- لكن الموافقة الاسرائيلية لم تتجاوز ٣ ملايين دولار مما يعكس القرار الاسرائيلي بتدمير البنية الاقتصادية والنفسية للفلسطينيين، او استمرار اسرائيل في معركة سحق الفلسطينيين في الداخل والخارج.

ونلاحظ ان التشدد الاسرائيلي العام تجاه هذه المشاريع، على الرغم من انعدام جوهرها "حتى التحديثي"، اذ انها مشاريع غير انتاجية، نابع من المفهوم الاسرائيلي للصراع والمرتكز على حل كافة الامور واخضاع الفلسطينيين بالقوة، وهذه فلسلة لا تتأتى الا لمجتمع استيطاني.

يبين الجدول الثاني (في الاصل) نسبة المشاريع الى بعضها البعض ليس من حيث العدد بل من حيث الميزانية المخصصة لمشاريع القطاع الواحد. فقد قدمت المؤسسات الاميركية ١١٥ مشروعا زراعيا تساوي ثلث العدد الكلي للمشاريع المقترحة، في حين قدمت ٦ مشاريع صناعية تساوي ٢،٨ بالمئة من المشاريع المقترحة.

وبلغت الميزانية المخصصة للمشاريع الزراعية ٢٨،٥ مليون دولار، اي ما ٤٢،٩ بالمئة من الميزانية العامة في حين بلغت ميزانية المشاريع الصناعية ٢،٩ بالمئة.

اما الجدول رقم ٥ (في الاصل) فيبين مصادر المشاريع ووجوه الصرف فيها، وهنا يتضح الدور المخصص للاردن في هذه المشاريع، حيث بلغت حصته من الميزانية المخصصة ٣٧ مليون دولار اي ٥٦،٣ بالمئة، وهذا يعطي رجاله في المناطق المحتلة دورا تقريريا. ولكن تجدر الاشارة الى ان هذا التمويل الاردني ليس من ميزانية الاردن نفسها وانما من المساعدات العربية وربما الاميركية، مما يعني ان اشراكه في الصورة هو هدف او لضرورة سياسية وليست اقتصادية، وليس الحاجة الى الاموال الاردنية.

فيما يخص الموافقة على المشاريع (جدول رقم ٦ في الاصل) نلاحظ ان هناك اقرارا لعدد كبير نسبيا من المشاريع الزراعية، اي ٤٦ من ١١٥ "وهذا من العدد المطلق وليس النسبي للموافقة حيث ان الموافقة هنا منخفضة" وربما يعود ذلك الى الاسباب التالية:

١- لان القطاع الزراعي المحلي ملحق بالاقتصاد الاسرائيلي، اي موجه انتاجه بما يتناسب مع متطلبات الانتاج التصديري الاسرائيلي.
٢- لان محاصيل هذا القطاع موجهة ايضا للتصدير الى الخارج.
٣- لان رموز الاردن موجودون بشكل كبير نسبيا كملاك اراض او مصدرين او راسمالية تجارية، وهذا يعني اصرارا اميركيا على دور معين لهم.

وفي حين ان المشاريع الزراعية المقرة هي ٤٦ مشروعا، الا ان ميزانيتها لم تتجاوز ١٠،١٦٤،٠٠٠ دولار، اي بمعدل ٢٢٠ الف دولار للمشروع الواحد اذا جاز لنا هذا الاسلوب في التقسيم. الا ان نظرة على نوعية المشاريع الزراعية توضح الامر بصورة افضل. فقد بلغت حصة الماكنات من المشاريع الزراعية ٢٦ مشروعا "من المشاريع المقدمة"، تمت الموافقة على ٧ منها.

الفرع	المشاريع المقدمة	الموافق عليها
الزراعة	١١٥	٤٦
ماكنات زراعية	٢٦	٧
مواشي	٣	٢
ري	٣	١
تسويق	١١	٥
تصنيع وحفظ	١٠	٣
قروض	٣	
تطوير اراضي	٥٩	٢٨

المصدر: مستخرجة من جدول رقم ٧-أ من الاصل.

هناك تركيز على مشاريع تطوير الاراضي، والتسويق والماكنات الزراعية. الا ان طرح الامور هكذا قد يؤدي الى تعمية معينة عن حقيقة الوضع في المناطق المحتلة. فان بنفنستي نفسه يقر ان الاحتلال الاسرائيلي قد وضع يده على ٥٢ بالمئة من اراضي الضفة الغربية ومنع حفر الابار الارتوازية ونهب ٨٠ بالمئة من الماء، ولذا، فانه لا بد ان يقدم تسهيلات "تافهة كهذه" ولو من قبيل الدعاية "للبرالية" الاحتلال. بل ان بنفنستي نفسه يقر بان نسبة الموافقة الاسرائيلية منخفضة في المشروعات التي تتضمن الالات الزراعية وتصنيع المنتوجات الزراعية وليس هذا بهدف منع الفلسطينيين فقط من المطالبة بالاراضي "الوعرة "التي صادرتها سلطات الاحتلال، بل كذلك لمنع استغلال الاراضي الوعرة غير المصادرة بعد لكي تسهل مصادرتها اما المشاريع الصناعية فقد تمت الموافقة على مشاريع بقيمة ٤٤٥ الف دولار لمختلف السنوات المذكورة وهنا تجدر الاشارة الى ان الميزانية الصغيرة جدا للمشاريع المقترحة "اقل من ٢ مليون دولار" والاصغر منها للمشاريع الموافق عليها "اقل من نصف مليون دولار" اضافة الى رفض اسرائيل لمشاريع التصنيع الزراعي، تبين كم هو واضح موقف اسرائيل من الصناعة في المناطق المحتلة .ان

نسبة الموافقة على المشاريع المتعلقة بالتصنيع الزراعي كالالبان هي ١٥،٣ بالمئة، اما مزارع التفريخ فتقريبا لا. وحتى المشاريع الصناعية الموافق عليها "على محدوديتها" فلا تزيد عن كونها تعاقدا من الباطن (انظر لاحقا).

يبقى ان نقول ان الرد الاسرائيلي على المشاريع منوط ايضا باهميتها، فاطول مدة للرد الايجابي هي على المشاريع الكهربية حيث تزيد عن ١٥ شهرا، ثم الزراعة اكثر من ٩ اشهر، فغرف التدريس اكثر من ٨ اشهر، فالصحة ٧ اشهر.

اما معدل الوقت للحصول على الرد حسب الفروع التفصيلية فيكشف الامر اكثر، حيث يصل الى ١٥،٤ شهرا للتعليم المهني، و ١٤،٥ شهرا للمياه و ١٩،٣ شهرا للكهرباء، و ٢٣ شهرا للماكنات الزراعية ١٩،٢ شهرا للتصنيع والحفظ و ٣٣ شهرا للمواشي، اي ان اكثر الصعوبات مركزة على اعاقة البنية التحتية.

وعلى الرغم من اختلافنا مع السيد بنفنستي في خلاصته ايضا، وخاصة حين يصف جزءا من مشاريع المعونة الاميركية بانه موجه نحو التنمية الصناعية، حيث ان جوهر هذه المشاريع غير تنموي بمقدار ما هي مشاريع تناسب الشكل الذي تبنيه اسرائيل لاقتصاد المناطق المحتلة، الا انه يؤكد في مواقع اخرى من تحليله الرجراج بان اسرائيل توجه هذه المشاريع نحو الاشغال العامة، باعتبار ان هذا من مصلحتها.(ص ١٣)

ومما يلفت النظر قول المؤسسات الاميركية وموافقة السيد بنفنستي على ذلك القول "ان كل دولار -ايد-اميركي مقدم للمساعدة في انشاء البنية الاجتماعية-الاقتصادية الضرورية للمحافظة على السلام"(ص١٣). لكنه لم يفسر كيف تتم هذه العملية العجيبة، فاذا كانت هذه الدولارات القليلة موجهة للحفاظ على السلام، فما بالك بالمليارات العديدة التي توهب لاسرائيل سنويا؟ الا يجب، بهذا المقياس، ان تكون تلك المليارات قد انجزت سلاما مطلقا؟ ثم اين هو السلام الذي تحافظ عليه، هل هناك

سلام بوجود الاحتلال؟ واذا كانت حالة الاحتلال حالة سلام فاين هي حالة الحرب؟ الا يوضح هذا الحديث بان موقف وسياسة اميركا هي الابقاء على الوضع الراهن، وان معونتها موجهة سياسيا وليس تنمويا، وانها مساعدات تخديرية للوضع الراهن وليست انتاجية،وتقديم مساعدات من هذا النوع ولابقاء الوضع الراهن هو المفهوم الامريكي للسلام. وطالما الامر واضح هكذا، فكيف يصح قول بنفنستي ان هذه المساعدات عمل جاد نحو تقوية القاعدة الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني، وانه يتم متابعة تنفيذ البديل "اي التنمية الاجتماعية الشاملة"(ص١٤).

الباب الرابع

بناء نموذج التنمية المحلي
الخلفيات والمشكلات.

ورقة ابراهيم الدقاق ١١-٨-١٩٨٥

تبدأ ورقة الدقاق هذه بعرض موجز للنظرية الفاشلة التي طرحها ميرون بنفنستي مدير مركز المعلومات حول الضفة والقطاع في القدس ونائب رئيس بلدية القدس سابقا، وهي النظرية التي تتلخص في ان العلاقة بين المناطق المحتلة واسرائيل قد وصلت نقطة اللاعودة، وان السيادة الاسرائيلية قد حسمت الى الابد.

ومع ان الدقاق يشير الى ان طرح هذه النظرية قد بين الحجم الضخم للتحديات التي تواجه الانسان الفلسطيني فردا ومؤسسات، الا انه لم يحدد موقفا من هذه النظرية كما، انه لم يفندها ولم ينقدها .

ان المجال هنا لا يسمح بمناقشة ما طرحه بنفنستي وخاصة اليوم. فقد اثبتت الانتفاضة تهافت هذه النظرية، التي لا ترقى عن تفكير موظفي الحكومة.

واذا كان لا بد من ذكر الشيء بالشيء، فان هذه النظرية هي التي شكلت الاساس لما طرحه الاستاذ في جامعة بير زيت "سري نسيبة "في اواخر عام ١٩٨٥، حيث نصح الفلسطينيين "بأن يحولوا نضالهم من اجل الحصول على المواطنة الاسرائيلية والتساوي في الحقوق مع اليهود". وهذا المطلب ينم عن نموذج وروح تصفوية لم تحصل في التاريخ. فكما نعرف هناك اتجاهات تصفوية في الاحزاب السياسية بان يحل حزب نفسه لصالح نظام حكم او يندمج في حزب آخر يكون الاثنان على يمينه، اما ان يطلب مثقف من شعبه بان يحل هويته الوطنية وشخصيته الوطنية التي كافح بمرارة لاعادة بلورتها بعد التبديد فان تلك ثالثة

الاثافي.

كما تشير ورقة الدقاق هذه الى مخاطر مؤسسات اميركية واوروبية واسرائيلية وعربية تنسجم في عدائها للشعب الفلسطيني مع مقولة السيد بنفنستي. والى ان هذه الضغوط تدفع بصدد تعميق خضوع السوق المحلي لمقتضيات السوقين الاسرائيلية والاردنية.

ولا ينسى الدقاق نقد دعوة وزير الخارجية الاميركي السابق جورج شولتز "لتحسين مستوى الحياة في المناطق المحتلة"، وما تمحور حولها من محاولات ترأستها الادارة الاميركية، الى جانب راسماليين يهود وعرب في امريكا وراسماليين من المناطق المحتلة لتحسين الاوضاع الحياتية في المناطق المحتلة. بل ويصل الدقاق الى نقد العرب والفلسطينيين الذين يحاولون الايهام بان هناك تميزا في موقف اوروبا عن موقف الولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية، باعتبار ان موقف الطرفين محكوم بانسجامهما في حلف الاطلسي.

ولكن، للاسف، ظل موقف السيد الدقاق هنا خجولا، فهو اشبه بصحفي يعرض بقدر مقبول من "الامانة" ما يقوله الآخرون، ولكنه لا يتناول هذه المواقف بالنقد، وان تناول بعضها فتناول مبتور لا يخرج عن نطاق "التشكي السياسي".

والمهم في هذا السياق التأكيد على ان غياب النقد او عرضا مشوشا يرتد في التحليل الاخير الى حقيقة هامة هي افتقار الناقد الى الفلسفة والمنهج المحددين ، اللذين يكون في وسعه قياسا عليهما ان يرى صحة او خطأ الآخرين.

ثم ينتقل الدقاق الى نقد المؤسسات التنموية التي تعالج التخلف بتطبيق ما يسميه "نماذج اجنبية في التنمية". وهي النماذج التي لم يذكرها، ولو ذكرها لاستطعنا القول ان المشكلة ليست في مطلق نموذج اجنبي ولكن المشكلة في تطبيق "نماذج جاهزة كما هي "او نماذج غير مناسبة اصلا. كما ينقد الدقاق، مصيبا، التنمية بالصدقات، ويصل الى نقد

اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة التي يؤكد انها افلست على مختلف الاصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ان المسألة الاساسية التي يركز الدقاق عليها في الورقة المذكورة هي بناء نموذج التنمية المحلي، مشيرا الى ان مؤسسات محلية قد قامت لانجاز هذا الغرض وقطعت شوطا جيدا الا ان نشاطات الجهات المعادية واجراءات السلطات الاسرائيلية اعاقت نمو التعاون بينها مما عرقل مهمة بناء النسق الوطني المتكامل.

لكن الكاتب هنا لم يذكر هذه المؤسسات ولا حتى الملامح العامة لنموذجها التنموي او طبيعة عملها والتنسيق بينها، مما يضعنا في حيادية قسرية ومقيدة تجاه هذه المؤسسات. ولو كانت هذه المؤسسات سرية لما جاز لنا التساؤل عنها، ولكن ما دامت تعرضت لاجراءات الاحتلال، فهي علنية اذن.

يقول الدقاق:

"ويمكن القول بثقة، ان الصعوبات التي نشأت للتوفيق بين الاستجابة لخصوصية الارض المحتلة من جهة، وبين الرغبة المشروعة للتكامل مع العمل الفلسطيني في الخارج من جهة اخرى، قد تركت مهمة توفير معادلة تحظى بقبول وطني مطلق بدون حل. اضف الى ذلك ان حاجة مؤسسات الارض المحتلة الى الدعم المالي والادبي الخارجي وفر لبعض مصادر الدعم المغرضة ما كانت تسعى اليه من مبرر ووسيلة لممارسة ضغوط عليها، مما اخر بناء التكامل المنشود"(ص٣).

هنا نبدأ بالتقاط المعالم الاساسية لمحدودية فهم الكاتب للتنمية. فكما نلاحظ فان المشكلة في العملية التنموية في المناطق المحتلة هي مشكلة فنية فيما يخص سهولة التنسيق بين الداخل والخارج الفلسطيني، والتوفيق بين "خصوصية" المناطق المحتلة والرغبة في التكامل مع العمل الفلسطيني في الخارج .فبناء على قوله، لو كان التنسيق سهلا لحلت المشكلة، ولو حصل التوفيق لحلت المشكلة ايضا اكثر.

ومن اجل ماذا، من اجل الوصول الى قبول وطني مطلق في رايه، وهذا امر مستحيل التحقق هنا او في اي مكان.

ولكن القبول الوطني المطلق لدى الكاتب هو قبول مبهم من حيث طبيعة هي التنمية التي يمكن ان يقبل بها مجتمع طبقي باكمله؟ فحتى الاستقلال السياسي لشعب معين سوف يكون على حساب طبقات او شرائح معينة من نفس المجتمع، اي التي يضر الاستقلال بمصالحها، فما بالك بالتنمية؟ وعلى العموم لم يذكر الكاتب تلك الصعوبات، ولا اراني اخالها من جانبه الا فنية، اي انها ليست منهجية ولا متعلقة بفلسفة التنمية.

اما حديثه عن "حاجة مؤسسات الارض المحتلة للدعم الخارجي فهو مبهم ايضا، حيث لم نتبين ما هو مصدر هذا الدعم، بمعنى ان هذا الدعم قد يكون من اميركا وقد يكون من م.ت.ف. ولا يمكننا وضع الاثنتين في خندق واحد. في حين انه من حقنا نقد منهج التنمية البرجوازي للمنظمة، ونقد اسلوب الضغط اذا مارسته على الاتجاهات التنموية الراديكالية. ولكن الكاتب تركنا امام محاولة لحل الالغاز التي استخدمها مثل "خصوصية " الارض المحتلة، "والخارجي "الذي خلط لنا فيه كلا من اميركا والمنظمة وما بينهما؟..

اضف الى ذلك، ان الكاتب مستسلم لضرورة التمويل الخارجي، فهو لا ينتقد هذا النهج وانما يشكو من الجراح التي تحدثها اظافر هذا التمويل على جسد التنمية الناعم. ولا يخطر ببال الكاتب ان التمويل الذاتي المحلي امر ممكن وخاصة على الاساس التعاوني على الارض، اي في القرية وفي الحقل... حيث ان هذا المجال لا يستلزم المكاتب ولا السيارات والرواتب العالية والبنايات...

وحيث يقصر الكاتب منذ بداية الورقة عن التقاط المسالة الاساس في التنمية، وهي وجود المنهج من جهة وجذريته من جهة ثانية، فان هذا القصور يلازم الورقة حتى نهايتها.

وهذا القصور هو الذي يحاول الكاتب تعويضه بالحديث عن امور جانبية مثل اهمية "المسوح الرقمية الشاملة"، او التباين بين منطقة واخرى في الضفة وبينها وبين القطاع. بل ان الكاتب، من فرط حماسه لتقديم امور جانبية تغطي غياب المنهج، يقع في ما يمكن تسميته "اعلان الكاتب التعبئة العامة لحشد هذه الامور "لدرجة التحدث عن "اختلاف طبيعة السكان وعلاقاتهم الاجتماعية ...والاوضاع القانونية المتباينة"(ص ٤).

والحقيقة ان بعض الاختلافات المناخية وتمايز انتاجية التربة التي تتجلى في تفاوت الريع، كل هذه ليست الا اختلافات جانبية لا علاقة لها ولا دور في تغييب المنهج التنموي، كما انها لا تتعارض كامور طبيعية مع منهج برجوازي او ماركسي في التنمية. فالارض ارض سيان استغلها الحزب البلشفي او مزارعو الحزب الدمقراطي في اميركا. ولكن المهم، هو اي منهج وفلسفة اجتماعيين اقتصاديين يقفان وراء هذا الاستغلال.

اما الحديث عن "اختلاف طبيعة السكان وعلاقاتهم الاجتماعية" فليس اكثر من مراوحة على السطح هروبا من جوهر العلاقات الاجتماعية في مجتمع طبقي، وهي العلاقات الطبقية. فليس من العلمية بمكان الحديث عن شيء اسمه اختلاف طبيعة السكان، فليست هناك طبيعة لسكان باسرهم الا اذا كنا نقرأ "مقدمة ابن خلدون "وأشياء من "جان جاك روسو "أو حتى "المستشرق العنصري الفرنسي رينان". وانما هناك مصالح طبقية لطبقة معينة في ظروف معينة، والاختلاف يقوم هنا بين هذه الطبقات .اما العلاقات الاجتماعية فهي في التحليل الاخير علاقات بين الطبقات، وهذه يحددها غالبا نمط الانتاج المهيمن وحدود تغلغل العلاقات الراسمالية في الزراعة في حالة الحديث عن التنمية الريفية في المناطق المحتلة.

ثم يعود الكاتب للحديث عن "دفع عملية التنمية ضمن المنظور الوطني"(ص٤). وهنا يبرز التساؤل ثانية، ما هو هذا المنظور، هل هو خيري صدقاتي ،ام تحديثي راسمالي، ام تعاوني راسمالي، ام تعاوني اشتراكي؟ هذا مع الاخذ بعين الاعتبار ان ما يحدد هوية هذا المنظور هو الطبقات التي يتبناها ويعمل من اجل مصالحها.

ويقع الكاتب في نفس المأزق عندما يقول "والغور الشمالي مثلا هو سلة غذاء الضفة الغربية ومصدر رزق لها، وتنميته تنمية انتاجية واجتماعية وخدماتية هو بمثابة نفي عملي للاولويات التي تحاول اسرائيل فرضها..."(ص٤)

واضافة الى جوهر منهج هذه التنمية، والذي ليس الا برجوازيا كما هو واضح من عرض الكاتب، فان "سلة الغذاء هذه" هي في الحقيقة "كيس نقود" لكبار الملاك هناك، في حين يرزح المزارعون تحت اعباء الديون .حيث ينتج هؤلاء الملاك ما تطلبه منهم البلدان التي يصدرون اليها، الاردن او المجموعة الاوروبية. وهذا ما يحدث حقا.(انظر اقتصاد تحت الطلب) وعليه، فان التنمية التي يدعو الدقاق الى انجازها في هذه المنطقة لن تكون الا دعما لكبار الملاك، وللراسمالية الزراعية والتجار الكبار والمصدرين هناك. في حين ان صغار المزارعين والمحاصصين سيقعون عندها في ايدي ملاك ارض اكثر قوة مالية مما كانوا عليه قبل الدعم، وحتى اكثر سطوة سياسية، لان مجرد حصولهم على دعم فلسطيني "مثلا" معناه شهادة وطنية مميزة لهم. وهذا يكشف لصالح اية طبقة تميل تنمية الدقاق.

ورغم ان الكاتب ينقد أصحاب الاراضي هناك، ويدعو في نفس الوقت الى تحسين اوضاع المزارعين، الا ان كل هذا لا ينفي حقيقة ان التنمية التي يدعو اليها لن تكون الا تنمية راسمالية من جهة، وان هذه التنمية لا تفعل شيئا لمواجهة التوجه التصديري لتلك الزراعة التي ستدعم او يدعو الدقاق الى دعمها من جهة اخرى. فهذه التنمية لا تطلب من كبار الملاك او الراسماليين الزراعيين أن لا ينتجوا للتصدير وبالتالي ان يتوجهوا الى

السوق المحلية. هذا ناهيك عن ان المسوح الرقمية الشاملة في وضع كهذا لا فائدة منها طالما ان الانتاج موجه الى التصدير في حين لا امن غذائيا في البلد، هذا دون ان نشير الى ان الارقام في حد ذاتها ليست الا كتلة من الابهام.

وينتقل الكاتب الى الوعظ الاخلاقي للراسمالي الذي يستغل المزارع الصغير باعتبار ان هذا الاستغلال سيقود الى مغادرة المزارع للارض فتصبح مهملة، وهذا مضر للطرفين. لكن المسالة ليست بكل تلك البساطة، فالراسمالي يعرف جيدا اي هامش يمكن ان يتركه للمزارع ليحصل على الكفاف. هذا اضافة الى ان الارض ذات الريع الجيد مغرية للاستئجار .ولكن يظل المزارع فيها تحت استغلال كبير، وهو الامر الذي لا يثير اعتراضا منهجيا من الكاتب.

ويقول الكاتب:
"ان مسؤولية بناء النموذج المحلي مسؤولية حضارية ووطنية عالية. والتصدي لها واجب عام، وبالتالي لا يمكن حصره بمؤسسة دون اخرى."(ص٥)

أي نموذج واية فلسفة؟ هذا ما لا يجيب عليه الكاتب. فللواجب الوطني تفسير خاص لكل طبقة. اما الامر الاساسي فهو بلورة الفلسفة التنموية الشاملة لمجتمع معين، ثم الانتقال الى رسم مسارات التنفيذ. ومع ذلك لا يقترح الكاتب اية خطى عملية لتكون عى الاقل اساسا للدراسة واثارة النقاش.

وينتقل الكاتب الى نقد تركز النشاط السياسي في المدن، وعدم الاهتمام بالريف.

وهذا نقد صحيح مبدئيا، الا انه غير واضح المغزى، فقد يفهم منه ان الكوادر السياسية يجب ان تذهب الى الريف، وهذا ليس سيئا، الا انه يحتاج الى تحديد لعملية الذهاب وللمهام التي يجب القيام بها هناك ولصالح اية طبقة ايضا؟

والصحيح في هذا المجال، هو ان تتنبه الاطر التنموية الى حقيقة ان الريف هو القابلة الاساسية للتنمية في المناطق المحتلة، حيث الاغلبية السكانية وحيث القطاع الاوسع، وهو الزراعي. هذا ناهيك عن دور الفلاحين عموما في الكفاح الوطني السياسي الفلسطيني.

ويشير الكاتب في الصفحة (٧) الى التسابق والتنافس بين السلطة الاسرائيلية والتنمويين المحليين على اقناع المنتجين بانتاج اولويات اقتصاد الاحتلال ام الاولويات الفلسطينية .وبالطبع، فان انتاج اولويات اقتصاد الاحتلال معناه زيادة الالحاق وتوفير سوق تصديرية للمنتجات، سيان كانت فائضة ام لا. لان سوق التصدير هو الاكثر اربحية. ولكن ما الذي يعرضه التنمويون المحليون لاقناع المزارع بانتاج الحاجات المحلية؟ الا نلاحظ ان تشكيل مؤسسات تسويقية الى المجموعة الاوروبية هو توجه تصديري محلي او "وطني" ان شئت، وسيان كان التصدير عبر اجريسكو او شركة عربية، فان النتيجة النهائية هي توجه تصديري لا انتاج للسوق المحلية.

وعليه، فان النقد الحاد الذي يوجهه الكاتب في بداية الورقة للموقف السياسي للمجموعة الاوروبية لا يتمفصل مع عدم تحفظه من العلاقة التجارية مع هذه المناطق او التبادل التجاري عموما .وهذا ينم عن عدم تبلور موقف للكاتب من مسالة التبادل اللامتكافىء والتكيف مع النظام العالمي.

ان الموقف التنموي الحقيقي في المناطق المحتلة هو القائم على الشروع في الانتاج التعاوني، بهدف سد الحاجات الاساسية محليا، والشروع في فك الارتباط مع النظام العالمي.

ولا يغيب عن الكاتب ان يختم ورقته بالدعوة الى تزويد المؤسسات المحلية "بمن ينظم اداراتها، وتوفير المعلومات لاعضائها، وتدريبهم على مهارات مختلفة...." هكذا وكأن الامر فني محض وليس برنامجيا؟

يبقى ان نشير الى ان الاهتمام بالمهارات هو احد القواسم المشتركة بين الدقاق وحليلة، وكلاهما اخذاها على فيما يبدو من استراتيجية التنمية الاجتماعية.

مستقبل الاقتصاد الفلسطيني:

لا تعتبر هذه الورقة بحثا تنمويا ناجزا ومتكاملا. كما انها بما فيها من افكار متضاربة ومبعثرة ليست محكومة بنظرية محددة بمقدار ما هي مخاليط من الافكار التي يغادرها الكاتب وتلك التي يتجه نحوها. فهي خطوط عريضة واساسية لبحث اعتزم ابراهيم الدقاق تقديمه في مؤتمر تنموي . وقد وزعت الورقة على عدد من الاشخاص من المناطق المحتلة ونوقشت يوم ١١-٨-١٩٨٩. وعليه فسيكون نقاشي لها في حدود عموميتها.

ان تعاطي مؤسسة تنموية من طراز الملتقى الفكري مع الوضع الاقتصادي للمناطق المحتلة بهذا الشكل الذي هو نظرة سطحية وتسطيحية للوضع الاقتصادي الجاري في هذه الفترة، وانتقال غير مبرر الى معالجة مسالة اقتصاد هذه المناطق في نطاق علاقاته الدولية في حالة حصول الاستقلال، هذا التعاطي ليس الا هروبا الى الامام تحاشيا ومحاذرة من تناول النموذج الاقتصادي وبالتالي الاجتماعي لدولة ربما تأتي.

وابعد من هذا، فان هذا التعاطي المتسم بغض النظر، شبه التام، عن حقيقة ما يدور، ليس اكثر من قبول حقيقي بمقومات التبعية المستفحلة في الاقتصاد المحلي، والتي يشكل التغاضي عنها اليوم رعاية لها في المستقبل.

واذا جاز لنا نقد تاريخ م.ت.ف .التقصيري في عدم وجود برنامج اجتماعي لها، وعدم وضوح مفاهيمها ولا مواقفها التنموية والاقتصادية في فترات زمنية مبكرة "وحتى اليوم بالطبع"، فان الملتقى الفكري العربي اجدر بان ننقده حيث يتهرب من هذا الامر الهام وفي السنة الثانية من الانتفاضة.

هناك نقاط اختلال منهجية في هذه الورقة، وهي التي تستحق النقاش ربما اكثر من غيرها مثل: عدم وجود منهج واضح للتنمية الاقتصادية لفلسطين، ما هي الفلسفة الاقتصادية التي ترتكز عليها الورقة Kالحديث المتحمس عن التجارة الخارجية لفلسطين Kالقفز عن الوضع الاقتصادي في مرحلة الانتفاضة، تشخيص سيناريوهات تعاون اقتصادي لفلسطين بشكل سابق لاوانه جدا. وهذا يقود الى الجوهر السياسي للورقة وهو تأكيد ايديولوجيا التطبيع ليس بالدفاع الفلسفي عنه ولكن بتبرير وجود المصالح المشتركة بين برجوازيات دول (بر الشام-كما يسميها الدقاق) بما فيها اسرائيل.

يبدو الدقاق هنا كمن يحول ذاتيا وقسرا المحتمل الى الممكن والممكن الى واقع، وهذا فقر في تقدير مسألة التنبؤ العلمي في المادية الجدلية، كما انه دليلا على عجز ادوات التحليل اكثر منه دليل على التشبث بالتفاؤل.

ورغم ان الجانب السياسي هو المسيطر على الورقة، وخاصة من حيث طرح الكاتب لعدة مستويات من التحالفات الاقتصادية السياسية بين دول المنطقة بما فيها اسرائيل، ورغم انه يتعامل مع اسرائيل بحرارة اكثر من تلك التي يتعامل بها مع سوريا، الا انه يقول "والورقة ليست ورقة سياسية". ولكن، ان صح قوله هذا، فنحن نرى انها ليست ورقة اقتصادية كذلك، وهذا ما سنناقشه.

يعرف الدقاق الاستقلال الاقتصادي بقوله:
"الاقتصاد المعتمد على تعظيم درجة استغلال الموارد الطبيعية (الخاصة والمشتركة) والمصادر البشرية في الدولة باعلى نجاعة ممكنة، مستخدما التكنولوجيا الملائمة، ومتعاونا مع الاسواق المجاورة بندية ودون التفريط بالسيادة على الارض وبالارادة الوطنية، ضمن البرنامج الوطني المقر دمقراطيا".(ص١)

اذا اردت ان لا تعرف شيئا فتحدث عنه بتوسع مطلق. اذ لا علاقة بين

تعريف الاقتصاد وبين الارادة الوطنية والسيادة على الارض الا اذا كان هناك تخوف من ان تكون هناك دولة "تبيع الارض".

ان تعظيم استغلال الموارد امر فضفاض وخطر، فيمكن حصوله على اساس تشغيل القوة العاملة المحلية، وخاصة العاطلة منها، كما يمكن تعظيمه باقطاع مساحة من الارض لشركة اعمار متعددة الجنسيات مكاتبها في واشنطن وتحضر عمالها معها من كوريا، ويأتيهم اكلهم يوميا بالطائرة من هناك، فايهما الذي يريده الكاتب؟ ثم من الذي سيقوم باستغلال المصادر البشرية ؟وهل هي مثل المصادر الطبيعية؟ وما هي "اعلى نجاعة ممكنة" في استغلال "المصادر البشرية" الا يوجد هناك غير التايلرية مطعمة على الفوردية؟ وهل هذا ما يحلم به العامل الفلسطيني بعد كل نضاله ان يتحول الى سن في دولاب بحيث يعتصر كل طاقته الجسدية في ما يقارب عشر سنوات ثم يحال الى ملجأ العجزة وتحال العاملات الى بيوت الدعارة. تماما كما يحدث في هونج كونج وتايوان وكل عصابة الاربعة؟

وما هو التعاون مع الاسواق المجاورة والعالمية بندية؟ فالعلاقات مع الاسواق الاخرى هي علاقات تبادل تجاري تقوم على اساس لا متكافىء (انظر: عادل سماره، اقتصاد تحت الطلب. ١٩٨٩)، وفي حالة المناطق المحتلة، اذا استقلت، فان احدى الدول المجاورة في نظر الكاتب هي اسرائيل التي سيكون التعامل الاقتصادي معها لا متكافئا كما هو اليوم مع فارق هام هو اننا سنقوم بذلك التعامل طوعا في حالة الدولة.

لا اود الاستطراد هنا، ويكفي ان اقول ان الكاتب يقع ويوقعنا في اشكالين مركزيين:

١-تفتقر الورقة بداية ونهاية الى منهج فكري اقتصادي واضح، او ان شئت فان الكاتب يخفي اية فلسفة اقتصادية ينطلق منها، ولذا يموه نفسه "بالارادة الوطنية، والبرنامج المقر دمقراطيا"، فكيف يمكن وصف برنامج اقتصادي بانه دمقراطي حتى لو تم التصويت عليه .فقد يصوت

الشعب على برنامج برجوازي مأخوذ باكاذيب الاعلام التهويشي الشرقي. الا يمكن لاذاعة الدولة القول: ان اي برنامج آخر غير برنامج نظام الحكم هو كفر والحاد. وحتى لو حصل التصويت، الا ترى ان تاتشر نجحت في بريطانيا للمرة الثالثة "في ظل انتخابات شارك فيها ٤٧ بالمئة من كل الشعب البريطاني"؟

ان نقطة البدء هي اي منهج يتبعه الكاتب، وهذا غير موجود، مما يعني انه يتبنى المنهج البرجوازي.

٢-ولا عيب، ولكن، لماذا لا يعلن الكاتب موقفه بوضوح، اليس الاجدر به ان يكفينا عناء محاولة استكشاف قناعاته؟؟

وما دام قد اتضح المنهج البرجوازي للكاتب، فلم يعد الامر هنا مناقشة دقة او وضوح "المنهج المادي عنده". بل من الواجب التحذير من منهجه هذا.

ان ما يسميه الكاتب التعاون مع الجيران والتعامل مع الاسواق الاجنبية، ليس الا عبارات معسولة تحمل علنا دعوة الى تخليد تبعية اقتصادنا الضعيف لاقتصادات اكثر منه تطورا، عدوانية ومهيمنة.

واين هي "المحافظة على السيادة الوطنية وحرية الارادة"(ص٢)، في اقتصاد سوف يفتح فخذيه للريح على منوال تايوان وهونج كونج في مرحلة ليست اميركا معنية فيها بهونج كونج هنا، واذا كان البيت الابيض معنيا بعشيقة اقتصادية هنا، فاسرائيل تتقن الدور وخبيرة مخضرمة فيه.

ان اي اقتصاد في اي مجتمع طبقي هو اقتصاد وطني شكلا، ولكنه من حيث الجوهر، اقتصاد كل طبقة على حدة، فهل لك ان تقول لي اليوم ما علاقة اقتصاد الطبقة العاملة المحلية بالراسمالية المحلية التي تدفع خلال الانتفاضة اجورا بمعدل ٧٠ دينارا في الشهر؟ واين تقع الحركة الوطنية من هذا السيناريو، وهي لم تعالج مسألة اجور العمال اطلاقا الا بالتمني

على الراسمال ان يحسن اجور الخدم، ولماذا؟ (انظر: عادل سمارة الاقتصاد الآخر للانتفاضة، اقتصاد الطبقة).

يقول الكاتب:

"فرفض التعاون مع الاسواق الخارجية، على سبيل المثال، يعني الانعزال والتحوصل. مثل هذا الحال ممكن اذا ما كان الخيار هو رفض اللحاق بركب الحضارة، والعمل على سد الفجوة بين المجتمع الفلسطيني وبين غيره من المجتمعات الاكثر تقدما".(ص٢)

ومتى كان التعامل مع الاسواق الخارجية لحاقا بركب الحضارة؟ الا تتعامل فلسطين مع الاسواق الخارجية منذ العهد التركي، فالمرحلة الامبريالية، فالانتداب البريطاني فالاستيطان الاسرائيلي، فالحكم الاردني، واليوم مع الاحتلال؟ فانظر كم هي النتائج جميلة؟ واذا كان المقصود التعامل وانت مستقل و "ديمقراطي" فلكم في السودان وربما كينيا والهند اسوة حسنة يا ذوي التبادل اللامتكافىء.

ان ركب الحضارة تعبير شاعري لا يرى ولا يمكنه ان يرى ان الحضارة خارج الجمال السطحي في مسلسلات (دالاس وداينستي) التي ترينا المرأة كبضاعة رائعة العرض والاخراج الجمالي، في حين تختفي هنا العلاقات الوحشية في صراع الحيتان على الراسمال. الا تلاحظ ان فاليسا في بولندا يحاول بهذا المفهوم اللحاق بركب الحضارة، مع عدم اغفال ان الفساد والبروقراطية والسرقات في نظام الحكم هي التي خلقت له الارضية المادية.

يستغرق الحديث عن العلاقات الاقتصادية بين "دولة" الكاتب الفلسطينية وبين اسرائيل بشكل خاص ودول "بر الشام" اكثر من نصف الورقة، ولكن هذه العلاقات المفترضة من ذهنيته هي حتى هذا الحين علاقات سياسية على أمل تحويلها الى اقتصادية. وهنا لا اود تناول الجانب التطبيعي في عمل الكاتب، فهو واضح وهذا حقه سيما وان التطبيع سيكون "موضة اليسار الفلسطيني".

الا ان المسالة الهامة في هذا الصعيد تحديدا هي: ضرورة ان يتوفر لدى الطبقة العاملة الفلسطينية والفلاحين (حتى البرجوازية الوسيطة حذر شديد من ان التحالف الاقتصادي والتجارة المفتوحة مع اسرائيل تعني استمرار تبعية هذه المناطق لاسرائيل التي ستلعب عندئذ دور الذراع الاقتصادية لاخضاع الدولة العتيدة والمنطقة برمتها للنظام العالمي بعد ان كانت ذراعا عسكرية لاخضاعها.

ان الشكل التحالفي الذي يطرحه الدقاق هو تحويل المناطق المحتلة نهائيا الى ثكنات عمالية لعمال يعملون داخل الخط الاخضر، دون وجود انتاج محلي يذكر. وعندها ستكون الحكومة الفلسطينية عبارة عن مكتب عمل رسمي لتنسيق شغل العمال في اسرائيل، وياخذ بالطبع عمولة على توفير قوة العمل. اما الراسمالية المحلية التي ستكون لها صولة وجولة في نظام الحكم، واما المثقفون والاكاديميون والمهنيون، فان مواقعهم مضمونة كأدوات لترتيب وتسهيل هذا الوضع. هذا دور الدولة العتيدةعلى المستوى المناطقي، اما على الصعيد الدولي فلا يختلف الامر الا من حيث اتساع النطاق، وهذه هي المواصفات الفعلية للدولة الكمبرادورية.

وبعبارة اخرى، فان المرحلة القادمة حسب سيناريو الدقاق: هي حصول فكاك شبه تام بين العمل والراسمال المحليين. حيث يصبح كل منهما معتمدا مباشرة على الراسمال الاسرائيلي. واذا كان هذا الانفصام حاصلا اليوم فهو "على ذمتنا" حاصل بالقوة الاحتلالية، اما في سيناريو الدقاق فسيكون حاصلا برغبتنا ورضانا؟!.

يقول الدقاق:" ان التجانس البيئي بين سوريا والاردن ولبنان وفلسطين واسرائيل من حيث المناخ والتربة وطبيعة الانتاج" "...فان هناك اسبابا اقتصادية وربما سياسية" هي من العوامل التي تدعو للتفتيش عن معادلة للتعاون فيما بينها".

هذا الحديث، اضافة الى عدم وجود اية علاقة بينه وبين التنمية، فانه مجرد خطاب يصلح بان يقدمه ممثل دولة في مؤتمر دبلوماسي لترطيب الاجواء التي ما تزال تحمل رائحة دخان المعارك. فكلنا يعرف ان لا علاقة بيئية بين ألاسكا وبين المسيسيبي في الولايات المتحدة وبينهما وبين الاريزونا. او بين اوكرانيا وسيبيريا في الاتحاد السوفييتي.

واذا ما عرفنا ان التعاون الاقتصادي مع اسرائيل لن يتعدى كونه دولة تخدم دولة، "تكون دولتنا فيه هي الدولة الكمبرادورية" فاننا لا نرى التعاون السياسي بين دولة فلسطين وبين اسرائيل سوى تعاون ضد جيرانهما، والجيران هنا ليسوا الانكليز ولا الصينيين؟؟.

ان الوعظ الاخلاقي لا يستقيم ابدا في العلاقات الاقتصادية. حيث يحثنا الكاتب على الحيلولة دون استمرار الوضع القائم كي لا تستمر اسرائيل في استنزاف الاحتياطي المائي الفلسطيني <ص٩>. وهنا ينسى الكاتب ان م.ت.ف. وهو نفسه ايضا ليسا من الذين يعيقون تغيير الوضع القائم، فليس الصلح بيدهم.

فيما يخص التكتلات الاقليمية اقتصاديا يقترب الكاتب اكثر من جوهر ما يريد وهو ليس التطبيع وحسب، وانما تشكيل تكتل في "بلاد الشام" في مواجهة التكتلات البرجوازية العربية الاخرى. وهنا يظهر الموقف الاقليمي بوضوح لا يقبل الشك رغم ان الكاتب كان قد حاول اخفاء موقفه الاقليمي المضاد للقومية العربية ودار حول هذه النقطة (كما يدور القط حول صحن من المرق الساخن-والتعبير ل لينين). ان مخططا كالذي يتحدث عنه الدقاق يصب بسهولة في محاولات النظام السوري لتشكيل جبهة عربية في خدمة الامبريالية لتدمير القطر

العراقي.

وربما كان فقدان البوصلة القومية لدى الدقاق هو الذي اعجزه عن رؤية ان "بلاد بر الشام " هذه ليست اكثر من منطقة فقيرة بمختلف المعايير الاقتصادية سيان من حيث الثروات الطبيعية او حتى البشرية، ناهيك عن التطور العلمي اذا ما قورنت بالكتل العملاقة التي استشهد بها . ان بلاد "بر الشام" فقيرة حضاريا ان شئت ايضا. فاذا كانت مقاييس الحضارة اليوم هي في التطور الدمقراطي، فان التراث العربي في هذه البلاد هو مسلسل من القمع بدءا من الملك او رئيس الجمهورية الانقلابي (ابو دبابة) في القمة وانتهاء (بالزواج مثنى وثلاث ورباع). اما في اسرائيل فامامك نموذج (دمقراطية العرق واراقة دم العرق الآخر وخاصة العربي على مذبح سعادة شعب الله المختار). هذا ناهيك عن اخلاقيات البنية العسكرية للمجتمع الاسرائيلي. فما الذي سيقدمه فقير حضاري لمفلس حضاري؟. واذا كان قصدك التكنولوجيا الاسرائيلية، فهي مجرد طبعات منسوخة ومسروقة او متبرع بها من المركز الامبريالي، واذا كان لا بد من "استجداء" التكنولوجيا فليكن من منابعها، كما تفعل "دول البروقراطية في اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي والصين". اما اذا اعتبر التكتلات العربية كتلا، فهذا امر محزن لان هذه ما تزال مجرد شهقات الدفاع البرجوازي العربي عن الاقليمية المفلسة والمأزومة اقتصاديا.

اضف الى هذا، ان قيام تكتلات برجوازية عربية امر لا علاقة له بالشعوب العربية، وهذا ما يعرفه الدقاق ويتجاهله، لانه ينطلق من موقع البرجوازية الاقليمية الفلسطينية التي ترى القومية العربية في الانظمة التجزيئية وفي القومية الحاكمة، وتتهرب من رؤية القومية الكامنة.

وأخيرا، فان انشغال الكاتب وانبهاره "بكنز التطبيع والانحصار في الاقليمية الفلسطينية، وفي احسن الاحوال، شكل جديد من القومية السورية مطعم بالصهيونية" قد حال دون رؤية حقائق الواقع والتي هي ببساطة قيام الاحتلال بتقويض مقومات الاقتصاد الفلسطيني وشن

حرب اقتصادية يومية على حياة الناس. هذا ما يجب ان نعالجه اليوم.

اين نحن اليوم من الدولة التي يحلم بها الكاتب"فهي قد تأتي وقد تتاخر كالمهدي المنتظر، فكيف بمستقبل علاقاتها وتحالفاتها الاقليمية وحرب المحاور في المنطقة؟.

يبقى ان نثير هنا ملاحظة اخيرة للمقارنة، ففي حين يرى الدقاق ان هناك امكانية لقيام علاقات سلام بين "اسرائيل والاردن، وربما اسرائيل وسوريا ولبنان دون ان تنشأ علاقة مثيلة لها بالدرجة بين فلسطين واسرائيل" (ص٦)،فان سيمحا باهيري يفترض ان تقوم علاقة ثلاثية بين الاردن واسرائيل والمناطق المحتلة، على ان تظل سوريا خارج المعادلة مع ان كل طرف لا بد ان يكون مستفيدا من حصول تسوية سياسية مع سوريا".(٨). اما العبرة المستنتجة من هذه المقارنة،فهي ان باهيري الذي يمثل وجهة النظر الاسرائيلية وتحديدا الصهيونية يدرك صعوبة تطبيع العلاقات في المنطقة بشكل اكثر واقعية من الدقاق الذي يطرحها حسب نظرية الاحتمالات او كمجرد اختبارات ذهنية، وقد يعزى هذا الى رفض من باهيري للتطبيع (فحتى التطبيع على ما يقدمه لاسرائيل هناك من يرفضونه)، كما قد يعزى الى فهم اكثر عمقا لطبيعة الصراع العميقة وليس بشكلها التسطيحي الذي يصوره الدقاق.

المطلوب تنمية جذرية لاتنمية مصالح التكنوقراط

أقام الملتقى الفكري العربي يوم ٤-٢-١٩٩٠ ندوة في مقر جمعية الشابات المسيحية في القدس لمناقشة ورقة اعدها السيد ابراهيم الدقاق بعنوان "التنسيق والاولويات في العملية التنموية". وقد شارك في تلك الندوة عدد من الاشخاص يمثل الكثيرون منهم مؤسسات محلية تعنى بالامور التنموية والبحثية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

وهذه الندوة من الندوات القليلة التي عقدت في المناطق المحتلة خلال الانتفاضة لمناقشة قضايا التنمية، وهذا ما يسجل للملتقى الفكري العربي نقطة ايجابية هي المساهمة في ادارة نقاش حول قضايا اساسية في المناطق المحتلة، وخاصة خلال انشغال الكثيرين في الامور السياسية، سواء منهم المعني وغير المعني والحريص على القضايا الوطنية ومحترف التفريط بها. كيف لا، وسوق السياسة مشرعة ابوابها في الاوساط الفلسطينية الى درجة يلتهم فيها الحديث عن السياسة ومحاولة المشاركة في "جوق" التسوية مجهودات كبيرة.

سوف اتناول في هذه المعالجة النقاط الاساسية الواردة في ورقة الدقاق واحدة بعد الاخرى "حسب ترتيبه الخاص لها" بهدف المحافظة على الشكل الذي عرضت فيه تلك الورقة، والرد على كل منها ثم احاول اجمال النقاش في النهاية.

تبدأ الورقة بالحديث عن ضعف التنسيق المحلي فتقول: «ان التنسيق ضعيف بين المؤسسات والمنظمات التنموية المحلية (المؤسسات الاهلية)، وهناك اعتراف بان التخلف عن تحقيق تنسيق افضل يخلق مزيداً من البلبلة بين الفلسطينيين وبينهم وبين المؤسسات الداعمة لهم. ولما كانت المؤسسات المحلية معنية بتدعيم ما اسميه بالنسق المحلي الواحد كمقدمة لتأسيس اجهزة الدولة الفلسطينية ومؤسساتها، فلا بد في رايي من وقفة مع الذات في مراجعة لموقفنا وموقعنا....»(ص١).

قبل ان اتحدث عن التنسيق، باعتباره مسألة فنية في التحليل الاخير فانني ارى ان نقطة النقاش المركزية قد استثنيت هنا، او لم يتم الابتداء بها، وهذا خلل منهجي بالطبع. حيث يجب الابتداء بعملية التنمية نفسها، بمعنى: هل المؤسسات المحلية التي تدرج نفسها في عداد المؤسسات التنموية هي مؤسسات تنموية حقا؟ هل تعتمد هذه المؤسسات منهجا تنمويا مناسبا لما هو مطلوب في المناطق المحتلة باعتبارها مناطق خاضعة لاحتلال استيطاني اقتلاعي، وذات بنية انتاجية مشوهة ومعاقة او محتجزة التطور، وحتى ان هويتها القومية عرضة للنفي وهذا يجعل تثبيت الهوية امرا منوطا الى حد كبير بنجاح التنمية وليس مجرد الحصول على كيانية سياسية، بل ان نجاح التنمية سوف يساهم ولا شك في تثبيت الهوية السياسية. اذ ان عدم اثارة هذه النقطة يعني ان الكاتب مرتاح لطبيعة هذه المؤسسات، وان ما ينقصنا، في رأيه، هو ان نقوم بالتنسيق بين هذه الابنية الصحيحة والمعافاة. اما جوهر هذه الابنية فهو ما سنمر عليه في اكثر من معرض لاحق.

بهذا المعنى، فان من يناقش المؤسسات "التنموية" المحلية مطالب بوقفة اخلاقية في البداية تكشف عن حقيقة هذه المؤسسات وعن آليات عملها، وهذا ما لم تقدمه ورقة الدقاق مما اشعرنا انها تهدف الى اشباعنا بالرضى عن المؤسسات المذكورة.

ان التنسيق علاقة دمقراطية، فهو ليس دمجا قسريا طالما هو تنسيق، وطالما هو علاقة دمقراطية، فلا بد ان يكون منبثقا عن مؤسسات دمقراطية ايضا. فليس ممكنا ان تنبثق مادة عضوية عن مادة غير عضوية. ولذلك، فان عدم حصول التنسيق بين المؤسسات المحلية امر طبيعي لان بنية المؤسسات المحلية ليست بنية دمقراطية، اذن، فان علاقات هذه المؤسسات هي علاقات تنافس بين الواحدة ونظيرتها، هذا ان لم نقل علاقات صراع.

لعل احد اشكال الصراع بين مؤسساتنا المحلية هو الدائر بين مؤسسات

الخدمات الصحية (والتي يشير اليها الكاتب في موضع لاحق من مقاله)، حيث تكرر كل واحدة منها خدمات الاخرى، فيشكو القديم من تكرار الجديد له، ويشكو الجديد من ان القديم بدأ فئويا متفردا بلا مبرر. ولعل هذه ظاهرة قائمة في كافة المؤسسات التنموية المحلية، حيث يقوم كل شيء فيها على اسس فئوية بحتة، ولذا، فان من لا يملك دعما لا يملك مؤسسة، وبالتالي لا يملك دخلا، واذا كان مبدعا في مجاله فانه لن يجد مجالا لتوظيف او استثمار طاقته.

ولكن، حتى هذا الشكل المشوه، يمكننا السكوت عليه، لكن ما لا يمكن السكوت عليه حقا هو المفاخرة "غير المدعومة بتأكيد عملي وميداني" بما يسمى "الدمقراطية الفلسطينية". أليس هذا استهانة بالعقل الشعبي ليس على مستوى هذه المؤسسات الصغيرة وحدها، وانما على صعيد مختلف المؤسسات الفلسطينية بما فيها اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية؟

اما عن «المؤسسات الداعمة» التي تحدث عنها الدقاق، فانه لم يذكر لا تلميحا ولا تصريحا ما هي ومن هي تلك المؤسسات. فهل هي بنية ومنهجان موحدان؟ ان عدم قيام الكاتب بتوضيح او حتى الاشارة الى ما بينها من تباينات وتناقضات يعني انه ينظر اليها ككل واحد متجانس ذاتيا من جهة، ومقبول لدينا من جهة ثانية، وبالتالي فان التعامل معها جميعا امر مشروع بالنسبة له، كما ان الكاتب لم يطرح نقاشا حول مصادرها، وبرامجها ومناهجها.

ان مؤسسات الدعم الموجودة و/او الموجهة الى المناطق المحتلة متنوعة، كما ان نشاطاتها متنوعة. فهل ننظر اليها بكل هذا الاسترخاء والامان؟ فالدعم الذي يأتي الى المناطق المحتلة، يبدأ من مستوى مساعدات المغتربين الفلسطينيين الى م.ت.ف. التي بدورها تدعم في المناطق المحتلة بطرق لم يعد يقصر ابسط الناس عن نقدها، وينتهي بالدعم المتأتي من حكومة الولايات المتحدة الاميركية التي لا تزال تعتبر الشعب الفلسطيني "نوعا من العرق البشري غير مكتمل

التكوين"، وهذا ما يتضح من تنكرها لحقه في تقرير المصير واقامة دولة على ربع ارضه. فكيف تستوي اذن كافة مصادر الدعم هذه؟ كيف تستوي من حيث موقفها من مجرد وجود الشعب الفلسطيني، ومن حيث مناهجها التنموية، واهدافها السياسية؟ اليست معظم مصادر الدعم الغربي هي منظمات غير حكومية؟ اليست هذه المنظمات هي الطبعة الجديدة لتعميق تبعية العالم الثالث بوجه غيرالوجه المكشوف لحكومات الغرب ولكن بالجوهر نفسه؟ وهل يمكن لمنظمة "غير حكومية" ان تعمل بمعزل عن تقسيم العمل الذي تفرضه حكومة بلادها على مؤسسات تلك البلاد؟(١). في النقطة المتعلقة بتعريف النسق المحلي الواحد يقول الدقاق: «أعني بالنسق المحلي الواحد منظومة المؤسسات الاهلية ونشاطاتها المختلفة في القطاعات الحياتية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتشكل هذه المنظومة في مجموعها اصول البنية التحتية المستقلة وآلية تدعيمها وانمائها وتطويرها. والنسق المحلي، فضلا عن ذلك، هو التلاحم الجدلي بين الهدف السياسي الفلسطيني المتمثل في انهاء الاحتلال وممارسة حق تقرير المصير والسيادة على التراب الوطني الفلسطيني، وبين منظومة نشاطات المؤسسات المشار اليها اعلاه»(ص١).

طالما ان المؤسسات الاهلية ونشاطاتها المختلفة تشكل في مجموعها البنية التحتية المستقلة..... شركات التصدير المحلية، والتي تشجع زراعة المحاصيل الموجهة للتصدير على حساب انتاج الحاجات الاساسية للشعب، فهل هي من المؤسسات الاهلية التي تساهم في تركيز البنية التحتية؟ ام تساهم في تقويضها؟ وفي حين تلعب شركات تشجيع التصدير هذه دور تعميق التبعية، فهل هي ضمن المؤسسات التي تعمل على الحصول على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني؟

ان المؤسسات التي تعمل من اجل الاستقلال وحق تقرير المصير هي مؤسسات انتاجية اولا، وهي مؤسسات مفتوحة للشعب وغير فئوية ثانيا، وهي مؤسسات حريصة على ان يكون لها منهاج "وطني" في العمل ثالثا، اي ليست مؤسسات مفتوحة لتخريب ممنهج ومنظم من قبل حكومات

معادية للشعب الفلسطيني وعلى رأسها حكومة الولايات المتحدة.

ان تعريف المؤسسات المحلية كما يتضح من حديث الكاتب يشمل المؤسسات المحلية بانواعها، وهذا يثير في الذهن ضرورة الحديث عن مؤسسات محلية تقوم على كونها مجرد تعاقدات من الباطن مع شركات اسرائيلية، واحيانا غير اسرائيلية، فاين موقع هذه المؤسسات في سياق البنية الاقتصادية المحلية، اي هل هي مؤسسات محلية اصلا؟(٢). ولو اتفقنا جدلا انها محلية فاين تقع في سياق حديث الكاتب عن دور هذه المؤسسات في انهاء الاحتلال وانجاز حق تقرير المصير؟ سيما ان هذه المؤسسات تزيد من تبعية الصناعة المحلية للصناعات الاسرائيلية. وبعبارة اخرى، فان دورها هو جعل الاقتصاد المحلي جزءا دونيا وتابعا من الاقتصاد الاسرائيلي، وهذا يفقد حق تقرير المصير معناه، على الاقل من باب تكوين قاعدة طبقية تجد مصالحها المادية في الارتباط بالاقتصاد الاسرائيلي. يقول الكاتب: ان «المؤسسات الاهلية مؤسسات غير حكومية.....مؤسسات بطبيعتها طوعية ديمقراطية .....تخضع لرقابة جماهيرية.....وتشكل رقابة شعبية على اداء السلطة التنفيذية....وهي فضلا عن ذلك تقوم بتنفيذ مشاريع خدماتية وانتاجية وتوعوية»(ص١).

هذا التشخيص المثالي للمؤسسات غير الحكومية لا يوجد ما يتطابق معه على ارض الواقع . فلو نظرنا الى الدول الغربية التي ابدعت هذه المنظمات لوجدنا ان هذه المنظمات ادوات فعلية لحكوماتها، وان ما تتمتع به من استقلال نسبي ناجم عن زيادة تطبيقها لفلسفة وسياسة حكوماتها وليس بسبب استقلاليتها عن تلكم الحكومات.

اما على صعيد المناطق المحتلة، فاين هي المؤسسات التي يمكنها ان تلعب دور المراقب ؟ اليست كافة المؤسسات المحلية مجرد ادوات وتوابع لممولها من مختلف المشارب ،سواء كانوا فلسطينيين ام (حتى اميركيين)، وهل يمكن للتابع ان يكون رقيبا وضابطا لمسلكيات سيده؟ أليس هذا افراطا في التفاؤل من شأنه ان يعطي عن كثير من المؤسسات صورة افضل بما لا يقاس من حقيقتها؟.

يقول الكاتب:«اثبتت الديموقراطية في الحالات الحرجة التي مر بها الشعب الفلسطيني بانها كانت، وما زالت، خشبة النجاة التي تفوت على العدو النيل من وحدته وتسمح له بمتابعة مسيرته الحضارية.....».(ص٢).

لو حصرنا او قصرنا الحديث عن الديمقراطية في نطاق التجريد والرغبة الانسانية، لكان ما يقوله الكاتب صحيحا. ولكن الامر ليس بهذه البساطة التي تخلو بالطبع من المحاسبة والمتابعة. فنحن مثل جميع الشعوب نحتاج الى الدمقراطية، وربما اكثر من غيرنا نعرف ان احد الاختلالات الاساسية في بنية النظام العربي "ونحن جزء منه" هو غياب الدمقراطية. كل هذا صحيح، ولكن: هل الدمقراطية ثوب عالمي يتلون ويتحول طبقا لمقاسات مختلف الشعوب؟ ام ان شكل الدمقراطية يتغير بناء على مساهمة كل شعب في العالم في حياكة الثوب الذي يناسبه؟ وما اقصده هنا هو التحذير من خطورة ابتلاع النمط الغربي في الدمقراطية، الذي سوف يساهم، اذا ما اتبعناه، في تعميق التبعية، سيما ان التنمية بكافة جوانبها ليست معزولة عن الدمقراطية بل ان هناك تنمية للدمقراطية ايضا. وسأورد مثالا هنا: ان من يستمع لخطابات وتصريحات الرئيس الاميركي جورج بوش عن العالم الدمقراطي يجد نفسه امام محاضرات عن "التجارة الحرة وتحرير التجارة الدولية"وان الدمقراطية السياسية ليست الا صياغات لغوية لتبرير "تحرير التجارة الدولية"، فهل تحرير التجارة الدولية بدون قيود امر في صالح الشعوب العربية بمن فيها الشعب الفلسطيني؟ أليس تحرير التجارة الدولية هو في حقيقة الامر تعميق التبادل اللامتكافىء واستمرار نزيف الفائض من بلدان المركز الى بلدان المحيط (٣) وفي النهاية "خصي" التنمية.لذلك،فان التجسيد السياسي للدمقراطية امر نسبي يختلف بين بلد مهيمن وبلد تابع.

ولو عدنا الى صلب الموضوع، فهل هناك دمقراطية فلسطينية في المؤسسات التي يتحدث عنها كاتب المقال؟ دعنا نختبر الامر: هناك عدد

كبير من المؤسسات التنموية ومراكز الابحاث في المناطق المحتلة، يقوم التشغيل فيها على اسس العلاقات الفئوية والشللية الشخصية والطبقية والسياسية، فهل هذا شكل دمقراطي في العلاقة بالشعب؟

-ان معظم المشرفين على مؤسسات تنموية ومراكز ابحاث في المناطق المحتلة ليسوا على اطلاع "الحد الادنى" في الاقتصاد والتنمية وليست لهم صلة بالابحاث، فهل هذه مؤسسات وطنية "بمفهوم التنمية الوطنية"، وهل هذه ممارسات دمقراطية؟ بل هل افتخار الكاتب نفسه بديمقراطية هذه المؤسسات هو مسلك دمقراطي؟

-وحتى من الناحية الطبقية،فان العديد من المؤسسات البحثية والتنموية المحلية يديرها: ابناء العائلات الفلسطينية التجارية وشبه الاقطاعية، لمجرد اصولهم الطبقية او امكاناتهم المالية؟! او من ابناء المدن دون ابناء الارياف، او من المسيسين لمجرد كونهم محترفي سياسة. وبمقدار ما تكمن الخطورة في الخلل البنيوي لهذه المؤسسات، فان من الخطورة بنفس النسبة ان نتجاهل كل هذا الواقع القمعي الشرقي ونتفاخر بانه "صرح دمقراطي".

هذا على صعيد ما هو داخل المناطق المحتلة، اما على الصعيد الفلسطيني في الخارج، فهل وصلت م.ت.ف. الى اية صياغة جبهوية لفصائلها رغم مضي ما يقارب عقدين ونصفا على تاسيسها؟ ألم ينعقد المجلس الوطني الفلسطيني السابع عشر بطريقة اغتصابية؟ فهل يمكن تغيير هذا الواقع غير الديمقراطي بالباسه قسرا ثوب "مستوى من الديمقراطية يمكن التفاخر به".

ان الديمقراطية الفلسطينية في الداخل ليست ارقى من كونها "ديمقراطية الدكان الواحد للشلة الواحدة"، اما في الخارج فالمنهج نفسه، الا ان الحجم مرفوع لقوة اكبر.

حول التنمية:

ثم يتطرق الكاتب الى التعددية السياسية، التي يجيزها بالطبع ليصل الى المسألة التنموية فيقول:

«قد يقول البعض ان هذا ممكن سياسيا واجتماعيا،.....واقول ان ذلك قد يكون صحيحا في الانظمة السياسية ولكنه غير مقبول عندما يتعلق الامر بموضوع التنمية. واذا صح هذا القول، وهو صحيح في اعتقادي، فان استحالة قسمة النسق المحلي الواحد طوليا في المجال التنموي ينفي، في الوقت نفسه،قابليته للجمع الحسابي من بنى فئوية متكاملة تجنح نحو الاكتفاء الذاتي. وخلاف ذلك فاننا نقر بسقوط الهوية الجامعة ونقبل بالشرذمة التنموية تحت شعار التعددية السياسية».(ص٢)

هذه النقطة تثير نقاشا على اكثر من مستوى، ولكن مركز هذه النقاشات هو "غياب المنهج عند الكاتب نفسه" والاتكاء على الصياغات البلاغية التي تضيع المفهوم الاجتماعي الاقتصادي للقضية المطروحة.فهو،اي الكاتب،يدور حول المسألة الطبقية دون ان يقرر النفاذ الى جوهرها حين ينفي امكانية قسمة النسق المحلي على الصعيد التنموي،الا انه لم يوضح ما المقصود بالقسمة وبالفئات التي تجنح نحو الاكتفاء الذاتي ونحو التكامل.

ثم ما المقصود باستخدام كلمة"فئات" هنا؟ أليس المقصود هو الفئات الاجتماعية؟ بلى. ولكن كيف يمكن ان تظل هذه الفئات وبقدرة قادر فئات، وبقدرة قادر ايضا، لم تتحول هذه الفئات الى طبقات، وبقدرة قادر كذلك يقرر فلسطينيون تطبيق النماذج التخطيطية الشكلية للفكر السياسي البرجوازي الاميركي الذي يرتد اخيرا الى منهج ماكس فيبر المثالي السياسي. ولكن هل القيام بتحويل الطبقات الى فئات، و/او الانكار الكلي لوجود الطبقات، هل يعصم هذا الامر الكاتب من الغرق في مشكلة منهجية تجريديا، وعملية عند التطبيق؟ لم يوضح الكاتب بالطبع ما هي «البنى الفئوية التي تمارس التنمية» وهل من يمارس التنمية هو

"بنى فئوية" بالمفهوم الاجتماعي ام ممثلون عن الفئات الاجتماعية ومستخدمون وظيفيا وايديولوجيا لديها؟ وهنا يخلط الكاتب بين هيكلية العمل التنموي وبين القوى الاجتماعية"الطبقات" المتحكمة فيه. وفي الحقيقة، فان الاعتراف بوجود الطبقات يساعد الكاتب على توصيل هدفه الاخير وهو «الاكتفاء الذاتي»، اكثر مما يساعده التغاضي عن وجودها، ولا اقول هذا لان الطريقة التي عرض بها الكاتب الامر اوقعته في الوسطية وحسب، بل لان وجود الطبقات هو امر موضوعي، ولان التعامل مع الامر الموضوعي اكثر دقةوايصالا الى النتائج من اهمال ذلك، الا اذا كان المقصود بتصغير حقيقة الوضع الطبقي تسهيل دور السلطة في قمع الاتجاهات التنموية الطبقية المختلفة عنها من خلال تصويرها بانها غير ذات قيمة، او ان الاختلافات شكلية مما يسهل ويبرر قمعها. وهذه نتيجة غير دمقراطية لبحث، كما يبين كاتبه، يقوم قلبا وقالبا على الدمقراطية.

واذا كانت الطبقات الاجتماعية تعرف بدورها في العملية الانتاجية، وهذا صحيح، فان هذا الدور هو الذي يحدد التوجه بل والمصالح التنموية لكل طبقة. فلكل طبقة مصالحها الاقتصادية التي لا بد ان تحكم توجهها التنموي. وليست المصالح الاقتصادية هي الربح والكسب والاستغلال فقط، فبالنسبة للطبقات الشعبية تتركز المصالح الطبقية في اسباب الحياة اليومية. فحين تكون مصلحة طبقة او شريحة اجتماعية في توسيع نطاق الاستيراد والتصدير، تكون مصلحة طبقة او شريحة اخرى في حماية الاقتصاد الوطني وفي انتاج الحاجات الاساسية للحياة. وهنا لا بد ان يختلف التوجة التنموي لكلتيهما.

وهنا يبرز سؤال آخر هو: ما الذي يجمع بين هاتين الطبقتين في استراتيجية تنموية موحدة، وخاصة حين تكونان في بلدان العالم الثالث؟ ومثل هذا السؤال يعني، كيف يمكن لطبقة ان تتنازل عن مصالحها الحقيقية واللصيقة لطبقة اخرى ؟ هل هناك ما يقود الى حصول ذلك سوى الاضطرار وبالاحرى القوة؟

بالاضطرار تقبل الطبقة الفقيرة العمل "وفي جوهره الاستغلال" لدى الطبقات الغنية. اما ملخص ذلك، فهو ان العمل يتم اخضاعه واستغلاله من قبل الراسمال. هذه معادلة اجتماعية واضحة وعلمية بما لا يدع للشك مجالا. والا، ماذا يمكننا ان نطلق على استخدام محمد في معمل للمشروبات الخفيفة في رام الله وتشغيل جوناثان في مصنع للسيارات في لندن؟ هل العلاقة بين كل منهما والراسمالي المالك هي علاقة مصاهرة ام ضيافة؟ لهذه الاسباب كلها، فانه لا مجال لان يتفق جميع الفلسطينيين على شكل واحد وموحد للتنمية، بل ان لكل طبقة تنميتها لان لكل طبقة اقتصادها، وهذا ما اتضح لنا حتى خلال الانتفاضة (٤). اما الطابع العام لاقتصاد بلد فهو في التحليل الاخير اقتصاد الطبقة المهيمنة، وهذا يدخلنا في التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية وفي نمط الانتاج المهيمن (٥) وحتى في الحالة الوحيدة التي يتم فيها ادعاء "السلطة" بانها تمثل الشعب باسره، وهي حالة "البونابرتية"، فليست الا اخراجا ديماجوجيا للحقائق.(٦)

ويضيف الكاتب قائلا: «ومن الهام ونحن بهذا الصدد، ان نقر بان دوافع العمل التنموي في الارض المحتلة كانت سياسية وايديولوجية وهي لا تملك ان تكون خلاف ذلك ما دام شعبنا يسعى الى التغيير. ولذلك لا غضاضة في توظيف التنمية كآلية سياسية وطنية واجتماعية تعمل على مناهضة الاحتلال وتعطيل آليات عمله» (ص٣). لا شك ان اي عمل تنموي، وخاصة في ظروف الاحتلال، لا بد ان يكون عملا سياسيا، ولكن لا يوجد ما يبرر لنا المبالغة في ذلك. فاذا استثنينا فترة الانتفاضة، وهي حالة نوعية بكل المعايير، فان التنمية في المناطق المحتلة لم ترق حتى في تفسيراتها السياسية والايديولوجية الى التوجه بصدد خلق الاقتصاد الوطني المستقل او وضع القدم على طريق فك الارتباط.

عند الانتقال للحديث عن الواقع القائم يورد الكاتب مجموعة من العوائق التي تعرقل العمل التنموي في المناطق المحتلة،فيقول:

«محدودية الخبرة الفلسطينية في مجال العمل التنموي القاعدي

(grassroots) وعدم وضوح الفارق بين العمل التنموي والعمل السياسي والعلاقة بينهما على هذا المستوى»(ص٤).

ان الكاتب محق في ايراد هذه النقطة، ولكنه ليس واضحا الى الحد الاخير. فهو لم يبين المقصود بالعلاقة غير الواضحة بين العملين السياسي والتنموي. اذا كان المقصود "تسييس التنمية محليا، وليس تجاه الاحتلال فقط"، فان تنمية مسيسة لا بد ان تأخذ هذا الطابع على كل الاصعدة، وهذا ما يحصل حقا. وهو ما نراه على الصعيد الفئوي في من يعهد اليهم باقامة مؤسسات تنموية، في عمليات توظيف العاملين فيها وحتى في شكل توزيع خدماتها. فليس من السهل وضع فارق بين السياسي والتنموي، واعتقد ان المشكلة هنا هي في قيام الكاتب باسقاط عامل اساسي في توضيح الصورة، وهو ان كل تنمية طبقية اولا واخيرا. واما عن علاقتها بالاحتلال فهذا منوط بدور ووضع كل طبقة تجاه الاحتلال. وبعبارة اخرى، فان ما يحسم ويوضح العلاقة بين السياسي والتنموي هو مولد الاثنين، وهو "الطبقي".

ثم يضيف الكاتب: «سيطرة منطق العمل الخيري وتفوقه على منطق العمل التنموي القاعدي رغم انتقال معظم الجمعيات الخيرية الى ميدان العمل التنموي»(ص٤). ان المنطق المسيطر على الصعيد المحلي في المؤسسات التنموية ليس منطق العمل الخيري وانما منطق "التنفع بل والارتزاق"، فهي بؤر لتوفير مصادر دخل لاناس لا يعملون ولا يحبون ان يعملوا، اما ما يشفع لهؤلاء بالحصول على مداخيل بدون انتاج فهو كونهم مشايعي الفئة التي تملك المؤسسة التنموية. وهذه على اية حال ظاهرة "عالمثالثية". ان بنية المؤسسات التنموية المحلية "المسيسة على الاغلب"، بل ومجمل المؤسسات المحلية مثيرة للاهتمام، فهي مؤسسات تتكون في قممها العليا من كوادر برقراطية من البرجوازية الصغيرة المدينية، في حين تشمل في القاعدة مستخدمين صغارا من فقراء المدن والارياف باجور بخسة، ولا يجمع هذا وذاك الا علاقة المشايعة السياسية التي تمثل رغم ذلك تراتبا طبقيا تعيه الكوادر العليا، وتجهله الدنيا، وفي هذا عقلية ميليشياتية. ان الجاذب الخيري في النظر الى العمل

التنموي كامن في علاقة المؤسسات التنموية المحلية مع مصادر التمويل الاجنبية (٧)، والتي تقدم المساعدات وربما القروض حتى لمؤسسات ومشاريع يتكرر فشلها.

اما قول الكاتب ان الجمعيات الخيرية قد انتقلت الى العمل التنموي ففيه خلط للمفاهيم كبير. وابرز اوجه هذا الخلط هو ان الكاتب فيما يبدو لا يرى ان لا علاقة اطلاقا بين العملين التنموي والخيري. فالعمل الخيري، هو خدمات انسانية طوعية غالبا ما يكون ارتكازها اخلاقيا ودينيا، وهي تقدم ولا تتوقع ان تأخذ، وما تقدمه هو صدقات، كما انها لا تضعه في نطاق الاستثمار الانتاجي.

وحتى لو مارست الجمعيات الخيرية بعض الاستثمارات، فهي في نطاق صغير، وحرفي، ولا يرقى الى مفهوم التنمية ذي البعد القومي الشامل، وليست هذه الجمعيات مطالبة حقا بلعب هذا الدور.

ولو حاولت الجمعيات الخيرية العمل في الاطار التنموي، فان هذا يشترط انقلابا في كل من مفهومها وبنيتها الكادرية نفسها. فليس من الممكن لعاملين في مؤسسة اعتادوا تقديم الصدقات ان يتحولوا الى بناة لمراكز انتاجية على مستوى قومي شامل.

ثم يضيف الكاتب: «ما زال نموذج اللجنة المشتركة الاردنية الفلسطينية من الناحية الاجرائية هو السائد حتى الآن. والفارق الاساس هو في حلول الممولين من الخارج مكان اللجنة المشتركة مما يعزز الدور البيروقراطي في العملية التنموية ويقلل المشاركة من الجماهير»(ص٤).

ان نقد الكاتب لاسلوب اللجنة المشتركة صحيح،الا انه يقلل كثيرا من الفارق او التغير الذي حصل بعد توقفها. فحلول الممولين الاجانب محل اللجنة المشتركة ينطوي على متغيرات مريعة لا يمكن اختزالها الى مجرد حلول اجنبي محل فلسطيني او عربي، حتى لو كان جلدهم الطبقي واحدا. فالتمويل الاجنبي لا يخرج عن كونه نهجا تحديثيا بالمفهوم الراسمالي الاكثر معاصرة، والذي يهدف الى الابقاء على تبعية العالم

الثالث او التقسيم العالمي للعمل وخاصة على نطاق مركز-محيط وهو توجيه للانتاج المحلي نحو التصدير وتنشيط الاستيراد، مما يقود الى استنفاذ الفائض المحلي نحو الخارج مما يعوض الممول الاجنبي باضعاف ما قدم. هذا ناهيك عن خلق شريحة محلية من الموظفين في المؤسسات الاجنبية، والذين يتم اعدادهم اكثرهم ليكون دعاة تحديث "وغربنة".

كما ان الكاتب محق في الاحتجاج على تشابه وتكرار الخدمات التي تقدمها المؤسسات الاهلية، وان سبب هذا التكرار والازدواجية هو التوجه السياسي الفئوي، حيث يحاول كل طرف تقديم الخدمات الذي يقدمها غيره لتوسيع قاعدة اشياعه. الا ان المفارقة لا تكمن في ازدواجية الخدمات وتكرارها بمقدار ما تكمن في ملابسات توفر التمويل. فالطرف او الاطراف التي حصلت على "الدعم" مبكرا هي التي قدمت الخدمات المحفوزة بتجنيد اشياعها الخاصين مبكرا ايضا. ولذلك، فما ان حصل الآخرون على "الدعم" حتى دخلوا في منافسة بنفس التوجه والفهم. والسؤال هو: لماذا يقوم الطرف او حتى الاطراف الممولة بالسماح للمؤسسات التنموية الاهلية بتكرار اعمال بعضها البعض؟ الا يعني هذا ان الاطراف الممولة تلعب لعبة غير عادية؟ لعل هذا الامر يوضح الى حد كبير آلية "المساعدات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية" والتي هي اميركية بشكل خاص. وربما تتضح الصورة اكثر اذا طرحنا السؤال التالي: كيف يمكن، وما السبب في قيام منظمات غير حكومية اميركية وبريطانية واسترالية وحتى منظمات حكومية من هذه الدول وشبيهاتها، كيف يمكن لهذه ان تمول مؤسسات جماهيرية فلسطينية ذات توجهات يسارية؟ وطالما هي تمول حقا، فلماذا؟ سيما اذا اخذنا بالاعتبار انها منظمات مرهونة بسياسة حكومات بلادها. ويضيف الكاتب:

« وعلى سبيل المثال لا الحصر لم تتناول المؤسسات التنموية جماعيا وبجدية مشكلة التسويق الزراعي على اهميتها القصوى. ولا اعطت جهدا جماعيا كافيا لحماية الصناعة الوطنية ولتغطية نسبة المدخلات الوطنية فيها وحل المشكلات الناشئة بين العامل وصاحب العمل عن طريق

التحكيم الطوعي الوطني الجماعي».(ص٥).

يكشف هذا الحديث عن ان الكاتب ما زال مأخوذا بالمبالغات التي راجت في المناطق المحتلة منذ عدة سنوات والتي مفادها ان لدينا فائضا من الانتاج الزراعي، وبالتالي فقد نجمت عنه مشكلة تسويق وان علينا حلها. وحبذا لو وصلنا الى هذه الدرجة، فمشكلة التسويق رغم مساوئها هي مشكلة تنجم في الاصل عن وفرة في الانتاج، ونحن لا ننتج(٨). ان مشكلتنا هي في الانتاج. وعلى درجتين:

الاولى: اننا لا ننتج بمقدار يوازي او يقترب من مقدار ما نستهلك.
والثانية:ان توزيع العملية الانتاجية في اقتصادنا توزيع مشوه، بمعنى اننا ننتج محاصيل متجهة للتصدير "خضار موجهة للمستهلك الاجنبي مثل الفلفل والتوت الارضي والباذنجان بشكل خاص" ولا ننتج المحاصيل اللازمة للغذاء اليومي "الحبوب مثلا"،وبالتالي يحصل لدينا فائض في الاول فنبيعه بسعر بخس "احيانا" ونقص في الثاني فنشتريه بسعر عال جدا لا يغطيه الثمن البخس الذي بيعت به محاصيل الفئة الاولى (٩).

وعليه، فان المهمة الاساسية التي يجب ان تتصدى لها المؤسسات التنموية الفلسطينية هي اعادة تركيب البنية الانتاجية بما يتوافق مع الحاجات الشعبية، وليس البحث عن منافذ للتصريف والمنافسة في عالم كل بلدانه اقوى منا اقتصاديا.(١٠). اما حماية الصناعة الوطنية، فهذا امر لا يمكن ان ينجح الا من خلال "الحماية الشعبية للانتاج الوطني" وليس الحماية المؤسساتية من مؤسسات تعاني قصورا في منهجها التنموي نفسه. ان تفضيلا شعبيا للانتاج المحلي، وتغييرا في التوجه الاستهلاكي المظهري والشره، هما الكفيلان بحماية الصناعة المحلية.

وهنا تجدر الاشارة الى ان الصناعة المحلية ليست كلا متشابها ايضا، فكما اشرنا في موضع سابق، هناك صناعات التعاقد من الباطن، والتي هي مجرد امتدادات للصناعة الاسرائيلية، فهل هذه في نطاق المنتجات التي يجب على الشعب دعمها؟ بالطبع لا.

ثم يعود الكاتب للحديث عن التداخل بين العملين التنموي والخيري موضحا السلبيةفي ذلك:

«.... ومن هنا كان نموذج العمل الخيري هو الاقرب الى الذهنية المحلية والى التناول المباشر من اسلوب العمل القاعدي القائم على التنظيم الجماهيري. وليس غريبا والحالة هذه ان يقلد العمل القاعدي اساليب العمل الخيري ويكسبه بعض ملامحه»(ص٥).

انه نقد مشروع لقيام العمل التنموي بتقليد العمل الخيري، وربما كان من اسباب ذلك عدم وجود تراث للعمل الجماهيري والتنموي كما يقول الكاتب. ولكن ليس من المقنع ان يكون هذا هوالسبب الوحيد ولا حتى الاساسي، حيث يكمن السبب الاساسي في غياب العقلية الانتاجية لدى القائمين على هذه المؤسسات وتوفر ذية مسبقة بشراء الذمم وتدبير الوظائف، وهذه كلها مداخل شبيهة بالاعمال الخيرية ولكنها ليست من صلبها، كما انها، بعكس الاعمال الخيرية، موجهة لصالح فئات معينة لا يراعى فيها الاستحقاق وانما المشايعة السياسية.

ثم يعود الكاتب فينقد مسألة التمويل من باب:

«.... العلاقة بين مؤسساته من ناحية ومصادر التمويل من ناحية ثانية وغياب التفاعل الحي بين الطرفين، ....فهو علاقة لا تخضع للتفاعل الحي بين الممول والمستفيد. وفي غياب اهتمام الممول بفرض اسلوب المراقبة والرصد والتقويم وعدم اهتمام المستفيدين بتطوير اساليب محاسبية مناسبة-الموازنة والميزانية-حساب التكاليف) يفقد العمل التنموي آلية هامة من آليات تطوير ادواته»(ص٦).

لقد تعرضنا لهذه المسألة في موضع سابق، ولا بأس في ان نتعرض لها بايجاز هنا ايضا وخاصة لان الكاتب، كما اشرنا سابقا، لا يلتفت اطلاقا الى ان هناك مصادر تمويل معادية سياسيا للشعب الفلسطيني وان دورها ليس تنمويا باي حال من الاحوال. ورغم ذلك، لا يحذر الكاتب منها بل ولا يشير اليها!!!

بعد هذا ينتقل الكاتب الى طرح بعض الاقتراحات تحت عنوان "ما العمل". ذاكرا منها

«تحسين اداء المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع....وتعميق الممارسة الديموقراطية....والانتقال من نقاط الاتفاق الحياتية الى اتفاقات تنموية بين المؤسسات الفاعلة دون اثارة حساسيات ايديولوجية....وتقديم الاهداف القريبة المدى على الاهداف بعيدة المدى....والتنسيق بين القطاعات التنموية.... والتكيف المتبادل بين النشاط التنموي والنشاط السياسي....»(ص٧) لا اناقش هنا ما اذا كانت هذه الاقتراحات كافية ام لا، جذرية ام لا، عاطفية ام لا، وانما أطرح السؤال الذي يفرض نفسه هنا بقوة، من هو الطرف المؤهل لتحقيق هذه الاقتراحات ليصبح تحقيقها ممكنا؟ او ما هي شروط تحقيق هذه الاقتراحات؟ او ليس تحقيقها مشروطا ببنية تنموية مغايرة لما هو قائم حاليا؟

التنمية المطلوبة، هي التنمية الممكنة:

لقد دلت التجربة التنموية في المناطق المحتلة خلال الاحتلال على امرين اساسيين: الاول: ان العملية التنموية في المناطق المحتلة، وحتى بالمفهوم العام والفضفاض لها هي "علم وتجربة" جديديتين في هذه المناطق تكونتا من خلال نشاط الشعب الفلسطيني في تلمس طريقه للخلاص من الاحتلال. هذا ناهيك عن حقيقة انهما كفكر وممارسة كذلك، لم يكونا موجودين في الفترة السابقة على الاحتلال. وعليه، فان التنمية في المناطق المحتلة هي تنمية سياسية كفاحية وليست مجرد محاولة لتحسين الاوضاع الاقتصادية للناس (١١) او لتحقيق معدلات نمو اقتصادي اعلى حسب ما تتحدث النظريات الاقتصادية الشائعة.(١٢) والثاني: ان تجربة التنمية في ظل الاحتلال، تجربة محفوفة بالعديد من المخاطر. فهي نوع جديد من المحاولة في ظروف شاقة وقاسية. وربما بسبب هذه الظروف المجافية نفسها، فان على التنمية في ظل الاحتلال ان تكون جذرية لكي تحوز على الاسباب التي تمكنها من انجاز مهمتها الصعبة. بناء على هذا المرتكز بالذات كان نقدنا على ورقة الدقاق التي

تعاملت مع الميكانيزمات الاساسية للتنمية باسلوب فضفاض. ولعله سؤال مألوف الذي يقول دائما: هل التنمية ممكنة في ظل الاحتلال؟ ومع ان هذا ليس معرض الاجابة الموسعة على هذا السؤال، الا ان مجرد تعامل الدقاق وردي عليه، يعنيان ان كلانا يعتقد بامكانية التنمية في ظل الاحتلال. الا ان لهذا الاعتقاد شروطه ومحدداته.

اولا: يجب ان تكون هذه التنمية قائمة على منهج يتناسب مع طبيعة الصراع مع الاحتلال اي تنمية تعمل في اوساط ومن اجل الطبقات الشعبية الاكثر تضررا من الاحتلال. والتصاق التنمية بهذه الطبقات ليس لتقديم منح واغذية لهذه الطبقات وانما لتشكل هذه الطبقات الدرع الذي يحمي العملية التنموية لما لهذه الطبقات من مصلحة في هذه التنمية.

ثانيا: لا بد ان تكون هذه التنمية نزاعة الى فك الارتباط وليس الاندماج بالاقتصاد الاسرائيلي. وهذا يثير من جديد المسالة الطبقية، بمعنى، ان التنمية الشعبية والمتمتعة بالحماية الشعبية لا يمكن ان تتكامل مع اقتصاد الاحتلال. وابعد من هذا، فان طبقة تسعى للحصول على الاستقلال ،لا بد ان تدفع بصدد منهج تنموي يتكثف في فك الارتباط مع اقتصاد الاحتلال كاقتصاد مستعمر وساع لتدمير البنية الانتاجية للاقتصادالفلسطيني.

وربما لهذه الاسباب كان تركيزنا على المسألة الطبقية في الرد على تغييب الدقاق لهذه المسالة حيث اخرجها في صورة "فئات" ربما قصد بها تصغير الامر الى مجرد فئات من التكنوقراط او البيروقراطيين مثلا.

ثالثا: ان تنمية معتمدة على الشعب، وحمية من الشعب، لا بد ان تنتج الحاجات الاساسية للشعب.وهذا يفترض ان تكون التنمية ذات توجه تعاوني ينتج الحاجات الاساسية للشعب الذي يعمل على حماية هذه التنمية.

رابعا: تشتمل هذه التنمية "وهي تنمية حمائية" على حماية المستهلك

المحلي من عدوى الاستهلاك من المنتجات الاجنبية، وتقوم بالمقابل بتركيز قيم استهلاكية جديدة، تشتمل على استهلاك الحاجات الاساسية والحاجات الملائمة صحيا "اي المنتجات التي يتم انتاجها بوعي صحي لحياة الناس"، والمنتجات التي تعبىء الحياة او تلبي المتطلبات الروحية للناس. اي الانتاج الثقافي المتقدم وتشجيع الثقافة الشعبية والاصيلة والعلمية المتطورة بدل ان نشتري او نستورد عشرات انواع الشوكولاتة والاجبان الفرنسية.

خامسا: ان لا تربط هذه التنمية نفسها بتبني ومن ثم تطبيق نموذج تنموي جاهز ومستعار، بمعنى ان تطور مفهومها التنموي الخاص بها. ان توفر العوامل المشار اليها اعلاه هو الذي يحدد ويتضمن امكانية فعلية للتنمية في ظل الاحتلال، باعتبارها تنمية تخرج عن الشكل الرسمي المعتمد اساسا على اذونات الاحتلال للقيام بالمشاريع الاقتصادية. فاقامة مشروعات او استثمارات زراعية صغيرة لا تتطلب الخضوع لاذونات الاحتلال. ولكن هذا لا يعني بالطبع ان لا نقاتل على جبهة اخذ الحق في اقامة مصنع ،مع ان السؤال يظل مشرعا هنا بمعنى: هل نقيم مصنعا لتصنيع المنتجات الزراعية المحلية ام لتصنيع مواد خام مستوردة. وبتحديد ادق، فان المقصود هنا طبيعة المنهج المناسب لاقتصاد المناطق المحتلة، هل هو المنهج الراسمالي الكلاسيكي الذي يعتقد بالتنمية من خلال الانخراط في السوق الراسمالية العالمية بما ينطوي عليه هذا من زيادة التبعية والمديونية وافقار الاكثرية الشعبية لصالح ازدهار الاعداد المحدودة من المواطنين. ولعل مثال الانفتاح المصري واضح وكاف على هذا الصعيد، ام التنمية بمنهج تعاوني واشتراكي يعمل على تشغيل اكبر عدد ممكن من الناس، ضمن اطر تعاونية انتاجية وتشغيلية قبل ان تكون خدماتية. منهج يعمل من اجل الفكاك مع السوق الراسمالية العالمية اكثر مما يعمل على الانخراط فيه والتبعية له،منهج لا يحلم "بعبثية" لعب دور منافس في السوق العالمي، ونحن لا نملك من مقومات المنافسة شيئا، مما يجعل حديثنا عن المنافسة موقفا "دون كيشوتيا" منهج يقوم بتغيير جذري للبنية الانتاجية للاقتصاد الوطني

ليحل اقتصادا بديلا محل الاقتصاد التابع والممحوط بما تعيش على هذا الاقتصاد من طبقات. هذا المنهج يقودنا الى اعادة التأكيد على ان "ما تسمى بالتسهيلات التصديرية" الى المجموعة الاوروبية هي في الاساس ربط ومحوطة لأقتصادنا بالسوق العالمية (١٣)، لكي نغرق في منافسة مع عمالقة اقتصاديين "فنخرج بالطبع قبل بدء التصفيات". ندخل منافسة لبيع منتجات اقل قدرة على المنافسة لنشتري قوت يومنا معلبا في الولايات المتحدة؟ وبأسعار مذلة. وفي هذا الصدد يصبح الحديث ممكن عن مصادر "التمويل" وليس "الدعم الاجنبي". فليس شرطا ان يكون التمويل الاجنبي ناتج عن التعاطف، مع الشعب الفلسطيني، بل لماذا لا يكون هذا التمويل تمويل "اغراقي" اما في المنافسة العالمية، واما ببلورة شريحة متزايدة العدد ممن يعتمدون في رزقهم اليومي على مصادر التمويل؟ او خلق مؤسسات تمويلها كله اجنبي وتعمل في نطاق التصدير، او انتاج ما لا يتم استهلاكه محليا. لذا، فان الفصل بين التمويل الاجنبي، والدعم الفلسطيني من الاهمية بمكان، رغم ان الدعم الفلسطيني ذو وجه غير تنموي، ولكنه لا ينطوي على خطر "القرار المسبق بالمحوطة التي لا فكاك منها". ربما من الممكن بالدعم الفلطيني ان يتم خلق "تمفصل" بين العمل والراسمال المحليين. وهذا بحد ذاته مطلب "وان كان غير اشتراكي" في ظل الاحتلال، اذا ما وضعنا في الاعتبار ان الاحتلال يعمل على هتك عرى التمفصل بين قطاعات الاقتصاد المحلي وبين الطبقات الاجتماعية المحلية. فربما بهذا التمفصل نصل الى اقتناع اكثر بتحديد التصدير وتحديد صناعات التعاقد من الباطن.

بل وربما يقربنا هذا من الاهتمام بالاستثمار في المشاريع الانتاجية والتشغيلية، وهذه كلها اجزاء اولية في خدمة اقتصاد ذو توجه تعاوني واشتراكي. ان منهجا تنمويا من هذا الطراز، يحتم العمل على اقامة تنسيق ميداني وعملي بين المؤسسات التنموية بله بين الكوادر التنموية في الميدان، والتي بتعاونها مع بعضها البعض تقوم "ولو لا مباشرة" بعملية تخطيط انتاجي حيث تعرف من بعضها البعض اية المنتجات التي اخذت اهتماما زائدا، لتركز على التي لم تأخذ حقها، وفي هذا نواة

لقاعدة معلوماتية محلية ودقيقة عن الوضع الاقتصادي، وكذلك لتخطيط اقتصادي مهما كانا متواضعين. بل وفي هذا نفسه، بذور القضاء على تكرار كل مؤسسة لاعمال غيرها او نظيرتها والذي نقده الدقاق محقا. هذا الشكل من التعاون الميداني، يسحب البساط من تحت "خبراء التنمية" والذين لا ينتمون الا لوظائفهم في المؤسسات، وبشكل خاص الموظفين الاجانب في مجالات التنمية "انبياء التنمية" كما ولا يقل ضررا عن هؤلاء، الكوادر البروقراطيين في مؤسسات التنمية المحلية من ابناء البلد، وخاصة اولئك الذين لا علاقة لهم بالعمل التنموي ولا حتى الاقتصادي، فهم لا يعملون ميدانيا، ولا يتمتعون بخبرة اقتصادية عملية او نظرية، وليسوا حتى مستحدثين او مستثمرين "بالمفهوم الراسمالي بالطبع"، وانما مجرد موظفين يتم الرضى عنهم لاسباب غير تنموية تحفظ في ارشيف المؤسسات التي وظفتهم محلية كانت ام اجنبية.

ورقة سمير حليلة:

هذه ورقة عمل نوقشت في مؤسسة "باسيا" في القدس، وهي في الوقت نفسه معدة في الاساس من اجل تقديمها، شأن ورقة الدقاق، في ما يسمى بمؤتمر المنظمات غير الحكومية في جنيف.

تتناول هذه الورقة الاطر الجماهيرية منذ ما قبل ١٩٤٨، لتصل بها الى اللحظة الراهنة. وفي الحقيقة ان في ذلك كثيرا من التسطيح.

بعض القضايا:

من السمات المميزة للورقة انها ورقة تصالحية غير نقدية، ولعل هذه هي الخطورة الحقيقية في ماركسية شكلية مطعمة بجوهر برجوازي.

تقول الورقة: "وبالرغم من ان الدافع السياسي كان العنصر الاهم وراء تشكيل هذه الاطر، الا انها خضعت لعدد من التحولات في مفاهيمها ومجالات عملها خلال الاعوام الخمسة الاخيرة، جعلتها اقرب ما تكون لمؤسسات شرعية تمارس مهامها في المجال التنموي .فعملت جميعها على تسجيل نشاطها لدى السلطات باشكال مختلفة... وجرى ادخال سريع لعنصر العمل المأجور في كادرها الى جانب العمل الطوعي"(ص١).

ولكن الدافع السياسي وراء تشكيل هذه المؤسسات لا يتناقض مع تحولها الى مؤسسات "شرعية" تمارس مهامها في المجال التنموي، الا اذا كان المقصود بالسياسي تنمية سرية هنا، وهذا غير واضح من الورقة على الاقل، ناهيك عن ان نمطا من هذا القبيل يحتاج الى نقاش. هذا اضافة الى ان استخدام تسمية شرعية هنا غير سليم، فالحصول على ترخيص او القيام بالعمل العلني هو شرعية بمنظور الاحتلال اما بالمنظور الوطني (السياسي) فهو اخذ الترخيص عند الاضطرار الى الترخيص بهدف الخدمة الشعبية، كما ان المهم جوهر المؤسسة التي اضطرت الى اخذ الترخيص. ولكن سلطة الاحتلال نفسها غير شرعية. اما عن الدافع السياسي فان كل

تنمية في المناطق المحتلة حتى التي تقوم بها المؤسسات الاميركية، هي تنمية مقودة ومحفوزة سياسيا.

الا ان ما لم تعالجه الورقة حقا هو الجوهر الفئوي لهذه الاطر. وهنا نكون قد انتقلنا من الحق في ان يكون كل اطار تنموي موجها سياسيا للنظر الى ونقد البناء الفئوي المتعصب من معظم الاطر .وهنا يضيع الكاتب بين نقده للتوجه التنموي السياسي بسبب التسجيل لدى سلطات الاحتلال، وهو نقد ينم عن موضوعية شكلية، وبين تقاعسه عن نقد الفئوية السياسية التي لا تقوم بتنمية فعلية بمقدار ما توفر وظائف لانصارها واشياعها، وهذا شأن م.ت.ف. في ترتيب وظائف ومداخيل للموالين لشبه السلطة الفلسطينية.

اما الحديث عن ادخال العمل المأجور في هذه الاطر، فهو في الحقيقة "نقد ناعم ومتفائل لهذه الاطر". فالهدف من تكوين هذه الاطر في الاساس هو تشغيل مشايعي هذه الاطر. وهنا، فان المطلوب هو نقد مبدأ ومنهج هذه الاطر، بل واسلوب التشغيل فيها والذي هو خدمة الاقربين والمقربين وليس الجماهير. وعلى اية حال فان حديثه عن العمل الماجور لا يشتمل على نقد ممارسة هذا العمل من الاطر المذكورة.

كما ان معارضة العمل المأجور، كما يفعل الكاتب، بالعمل الطوعي هي معارضة المؤسسة الراسمالية بالمؤسسة الخيرية والصدقاتية " باعتبار ان هذه تعاونية ثورية"، وهذا تشويه للمؤسسات التعاونية التي يقوم الكاتب لا مباشرة بوضعها في مقام المؤسسات الخيرية والطوعية.

فاستخدام العمل المأجور في المؤسسات الطوعية امر وارد وطبيعي لان طبيعتها برجوازية. وهي نفسها لا تنكر ذلك ولا تشعر بتناقض حياله. والحقيقة ان المنظمات التعاونية "ذات المنهج المادي فقط" هي التي تعارض استخدام العمل الماجور معتمدة على عمل الاعضاء كعاملين مالكين في هذه التعاونيات وخاصة الانتاجية منها. وما نقصده بالتعاونيات هنا هو التعاونيات ذات المنهج الاشتراكي، والتي هي تشغيلية/انتاجية، بحيث تستوعب اعضاءها تشغيليا، وهذا ينفي استخدام العمل الماجور سيان كان عملا عاديا او فنيا متخصصا. ان استخدام العمل الماجور هو استمرار لعلاقات الانتاج الراسمالية السائدة

وهذا يعني بالنسبة الى التعاونيات انها ذات جوهر راسمالية.

يلتقي حليلة من الناحية المنهجية مع كل من الدقاق والعاروري، في حين يختلفون جميعا عن الكس بولك ففي حين يعلن بولك انه يقوم بمحاولة تركيب منهج تنموي من الاشتراكية وجوانب من الاستراتيجيات الريفية البرجوازية، نجد ان الثلاثة الآخرين يهربون من تبني او ابداع منهج خاص بكل منهم.

وربما كان هذا سبب عدم تمييز حليلة بين التعاونيات الراسمالية المسماة انتاجية وبين نظيرتها ذات التوجه المادي حتى وهي في بلد يهيمن عليه نمط الانتاج الراسمالي. وعليه، فان الحديث عن "وجود مؤسسات تعاونية انتاجية في الاطار السلطوي في الاردن (ص١) دون توضيح هذا الامر، يشوه صورة التعاونيات ويخلط المفاهيم حولها. هنا يجدر التاكيد على ان مسالة الانتاجية ليست بيت القصيد. بل ان الاساس هو الفلسفة والمنهج في التنمية واللذان يقودان عملية الانتاج ويحددان مصير المؤسسة الانتاجية وعلاقاتها الداخلية، هل هي علاقات عمل ماجورة وهل يعمل فيها اعضاؤها، وهل هدفها التصدير، ام الانتاج حتى من اجل السوق المحلية بكل تنوعات مطاليبها، ام الحاجات الاساسية المحلية. او باختصار هل هي انتاجية راسمالية ام اشتراكية؟.

وفي موضع آخر يقع الكاتب في خلط سياسي وفكري الى حد كبير بقوله :

"الاطار الاول: مؤسسات الاطار السلطوي: ...ونشط العمل الثقافي على اساس اندماج وذوبان الفلسطينيين في الضفة الغربية في هوية قومية عربية او اقليمية اردنية دون مواجهتها بحالة شاملة من الكيانية الفلسطينية".

في حدود ما نعرف، فان تذويب الهوية الوطنية الفلسطينية، (وهي لم تكن ابدا ارقى من وطنية)، تم "فقط" على يد نظام الحكم في الاردن لصالح هوية اقليمية اردنية وليس حتى اردو/فلسطينية مشتركة، اما تذويبها في هوية قومية عربية فلم يكن الاردن مرشحا ابدا لمثل هذا الدور التقدمي. هذا مع العلم ان عبارة حليلة تضع التذويب لصالح الاردن (كاقليم) ولصالح الهوية القومية العربية على نفس المستوى، وهنا اراه يصافح كلا من الدقاق والعاروري بحرارة اقليمية فلسطينية.

فتقر هذه الورقة الى الروح النقدية وهذا ما يشل جذريتها ويضعها في خندق تسطيحي تصالحي وبالطبع في حالة ضياع منهجي. فاذا كان الاردن قد ضم الضفة الغربية في اعقاب هزيمة ١٩٤٨، فان "عراب "الضم آنذاك كان البرجوازية الفلسطينية. واذا كان الاردن آنذاك واليوم بصدد توسيع اقليمه كنظام حكم، فان البرجوازية الفلسطينة كانت، ولا تزال شرائح منها بصدد تذويب كيانيتها ليس على ارضية قومية بل تتبعا واستشعارا لمصالحها ذات البنية الكسيحة انتاجيا بما لا يؤهلها ولا يغريها بالتمسك بدولة. اما لماذا ينقد حليلة الاردن ولا ينقد البرجوازية الفلسطينية فهذا ربما ناجم عن قرار في اعماق العديد من اطراف اليسار الفلسطيني بتبني الطبعات اليمينية في كل شيء ثم الاصرار على انه ما زال يسارا، أليس هذا عصر التطبيع؟ واما ما يفلل من يسارية هؤلاء فهو (الاظافر، على راي شوقي: ثلثاك منقار وراس والاظافر ما بقي). هذا اضافة الى "الصنعة الفلسطينية" في احتراف نقد العرب والتباكي على الذات، علما بان الجامعة العربية على بؤسها يوم ذاك لم تستسلم لقرار الضم الاردني مباشرة.

اما في الصفحة الثانية، حيث يخص الكاتب كلا من القوميين العرب والبعثيين "بنعومة قمع" النظام الاردني، تبعا للحظات السياسية، فهذا موقف اما مترجم عن كتابات اسرائيليين وهذه "سقطة استشراقية" بقدر او بآخر، واما معتمد على روايات شفهية من بعض كوادر احزاب اخرى تحاول الادعاء بانها الوحيدة التي كانت مطاردة في عهد الاردن .وهذا غير صحيح.

وحتى حين لا يجد حليلة من ينحي عليه باللائمة من العرب، وان لا مناص من نقد الفلسطينيين فانه اما ينقد الجماهير بشكل ضبابي او كمن ينقد اشباحا .فهو يؤكد ان العمل العسكري في المناطق المحتلة لم يسمح بنشوء قواعد جماهيرية تدعمه وتحميه حيث يقول: وان الاستجابة الجماهيرية للحاجات الكبيرة والمتجددة كان ضعيفا....الخ.

هنا نجد لبسا وابهاما، فان ما تقوم به الجماهير وحدها هي الثورات او

ان شئت الانتفاضات. اما مواجهة الحاجات الاساسية وطنيا فهو واجب السلطة الوطنية او الحركة الوطنية في غياب السلطة. وما قد يتم جماهيريا على صعيد تلبية الحاجات الاساسية فهو محدود في نطاق خيري واجتماعي وصدقاتي او اضطلاع الفرد بمشاكله الخاصة، الا في حالة فرز الجماهير باطر تنموية ثورية.

ثم هل العمل العسكري هو الذي حال دون نمو اطر تدعمه، ام الذي حال دون ذلك هو "العسكر الفلسطينيون"؟ الا توضح هذه النقطة والسابقة لها ان التقصير كان ولا يزال في افق قيادة المنظمة، اي غياب الافق الجماهيري الشعبي ناهيك عن التنموي. ولهذا ما زلت اجيز لنفسي تسمية ما قمنا به منذ ١٩٦٧ بحركة مقاومة وليس ثورة. وان الشعب نفسه هو الذي رفعها الى مستوى انتفاضة. وان هناك خوفا من ان يتم التراجع بها الى ما كانت عليه قبل الانتفاضة، وخاصة اذا ظل دعاة الطبطبة مسموعي الكلمة محفوظي المركز واصحاب قرار.

بعد ان يشير حليلة الى ان الحركة الوطنية شعرت بضرورة التوجه لمعالجة المشاكل اليومية للسكان تحت الاحتلال لان التحرير اصبح بعيد المنال، يواصل الحديث ليقول: "توسعت اوهام الجماهير الفلسطينية وقواها الوطنية بقرب تحقيق دولة فلسطينية... مما دفع بها للاسراع الى انشاء عشرات الاطر القاعدية المنظمة كخطوة على طريق بناء مؤسسات الدولة القادمة والتحضير لها"(ص٣).

هنا يتحرك الكاتب بين نقطتين شديدتي التناقض دون ان يشعر .فشعور الحركة الوطنية بضرورة التصدي للمشكلات اليومية للسكان امر ايجابي وهام جدا وخطوة صحية. ولكن الكيفية التي تجلى بها هذا الشعور كانت سوداء جدا. وهذا ما عجز عن ملاحظته .فالمؤسسات التي اقيمت لم تكن قاعدية بما يمكن ان يفهم من هذه "المفردة"، بل هي مؤسسات برجوازية شكلية مرتشية وراشية في نفس الوقت. فماذا تسمي "ثورة المراكز والصحف والمجلات" في المناطق المحتلة؟ هل هذه اطر قاعدية؟ أم أطر "قاعدة..."؟ وماذا تسمي "تفسيخ" الاتحاد العام للعمال،

وللطلاب وللمرأة؟

فمن الذي دوخ الجماهير (منذ ١٩٧٣) بقرب تحقيق دولة فلسطينية؟ هل هو الوحي ام "ثورة المراكز المذكورة"؟ ولماذا ننتقد سذاجة الجماهير في ابتلاع طعم الدولة ولا ننتقد "عراب" الدولة آنذاك على الاقل .ثم هل قام احد بعد ذلك -ممن ساهموا في تشويه وعي الشعب- بعملية نقد ذاتي؟

صحيح ان هناك كثيرا من المؤسسات قد اقيم في النصف الثاني من السبعينيات، اما امر تقويمه فنتركه لحجم مساهمته في الانتفاضة، لعل هذا امتحان لجوهرها التنموي؟!

مناخ وطبيعة النشوء:

يصر حليلة على التأريخ للمؤسسات والاطر الجماهيرية منذ منتصف ونهاية السبعينيات في المناطق المحتلة (انظر ص ٤ بشكل خاص). وهذا يحفز بصدد اقرار حقيقة طالما تجاوزها كثير من الفلسطينيين.

فالاطر الجماهيرية-البرية او غير المتمأسسة، (حيث ان هناك فارقا اساسيا وربما حديا بين النموذجين) هي اطر شعبية نمت عفويا وبدون هيمنة بروقراطية المنظمة في المناطق المحتلة.

لقد اتسمت فترة ١٩٧٢-١٩٧٥ بحالة من البحث الجماهيري عن اطر تعبر فيها عن ذاتها. وكانت الحركة الثقافية تحديدا هي المبادرة في هذا المجال.

قد يقول البعض هنا ان الحركة النقابية العمالية كانت اسبق، وهذا صحيح، فالحركة العمالية موجودة منذ فترة الحكم الاردني ناهيك عن ما قبل. ولكن التركيز هنا على الحركة الثقافية من باب انها كانت مشلولة بسبب السلطة الاردنية.

لقد بدأ نشاط الكتاب والمسرحيين بشكل خاص في الفترة المذكورة، هذا الى جانب الكتابة الصحفية والتأليف، ولعل من يتابع هذه الفترة لا بد ان يرى بوضوح كم كان التاليف والاعمال الكتابية والمسرحية جادة واصيلة اكثر بكثير من المرحلة التي تلتها وحتى اليوم.

لقد كانت هذه البدايات الثقافية ذات توجه وطني غير فئوي، وحتى علاقات الكتاب والصحفيين بالنقابات العمالية اخذت في تلك الفترة منحى ثوريا بلا فئوية، وخاصة في تشكيل لجان ثقافية للنقابات. فقد ضمت اللجنة الثقافية في نقابة عمال رام الله اشخاصا من مختلف المشارب الفكرية النظرية. في حين لا نجد اليوم شيئا من هذا القبيل.

كانت المحاولات الادبية والنقدية ثورية وبنائية، اما اليوم فيجري الصراع في اتحاد الكتاب والصحفيين على من هي الفئة التي تأخذ الهيئة الادارية، وبعد الانتخابات تعود الامور كما هو وضع الاحزاب البرلمانية في الغرب.

وحتى الانتخابات البلدية عام ١٩٧٦، لم يكن هناك موقف محدد من المنظمة تجاهها، بل اتخذت موقفا انتظاريا. وما زلت اذكر ان الكثيرين من رجال المنظمة كانوا ضد اجراء هذه الانتخابات، وكنت انا من مؤيدي اجراء الانتخابات وترشيح المرأة. وبالطبع اعتبر هذا موقفا متطرفا. فكيف تخرج " ام علي" الشرقية من المطبخ الى البلدية؟

ولم تقم المنظمة بتبني البلديات الا بعد نجاح الكتل الوطنية فيها. اما القول ان هناك دعما ماليا قدم من المنظمة لاشخاص اشرفوا على العملية الانتخابية، فان هذا لا يعتبر تبنيا ثوريا من المنظمة للعملية الانتخابية وانما تجميع ارصدة. فالاهم هو العنصر البشري وبناؤه وتوظيف جهوده للشعب وفي الاتجاه الصحيح وليس المساهمة بجزء من القيمة الزائدة.

هذا الجزء الاساسي والنوعي من بناء الاطر الجماهيرية هو الذي تتجاهله الورقة محاولة نسب كل شيء الى مرحلة "بقرطة" الاطر وتساويها مع المؤسسات. وهي المرحلة التي اصبح فيها كل شيء معلبا

وخاليا الى حد كبير من الابداع الشعبي، ومحصورا بالطبع في الفئة الواحدة. فمنذ ١٩٧٨ لم يحصل ان اقيم اي مهرجان مسرحي او فني شامل بالمفهوم الوطني، هذا ناهيك عن انقسام اتحاد الكتاب والعمال والنساء ...الخ. اما اتحاد الصحفيين فلم ينشق لان كلفة الانشقاق المالية عالية، اي لم يكن الرادع هو الكلفة الوطنية للانشقاق.

واذا كانت مرحلة ما بعد ١٩٧٣ قد حفزت بوهم الحصول على الدولة الفلسطينية، كما اشار حليلة، حيث انعكس هذا الوهم في حمى الهيمنة على المؤسسات وحسمها قبل الغير، فان عدوى هذا الوهم لم تصب كل الحركة الوطنية الفلسطينية آنذاك. المهم انه اذا كان الامر على هذا النحو حينها، فان هجمة التنمية ما بعد ١٩٨٢ مختلفة في الدوافع والمسببات، ولكنها ليست ارقى من حيث الممارسة او المنهج تحديدا.

لقد كان التوجه الى الداخل من قبل المنظمة حالة من الدفاع عن مجرد الوجود بعد ١٩٨٢، ولكن الفعل الحقيقي في هذا الدفاع كان من صنع الشعب في الداخل ، حيث وجد مصيره السياسي مهددا بالضياع بعد اقتلاع المنظمة من بيروت.

لكن هذا الدفاع اقترن ايضا بهجومات متعددة المصادر، منها خطة شولتز التي قامت على تنسيق مشترك بين اسرائيليين واردنيين واميركان وراسماليين فلسطينيين من المناطق المحتلة نفسها، ومنها المؤسسات الاجنبية.

ومع ذلك، لم تفلح الاطر والمؤسسات التنموية الوطنية في صد هجمة المؤسسات الاجنبية وغير الوطنية، ولم تقدم بديلا ميدانيا مناسبا على الارض. بل ان هناك "فضائح يعرفها الكاتب جيدا" تؤكد تورط العديد من المؤسسات التنموية المحلية التي ترفع عقيرتها بالادعاء الجذري، في حين تتمول سرا من المؤسسات الاميركية .ويحكم هذه العلاقة "اتفاق جنتلمان" بين الطرفين بان تدفع المؤسسات الاميركية الاموال ولا تعلن عن ذلك (في حالة من الحب العذري). بينما تذيع هذا السر في

الصالونات.

وهنا اود الاشارة الى ان حليلة خلط جدا بين المؤسسات والاطر التي تكونت منذ ١٩٧٦ وحتى ١٩٨٢ بل واواخر ١٩٨٧، وبين تطورات الانتفاضة التي تحمل اجنة اطر تعاونية انتاجية/ذاتية التشغيل وشعبية اقل انحصارا في حدود ومحددات البروقراطية واقرب الى التنمية بالحماية الشعبية، ولها وجه من الشبه الايجابي مع نمط اطر ١٩٧٣-١٩٧٥ غير المبقرط بل وتتجاوزه في توجهاتها الانتاجية.

يرى حليلة ان التطورات الهامة في بنية هذه المؤسسات هو:
"اقترنت هذه الظاهرة ايضا بالعنصر السياسي الممثل بزيادة القناعة بقرب تحقيق الدولة الفلسطينية وضرورة بناء قواعدها التنموية الآن"(ص٥).

الآن الآن وليس غدا... طريف جدا هذا الخلط. فاقتناع هذه الاطر كلها او معظمها باقتراب مجيء الدولة الفلسطينية، وتخيل البعض انهم يسمعون أبناءهم ينشدون النشيد الاقليمي، الفلسطيني (وليس القومي العربي) تحت العلم في ساحات المدارس، هذا امر هم فيه احرار، سيان كانت الدولة على الابواب ام في رحم التاريخ. اما الشعور بضرورة بناء القواعد التنموية الآن فهذه مبالغة وتزييف، وخاصة لانك تقول "الآن".

فاين هي التنمية في ظل الانتفاضة من قبل هذه المؤسسات بالذات؟ هل هي في مكاتب الصحافة واجهزة الفكسيمليا، وفي الجرائد، وتصوير الافلام عن الانتفاضة؟ اين التنمية بالنسبة الى الفلاحين؟ اين المساعدات والقروض الزراعية لزراعة الحبوب والخضار وبعض الاعلاف؟ لتكن قروضا بفائدة انما اين هي بعد عامين من الانتفاضة؟ (١٤). الا نلاحظ ان الحاصل ما زال فئويا حتى مخ النظم. فلماذا التهرب من كشف الحقائق حتى في الانتفاضة؟.
هل تم طرد "اساطين" التنمية في البلاد والذين تحت شعار خبراتهم تامزيفة حولوا التنمية الى جيوبهم؟. ولعل من القضايا التي ضل فيها

حليلة هي اعتباره لجان العمل التطوعي "الرحم الذي انجب العديد من المنظمات الجماهيرية الاخرى "النسوية مثلا" (ص٥).فلجان العمل التطوعي التي كانت نقطة انطلاقها شعور مثقفي البرجوازية الصغيرة اللبراليين بان عليهم المساهمة في المقاومة (لتكون لهم عين امام الناس)، وهذا الدور اخذ عمليا "حالة من الفنتازيا المدينية" تجاه كل من الريف والمقاومة الشعبية معا. هذا الرحم هو الذي ولد الجانب الدعاوي والاستعراضي في المنظمات الجماهيرية الاخرى وليست المنظمات نفسها.

ثم لماذا لم تلاحظ يا عزيزي الكاتب الاريب ان لجان العمل التطوعي بل مؤسسيها (باستثناء المجموعات الجذرية من الكادحين والطلبة) هم مؤسسو كل من "الحوار الاكاديمي، اليسوا هم جهابذة الحوار الاكاديمي؟"، بل اليسوا هم "شراح القضية "ومقرئيها اليوم.

ولماذا ترك هؤلاء العمل التطوعي، وانتقلوا الى الحوار؟ الا يحق لنا التساؤل عن تفسير؟ الا ترى انهم يتابعون التطورات ويلحقون بها بمعايير خاصة بهم، بناء على معيار اي الصفقات اربح واي الامكنة انسب للبروز واقل كلفة في نفس الوقت. الا تلاحظ انهم يعملون ضمن منهج تطبيعي يتدرج من مرحلة الى اخرى حسب ضرورة ومتطلبات هذا المنهج؟ اليس الانتقال الى الحوار تطورا في الدور نحو الحصول على موقع متقدم على الجماهير المكافحة وعلى حسابها.

فاذا كانت المقاومة من الناس، اليس المخول بالتفاوض هم الناس او على الاقل هم المخولون بحق انتخاب مفاوضين او شراحا للقضية؟ وهل تعرف ان قسما من مؤسسي العمل التطوعي هم الان في مؤسسات تنموية تحديثية راسمالية يرتعدون من مجرد كتابة سطر عن التنمية الشعبية. فلماذا اذن تزوج بواكير العمل الشعبي الى آباء مشوهين؟.

ليس هناك افضل من الحديث الوطني العام لاخفاء التسللات الفكرية من اليسار الى اليمين، ومن الشرق الى الغرب ومن المحلي الى الاجنبي، واخيرا من المنهج المادي الى المنهج المثالي، اي من التنمية الشعبية وبالحماية الشعبية الى التحديث والتمويل الغربيين.

دعنا نقتطف العبارة التالية من حليلة:
"الا ان التزامها بتقديم الخدمات الواسعة للجماهير الفلسطينية فرض عليها رؤية اوسع لاماكاناتها، ووضع منهجها امام تحد كبير. فرفضها التعاون مع المؤسسات القائمة على خلفية الاختلاف في المنهج كان مبالغا فيه ولا يستند الى تجربة عميقة الجذور في مجالات عملها. وسيادة العنصر الشاب فيها بحماسته ورؤيته الثورية لم يكونا كافيين لطرح الاطر نفسها كبديل كاف لتغذية الخدمات المطلوبة. فالعمل التنموي والخدماتي احتاج الى اكثر من العنصر البشري الطوعي والملتزم والمؤمن بقضيته، فهو يحتاج الى العامل التقني (التدريب والخبرة) ويحتاج للعامل المادي في كافة مجالات العمل، ويحتاج الى الانتظام في تقديم الخدمات (الشرعية وقانونية العمل)... واصبحت في معظمها تعتمد في خدماتها الاساسية على الدعم الاجنبي، دورات في الدول الغربية، ميزانية متضخمة في الرواتب، المقرات، المواصلات والاتصالات. بل واستندت في شرعيتها في بعض الاحيان الى مدى توافقها مع برامج المؤسسات الممولة"(ص٦).

يطرح حليلة في هذه الفقرة بعض الانتقادات الصحيحة ولكنه لا يبين لنا اين يقف هو شخصيا. وهذا ما جعل المقالة تسجيلية تشخيصية. ولكن هذه الفقرة المقتبسة نفسها هي التي تضيء لنا جانبا من موقف كاتبها.

فمن جهة، يقدم لنا الكاتب كافة المنظمات الجماهيرية المحلية كقطعة واحدة، فاما ان نتناولها هكذا والا فلا. وذلك غير دقيق على الاقل. فهناك مؤسسات تنموية مكتبية بحتة، اي بدون اسس قاعدية جماهيرية، وهناك مؤسسات قاعدية مثل لجان الاغاثة الزراعية واتحاد

لجان العمل الزراعي.

ان التزام هذه المنظمات بتقديم خدمات واسعة للجمهور (رغم ان هذا بحاجة الى اثبات)، لا يبرر لهذه المنظمات التراجع عن منهجها (الذي ليس موحدا كما يوحي الكاتب). فكان الافضل لها ان تقدم خدمات حسب طاقتها ولتكن بطيئة ولكن مضمونة الوصول. بل ان قيام هذه المنظمات بتقديم خدمات هو طموح منها لتقمص شخصية السلطة، فليس دورها الطبيعي في تقديم الخدمات بل في خلق مواقع التشغيل والانتاج. ولا يمكن رؤية دورها في تقديم الخدمات الا في نطاق تنافسها السياسي على القيادة، وهذا ما عمق مأزقها في القبض من المؤسسات الاجنبية لتواصل تقديم الخدمات لمن عودتهم على ذلك.

وهل اختلاف المنظمات الجماهيرية مع المؤسسات القائمة كان مبالغا فيه من حيث او على اساس انهما متشابهتان في الجوهر ومختلفتان في المظهر، ام ان المبالغة هي من تقديرك انت، ام ان هذه المنظمات بالغت في قدرتها على الصمود في وجه الطرف الاجنبي؟. هذه لم يوضحها حليلة.

ان الاجدر بهذه المنظمات الجماهيرية ان تتمسك بمنهجها وان لا تقدم الخدمات التي لا تستطيع حسمها ذاتيا. بل ان المطلوب هو ان تؤسس مواقع انتاجية، ولاحقا هذا هو الذي يمكنها من تقديم خدمات دون الاضطرار والتورط في شلح المنهج. وهذا افضل كثيرا من تغيير المنهج لكي تسابق غيرها في ميدانه، اي رشوة الشعب بالخدمات لتحقيق شعبية اعلى.

ان العنصر البشري هو اساس العمل التعاوني الانتاجي، وهو القادر على تعويض السيولة المالية التي تميز المشروع الراسمالي. كما ان متطلبات المشاريع الانتاجية الزراعية تحديدا اقل بكثير من متطلبات خدمات صحية وتعليمية كالتي يدور الحديث عنها، بل ويمكن تجميع هذه النفقات على اساس شعبي . اما المنظمات الجماهيرية التي انغمست في

تقديم الخدمات الصحية فتلك مشكلتها الخاصة حيث تحولت الى منظمات خيرية تسعى الى كسب اصوات انتخابية في يوم قادم، بل انها توفر على الاحتلال الكثير، حيث ان الخدمات الصحية والتعليمية من مسؤولياته، ولا بأس من تعرية تقصير الاحتلال في تقديم هذه الخدمات امام الراي العام العالمي، والذي مع شديد احترامنا له لم توقظه قنبلة هيروشيما، ولا مذبحة جزر تيمور.

يعيدنا تركيز الكاتب على (التدريب والخبرة) الى استراتيجيات التنمية الريفية التي تحدث عنها الكس بولك، او ان شئت الى "حاجة العالم الثالث الى مندوب سام تنموي"؟

وهنا رغم الجهد المحترم الذي يبذله حليلة لوضع يده على المشكلة الا انه يخفق حيث يهرب هو نفسه من المنهج المادي. فهو اذ ينقد بحق ان هذه المنظمات عادت بعد عدة سنوات لممارسة نفس اعمال المؤسسات القائمة (حضانات، دورات تدريب مهني، عيادات طبية، شركات تسويق)، يفشل في ادراك ان السبب كامن في ان هذه المنظمات بدأت استعراضية، توظيفية لمشايعيها، متسابقة مع نظيراتها، بروقراطية وموجهة من البروقراطية الفلسطينية في الخارج، ولكنها لم تبدأ انتاجية ولم تعتمد منهجا ماديا في البنية والتنفيذ. هذا ناهيك عن تشوه الرؤيا السياسية عندها او اصابتها "بالعشى السياسي" ان شئت. ولذا، عملت كمكاتب خدمات او مكاتب عمل ودعاية لتكسب شعبية انتخابية برلمانية باعتبار ان الدولة تدق الابواب. وهنا يكمن الفارق بين اقامة تنمية بالحماية الشعبية وان كانت بطيئة، وبين الصرف والانفاق بهدف "بلف" الشعب سيما ان شروط الانفاق اما ان تكون مرتبطة بمصدر تمويلي اجنبي يخرق هذه المؤسسة وطنيا، او حتى فلسطيني برجوازي وبروقراطي يجعل منها اداة سلطة او شبه سلطة.

مقالة تيسير العاروري:

بين يدينا الآن مقالة تيسير العاروري المنشورة في جريدة جروزالم بوست ٢٥-٨-١٩٨٩. والمقالة تخلو في الحقيقة من اي مبرر لكتابتها على المستويين السياسي والاقتصادي، حيث لم تأت بجديد او مساهمة او اثارة تذكر.

وحتى من الناحية الفنية، فان العاروري حاول ان يجمع كافة علوم الارض في هذه المقالة. فقد تناول الاقتصاد والسياسة والدبلوماسية وحتى التاريخ في مقالة صحفية محدودة. وهذا على الاقل استعراض غير مبدعع حول المقالة الى "سوبر ماركت"، ولعل هذا هو ما ربطها بالاقتصاد والتنمية مما جعل تناولها هنا ممكنا.

ولا اخال صحيفة برجوازية مثل الجروزالم بوست، والتي تهتم بالتقنية العالية، لا أخالها تنشر هذا المقال التسطيحي الا لتقدم للقارىء اليميني في اسرائيل نموذجا عن التهافت، سواء من حيث مستوى التفكير والامكانيات الثقافية والفكرية، او من حيث فقدان المنهج، او من حيث التفريط المجاني بالقضايا الوطنية والقومية والنظرية.

وقبل تناول الموضوع "او ان شئت المواضيع" التي تناولتها هذه "المقالة-الانسيكلوبيديا" اود الاشارة الى ان ما شجع العاروري على الحديث عن الاقتصاد بكل هذه التبسيطية والتسطيحية هو في الحقيقة تراث اندلاق كل شيء على كل شيء في المناطق المحتلة، فالاقتصادي سياسي، والسوسيولوج ماركسي، والشيوعي "بتاع كله"، وهكذا. على ان الاكثر اهمية هنا كون سوق التنمية مشرعة ابوابها". لقد قالت العرب :(هزلت تى سامها كل مفلس). وهذا ما سمح لكل راغب. ان يحمل كيسا للتسوق. واما العاروري فقد اصر على التسوق حتى عبر صحيفة البوست البرجوازية الاسرائيلية، وحتى بعد ابعاده عن المناطق المحتلة.

اختلاط الدماغ يخلط الوقائع :

لست هنا في معرض تقويم الفقر او الثراء النظري لهذا النموذج الشيوعي، لكن ما يلفت النظر هو الاصرار بوعي على تشويه الوقائع المادية الملموسة والتي اصبحت جزءا من حقائق التاريخ بالمفهوم الماركسي، وهي الحقائق التي يكذب فيها العاروري بوضوح. وهذا الفقر متجل في العجز عن استيعاب المسألة القومية وتدهور الى الاقليمية الفلسطينية التي صاغتها برجوازية لا تزال كسيحة، وتنقل غير متوازن الخطى بين الاممية والكزموبولتانية.

فهو يسمي الصراع في المنطقة "صراعا اسرائيليا-فلسطينيا" وهكذا يصادر صاحبنا بسطر في الجروزالم بوست تاريخا طويلا من تعرض الامة العربية، او الوطن العربي-طالما تؤذي القومية العربية مسامعك لالوان من العداء الامبريالي وخاصة على شكل الغزو الاستعماري "العسكري" المباشر، ولاحقا لاعتداءات اسرائيلية وخاصة ١٩٤٨،١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٨٢، وصغريات غيرها وخلالها انخرطت الامة العربية في الصراع ضد الامبريالية وقاعدتها اسرائيل وقدمت الشعوب العربية تضحيات كبيرة ودماء ازهقتها اسلحة اميركا التي تنفذ ايها "الاقليمي الفلسطيني" سياستها في وطنك. وتجهل ايها العاروري ان فلسطين بحد ذاتها لم ولن تكون هدفا بالنسبة الى المركز الامبريالي العالمي في لندن او باريس واخيرا واشنطن لسبب فقرها على الاقل، الا اذا اعتبرنا الصلاة في الاماكن المقدسة هي هاجس المؤمنين في المركز من "الحبر الاعظم في الفاتيكان الى الرئيس المؤمن في البيت الابيض". وهكذا فان الاستيطان والتوطين في فلسطين لم يكن الا من اجل الهيمنة على الوطن العربي وكسر ظهر حركة التحرر الوطني العربية وتخليد تبعية الوطن العربي، واستمرار الحصول على وزيادة الحصول على القيمة الزائدة من هذا الوطن. كما ان فلسطين بالنسبة الى الراسمالية اليهودية ليست اكثر من مشروع استثماري استيطاني لا تكمن اهميته في ما يقدمه من ربح بل ايضا في ان مستقبله الربحي مضمون انتج ام لم ينتج، لان هذا الكيان مدفوع التكاليف من المركز الذي لا يرى فيه الا استثمارا استراتيجيا.

وفي الحقيقة، فان فلسطين لم تكن موجودة بالمفهوم القومي الخاص بها ابدا، وهي لا تعدو كونها جزءا من بلاد الشام او سوريا الكبرى. وسوريا جزء من المشرق العربي ولهذا المشرق مغربه ايضا.

ولكن لماذا يهرب العاروري من هذه المسالة؟ اي المسألة القومية. لقد عجز الحزب الشيوعي الفلسطيني، والعديد من الاحزاب الشيوعية العربية تاريخيا عن استيعاب مسألة القومية العربية، في حين استوعبوا، او هكذا ادعوا بالنسبة لمطلق قومية في العالم. وتمترسوا وراء عبارة ستالين "ان القومية العربية قومية في طور التكوين". اما من اين جاء ستالين بهذه "الفتوى"، وعلى ماذا اعتمد وهل حلل ام لا فلا يوجد اي شيء من هذا القبيل.

واذا كان الرفيق ستالين "مفتيا" من الطراز التقليدي فهذه ليست مشكلة التاريخ ولا مشكلة القومية العربية .وحبذا لو استعمل العاروري عقله للحظة، وسأل نفسه، ترى، هل ما يكمن وراء التشققات في الجدار البروقراطي والتحريفي هو العامل القومي ام لا، اي في استونيا وبلدان البلطيق وغيرها. واهم من هذا، لماذا فشل احفاد ستالين في حل المسالة القومية، وهل يمكننا اغفال واقع ان "الاضطهاد" القومي الروسي يقف وراء استثارة القوميات المستضعفة؟

وحبذا، لو استطاع امثال العاروري من العرب،" استغلال "ثروة الماركسية وحللوا ان القومية العربية لم تكن قومية في طور التكوين، "بل هي قومية كانت ولا تزال في طور الاعاقة القسرية." ولكن من اين لهم بالاسلحة التي تمكنهم من استعمال مبضع الماركسية.

اما قصة الاعاقة فهي طويلة تبدأ منذ الاحتلال العثماني وتمتد الى الاحتلال الاستعماري الامبريالي الذي تمثل اساسا في اقتسام الوطن وتجزئته، ولاحقا في اقامة دويلات هنا وهناك، وتمويلها وحمايتها من السيد الامبريالي، ثم زرع اسرائيل فيه ودورها في الاعتداء المتواصل على حركة التحرر الوطني العربية. كل هذه قصة طويلة تمنع، ايها

الستاليني المتأخر زمانه، القومية العربية من التكون والنضوج.

هكذا تم اغتيال الواقع لصالح البرامج الحزبية الجامدة والمتخلفة. فطالما حكم ستالين على القومية العربية بعدم الوجود فان على العاروري الالتزام.

ثم يقول العاروري: "ان على السلام العادل والدائم ان يأخذ بالحسبان توازن المصالح بين الفلسطينيين والاسرائيليين". ولكنه لم يبين لنا كيف تتوازن مصالح الطرفين. فالفلسطينيون بلا ارض وقد تحولت ارضهم الى مستوطنة. اي ان تصارع المصالح هنا ليس على منطقة "طابا "كما هو الامر مع مصر، وليس على الالزاس واللورين بين فرنسا وبريطانيا، فالمسالة بالنسبة الى الفلسطينيين مسألة الحرمان من كل شيء. فلو اعيدت الضفة والقطاع للفلسطينيين فلن تكونا بحالهما عام ١٩٦٧، فاي ميزان استخدمت حتى توازنت المصالح لديك؟

ثم يقفز العاروري الى الساحة الدولية ليقول ان الحل المسلح غير ممكن في المنطقة وخاصة على ضوء الوضع العالمي، مستشهدا بافغانستان وانجولا ونيكاراغوا وناميبيا وكمبوديا.

لا اود هنا مناقشة الحلول العسكرية فهذا شأن العسكر والعسكر كثر عند العرب، اضافة الى انه اذا ما تمكنت الانسانية من حل مشاكلها سلميا فهذا ارتقاء حضاري للبشرية ليس هناك ما يثبته او يؤكده في الساحة الدولية التي تقودها القوى العظمى اليوم ممثلة في موسكو وواشنطن. فليست هناك اية علاقة بين الانسانية بمفهومها الحقيقي وبين ترسانتي السلاح النووي في هاتين الدولتين. واذا كان هناك توصل غير مسلح لحل بعض المشاكل فذلك، كما هو معروف، بسبب توازن الرعب وليس الاتزان الحضاري الانساني ترى، ماذا يسمي العاروري محاولات الغرب بما فيه اوروبا الشرقية المنهارة، لاغراق العراق بالجوع والدم؟. هل هذه هي الطريقة السلمية التي يحل بها العالم مشاكله؟.

هذا اللون من التفكير هو فقدان الرجل لدماغه تماما والاغتراب او

الانفصام للتفكير بدماغ سيده اي الدولة الكبرى في موسكو، وهذا ناجم بالطبع عن خلل في الجانب الايديولوجي من دماغ الرجل. فهو يتحدث عمليا عن البروسترويكا وعن الانفراج الدولي. انه يتحدث عن القوى العظمى وطرق حلها للمشاكل المعلقة بينها، طرق الحل هذه تقترب اكثر من مفهوم اقتسام العالم. وسواء كان هذا الاقتسام بممارسة الحرب او بناء على الرعب من الابادة البشرية، او بدفع عملائهما للاقتتال بالنيابة، فان النتيجة المحتملة لهذا الانفراج هي عودة الى "اسس اقتسام العالم بين ضواري الامبريالية".

اما بيت القصيد فهو ان الرجل عاجز عن رؤية حقائق الامور، او انه مأخوذ ومبهور بالبروسترويكاويين . فلم يحصل ان طبق شعب من الشعوب التي تحدث عنها ما قاله عن عدم اللجوء الى السلاح. فالحرب في افغانستان لا تزال حربا يكابد منها الشعب الافغاني الذي اراد اباطرة موسكو اقامة الاشتراكية في اوساطه في حين انه لم تقم في "سمرقند "بعد اكثر من ثمانين سنة، واميركا تزال تدعم الكونتراس في نيكاراغوا. وانغولا فرضت نفسها على الثورة المضادة، وفي كمبودبا يتم التحاور القائم على الرصيد العسكري لكل طرف، وناميبيا لم تنل استقلالها في بارات الفودكا في موسكو. وهذه البلدان تحديدا هي التي تتخلى البروسترويكا عنها في حين لم تتخل اميركا عن اسرائيل، كما ان هذه البلدان تدافع عن نفسها بطرقها الخاصة.

ثم يقول: "منح الشعب الفلسطيني الحق في تقرير المصير بما فيه الحق في اقامة دولة دمقراطية مستقلة على اراض من التي ينسحب عنها الجيش الاسرائيلي."

والسؤال هو: من الذي سيمنح الشعب الفلسطيني كل هذه الخيرات؟ وهل تمنح هذه كلها ومن الاحتلال بالتحديد؟ واذا لم يكن الاحتلال هو الذي يمنحها فمن الذي سيفعل؟

والاهم، لماذا تشترط ان يمنحنا الاحتلال دولة مستقلة وديمقراطية؟

فما رايك لو "منحنا" دولة "رجعية" او دولة "شيوعية" ترى هل كنت ستقبل؟ ألا تلاحظ انك ترمي كلاما خاليا من التحديد العلمي؟ كأنك تريد ان تملا اوسع مساحة ممكنة من الجريدة التي منحتك شرف الكتابة فيها؟

ولو حصل الفلسطينيون على دولة بعد عمر طويل ان شاء الله، فكيف تحسم انها ستكون دمقراطية؟ ما هي المقومات الموضوعية التي سيرتكز عليها هذا البناء "الدمقراطي"؟ الا تعلم ان الدمقراطية البرجوازية تقوم على توازن "القوة، الصراع الطبقي، بين العمل/راسمال". اي انها تنتزع انتزاعا بناء على تطور نمط الانتاج الراسمالي وهيمنته واقتناع الراسمال ان علاقات الانتاج هذه تتطلب الحفاظ على توازن معين مع العمل كي يستمر الانتاج وصولا الى اعلى قدر ممكن من القيمة الزائدة؟ ولا مجال هنا للشرح كيف يهجم الراسمال على العمل في المركز الامبريالي وبريطانيا بشكل خاص، واما دولتك العتيدة فما الذي لديها لكي يقود الى نضوج مناخ دمقراطي برجوازي؟!.

أبشرك، بأن هذه الدولة ستكون مجرد "مكتب عمل" " نقابة" لتسهيل تشغيل قوة العمل المحلية في اسرائيل او الخليج. واذا ما كان اعتقادك ان هذه الدولة ستكون دمقراطية اذا ما بنيت على نمط "هونج كونج" كما يحاجج اقتصاديون مبتذلون في المناطق المحتلة، وخاصة من يعرض بضاعته باسم الماركسية، "ويا للهول طبعا"، فان معدة الامبريالية ليست في حاجة كبيرة الى اكثر من اسرائيل واحدة هنا. هذا ناهيك عن ان هونج كونج ليست دمقراطية حتى بالمفهوم البرجوازي ايضا .

اما المتنفس الدمقراطي المحتمل لهذه الدولة، فربما ينجم عن كون هذه الدولة عارية من المصادر الانتاجية الحقيقية، وانها كبلد خدمات او مكتب عمل ان شئت، فانها قد تعطي تسهيلات دمقراطية "عن اضطرار وليس عن قناعة" لكي لا يهرب منها السادة المستثمرون، سيما ان الراسمال "مرهف الحس".

ان الترويج "لدمقراطية" هذه الدولة ربما ناجم عن سببين:
الاول: وجود قرار مسبق من العاروري بالتزلف للبرجوازية الفلسطينية قبل ان تحكم. وهذا نهج يسود حركات سياسية فلسطينية باكملها، ناجم عن فقر فكري، وعن دونية امام الراسمال، هذا السيد/الوحش ذو الايدي الذهبية والاسنان الفولاذية.

والثاني: ان البرجوازي الصغير وخاصة مثقفي هذه الطبقة، لا يستطيعون الشعور بالقمع الا اذا لسع جلودهم، فاذا لم يلسعها، فلا توجد في الحياة اية مشاكل او آلام.

بعد هذا ينتقل الكاتب للحديث عن علاقات اقتصادية كاملة بين البلدين. ومعروف بالطبع ان علاقات اقتصادية بين بلدين لا تعني سوى التجارة الدولية .والتجارة الدولية تقوم على مبدأ التبادل اللامتكافىء بين المتبادلين وخاصة حينما يكون احد البلدين متخلف جدا مقارنة بالآخر. هذا من وجهة نظر الماركسية على الاقل.

وحتى التبادل ضمن النظام العالمي نفسه فانه ليس حر بشكل حقيقي، بل ان القانون الذي يحكم هذه المتاجرة هو قانون الحماية "القومية "للاقتصاد. "انظر عادل سمارة، ١٩٨٩-أ".

وعليه، فان علاقات اقتصادية كاملة بين فلسطين واسرائيل ستكون عملية استحلاب اسرائيلي للاقتصاد الفلسطيني.

اما المصالح الاقتصادية المشتركة بين الطرفين والتي يلتقي فيها العاروري مع الدقاق "كمن قرءا على شيخ واحد"، فهذه العلاقات لا تتجاوز العلاقة ما بين السيد الذي ياكل من كبد المائدة والعبد الذي "يعيش مرحلة الالتقاط" ملتقطا الفتات عن الارض. واذا كان ما يقصده هؤلاء هو استمرار توفير فرص عمل للعمال الفسطينيين في اسرائيل، فانه في حالات معينة يمكن حتى لاستراتيجية فك الارتباط ان تكون مرنة "مرحليا "تجاه بعض الامور.

على ان بيت القصيد ليس هنا، فالاساس هو ان تكون لدولة فلسطين "ان ولدت" فلسفة خطة تنموية شاملة، وهنا لا خطورة من استثناءات لا مفر منها. ولكن من يضمن لك ان تبقي اسرائيل على هؤلاء العمال لديها. وحتى لو وقعت على اتفاقية ونقضتها، فهل ستشكوها الى هيئة الامم ام الى الله؟

ولو فرضنا ان دخلت مصر المزاد العلني آنذاك ودفعت الى اسرائيل بعشرات آلاف العمال ذوي الاجر الرخيص، فما الذي سيمنع الراسمالي الاسرائيلي من تقبيلك وطردك، او طردك بدون قبلات.

"لقد تبين من خلال محادثات قادة مصر واسرائيل في العريش وبئر السبع، ان حجم العمالة المصرية النازحة من العريش الى اسرائيل خمسة آلاف عامل، ويمثل هذا الرقم ٣٠ بالمئة من جملة قوة العمل في العريش. يضاف الى ذلك نحو الفي عامل من اهالي سيناء الذين استخدمتهم سلطات الاحتلال الاسرائيلي في بعض المناطق البترولية والسياحية" <امين عز الدين قضايا فكرية العدد ٥ ص ١٢٦ >. كان هذا عام ١٩٧٩ فما الذي يمنع اسرائيل من استقدام مئات الآلاف من العمال المصريين مستقبلا، لكن غورباتشوف يفر على الجميع الكلام، فها هو يرسل اليها الملايين من السوفييت يهودا وغير يهود، فاين سيقع مكان عمالنا داخل الخط الاخضر؟

الا تلاحظ ان التعاون الاقتصادي يعني طرفين وان استمراره كامن في بقاء الصفقة مربحة للطرفين، وان احد مبررات الغاء الصفقة هو وجود بدائل افضل لاحد الطرفين والذي سيقوم بدفع الغرامة اذا لزم من اجل التخلص من صفقة لاخذ ما هو افضل منها. من هنا تكمن اهمية التنمية بالحماية الشعبية للاقتصاد باعتبارها لا تركن ابدا للاعتماد على الغير، بل تنطلق من اعلى قدر ممكن من فك الارتباط وخاصة مع المركز الامبريالي وتوابعه المباشرين.

وأخيرا يعود الكاتب الى السياسة فيقول "ان الحزب الشيوعي كان قد

دافع عن اقامة دولتين في فلسطين عام ١٩٤٧ وعاد واكد على ذلك عند اعادة تشكيله عام ١٩٨٢".

وهذا صحيح. ولكن، اليس قرار تقسيم فلسطين هو قرار من الامم المتحدة التي كان وما يزال يحكمها مركز النظام الامبريالي العالمي، (ويكفينا اليوم النظر الى الحشودات ضد العراق)؟ وان موافقة ستالين على القرار كان مجرد تذيل لامريكا؟ واعتقادا منه ان الصهيونية سوف "تلد "دولة اشتراكية لتكون منارة ونوارة في هذا الشرق المتخلف. وكم هي المسافة هنا بين ستالين وبين هرتسل الذي راى في اسرائيل "عندما كان يبيع مشروعه للامبريالية" بانها ستكون حاجزا بين الشرق البربري وبين الغرب المتحضر. الا يثير الخزي مثل هذا الموقف؟

لن اناقشك في حدود قدرة الصهيونية على ولادة الاشتراكية، فربما بالنسبة لك ان هذا حصل. ولكن، الا تعرف ان الماركسية الحقيقية هي التي تنادي بفلسطين اشتراكية وليس بتجزئتها الى دولتين بفارق الدين او القومية أو غيرها. واذا كان خلق دولة مشتركة صعب آنذاك قبل ان يستفحل العداء، فلماذا يمكن التوصل اليوم الى حل اقل حظا للفلسطينيين ورغم تراث العداء؟

ولو كان الحل الاشتراكي صعبا آنذاك، فهل يبرر هذا القبول بالحل الامبريالي للمنطقة؟

الا ترى ان الحل الذي تطرحه اليوم يجعل من فلسطين مستعمرة برضاها لاسرائيل؟ ويجعل منها بوابة شرقية لاسرائيل على العرب ؟.

ثم ما الذي يمنع طرح الحل الاشتراكي اليوم، اليست اسرائيل، اليس جوهر المحاججة الاسرائيلية هو: " بمباركة الرب، تقوم دولة بني اسرائيل في ارض فلسطين خالصة نقية من شعب الرعاة والسقائين". هل من تفسير آخر لديك. الا تلاحظ ان قبول هذا الموقف هو في الحقيقة قبول بالموقف الصهيوني ليس اكثر، وهو لا يختلف عن قبول ستالين بموقف ترومان .ولا تنسى ان التبعية هي وراثة ايضا ويمكن توريثها.

دولة سلام راسمال ال

الا ترى ان الدولة العتيدة لن تكون الا دولة الراسمال الفلسطيني؟ وهنا، ما الفرق لدى العامل او اللاجىء او حتى الشريد الطريد اذا كان يعمل لدى رب العمل "مناحيم" او رب العمل "ابو البلاوي" او رب العمل "جون هيرست" عن شركة متعددة الجنسيات؟ فهل هذا هو برنامج الطبقة العاملة مثلا؟ الا يجدر بمنظور ماركسي ان يكون برنامجه الاشتراكية؟

الا تلاحظ انك وكثيرون مثلك، تقومون بعملية تكيف عجيبة مع كل من بروسترويكا البروقراطية الموسكوفية والتي تتزاوج مع سياسة التخصيص Privatization التاتشرية والتي تتبناها اسرائيل اليوم .فهل هذا اللحن الشرقي مع الادوات الغربية هي مقومات لبرنامج حركة شيوعية في فلسطين؟

واذا كنت متخلص حقا من كراهية الاعراق لبعضها البعض، فان البوتقة الوحيدة التي تتمكن من صهر الاعراق هي بوتقة الاشتراكية، وبغير ذلك، سيظل فقراء كل قومية او طائفة اسرى شروحات برجوازيتها عن اطماع الاخرى فيها بمبرر او بدون لكي تتمكن من الاستمرار في استغلال كل ما تحتها من طبقات.

التطور الصناعي الفلسطيني... نظرة مجردة

ل: ديتر فايس
ترجمة عادل الزاغة(*)

نشرت هذه المقالة في مجلة "الكاتب" الصادرة في القدس، العدد ١٢٠ نيسان ١٩٩٠. وفي هذه المقالة يقول المترجم وهو يعد رسالة الدكتوراة تحت اشراف كاتب المقال:

"تشكل هذه المقالة في رايي نظرة موضوعية، وشهادة غير متحيزة من خبير اقتصادي الماني واسع الاطلاع، وهي كذلك لانها تنطلق من الواقع الاقتصادي للمناطق المحتلة بدون رتوش او محاولات تجميلية، وثانيا لانها بشكل غير مباشر، تعتبر ردا على اولئك الذين يدعون بعدم وجود مقومات اقتصادية لدولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، اما لتبرير وجهة نظر امبريالية ولتبرير سياسة احتلالية تمنع قيام هذه الدولة وتخلد وجود الاحتلال، او لعدم ثقة البعض في المستقبل وخوفهم على مصالح معينة"(ص٧)

بادىء ذي بدء، سنحاول البحث لاحقا في مقالة فايس عن مبررات هذا الحماس الفائق الذي يبديه المترجم نحو الامكانات المتوفرة للدولة الفلسطينية المطروحة. ولكن قبل هذا اود الاشارة الى التزايد الكبير في المقالات الصحفية الخفيفة وفي الدراسات وربما الكتب، والتي تجمع على الامكانية الاقتصادية لدولة فلسطينية في الضفة والقطاع. ولا اخالني ابالغ اذا قلت ان هؤلاء ينحتون المقومات الاقتصادية لهذه الدولة "من صخر"، ولا بأس على اية حال. وعليه، ومع علمنا ان الحديث عن المقومات الاقتصادية لهذه الدولة يزداد كلما لاح في الافق حل سياسي، ولان الحل السياسي ليس الا اميركيا في هذه المرحلة، فان المبالغة في هذه المقومات لا تستند الى اكتشاف مقومات جديدة في هذه الدولة (النفط مثلا)، وانما تستند فقط الى الاعتقاد اكثر بتوفر المناخ السياسي لتحقيق الدولة، او ان شئت، انه اكتشاف "امكانية" الحل الاميركي. وهنا يجري تحميل العامل السياسي ثقلا اقتصاديا هائلا.

ولذا، يجب ان يبقى ما يتعلق بالسياسي في مجاله، وما يتعلق بحق تقرير المصير والحق القومي العربي في مجاله، وبالاقتصاد في مجاله، على ان تتفاعل هذه مع بعضها، لا ان يقلب السياسي الى ثروة اقتصادية.

ولا يفوتني هنا تذكير السيد المترجم بان المحاججة بعدم وجود امكانية اقتصادية لدولة فلسطينية لا تعني بالضرورة خدمة الامبريالية، لا سيما ان الدولة التي تنظر لها لن تاتي (بموجب محددات المرحلة الراهنة) الا عبر هذه الامبريالية، ولك ان تسال عن هذا؟؟ كما ان الاعتماد على عدم وجود امكانية اقتصادية للدولة العتيدة لا يبرر الاحتلال، فحتى المحتل نفسه لا يستخدم اليوم هذه "الفتوى" وانما يهرب منها للحديث عن عودة "زواج الضفتين". اما قولك عدم ثقة البعض بالمستقبل وخوفهم على مصالح معينة، واعتقد انك تقصد هنا بالبعض "شرائح وطبقات اجتماعية" وكان افضل لو اوضحت الامر هكذا، بدل ان تستبدل الماركسية "بالعلوم السياسية الاميركية"، فان الراسمالية التجارية والكمبرادورية متمتعة اليوم حقا بالعلاقة مع الاحتلال، الا انني اعتقد بان المشروع الاقتصادي للدولة التي تتحدث عنها مقالة صاحبك، والعديد من المقالات المتعلقة، ومؤتمر تونس الاخير (الذي شارك فيه راسماليون فلسطينيون وقيادة م.ت.ف)، لا "توحي" وحتى لا "تشي" باية مضايقات لهذه الشريحة الطبقية، بل بالعكس، فان الانتعاش ينتظرها بفارغ الصبر. وهل هناك اطيب معاشا لهذه الطبقة من ان تعيش في دولة ذات "اقتصاد تحت الطلب" وموجه للتصدير، يصدر بضع سلع ويستورد من ابرة بابور الكاز حتى الطائرة؟

يستعرض كاتب المقال "فايس" الاوضاع الاقتصادية الفلسطينية في ظل الاحتلال وحتى الانتفاضة، وطبيعة التبادل بين الطرفين، وخسائر الاحتلال جراء الانتفاضة. ثم ينتقل الكاتب الى الاقرار بان الدولة الفلسطينية سوف تكون من فصيلة الدول صغيرة الحجم والتي يبلغ عددها ٧٧ دولة من اصل ١٣٠ دولة تم عرضها في التقرير العالمي عن التنمية عام ١٩٨٨، بعدد سكان اقل من ٧,٥ مليون نسمة للبلد الواحد، وهناك ٣٤ دولة صغيرة بعدد سكان اقل من مليون نسمة للبلد

الواحد.(ص ص ٩، ١٠)

ثم يشير الكاتب الى اولئك الذين عالجوا موضوعة الدول الصغيرة امثال شوماخر ١٩٧٧ "الصغير ممكن" و ماك روبي ١٩٨١ "الصغير جميل ولكنه هش"، السكرتير العام لدول الكومنولث، ١٩٨٤، او الصغير خطير "هاردت ١٩٨٥".(ص ١٠)

ان وجود عدد كبير من الدول الصغيرة "دول الاعشاش" لا يسند باية حال الدعوة الى دولة فلسطينية صغيرة، كما ان النقاش ليس حول الحجم، فلا مجال لمقارنة الدنمارك بالهند من حيث الحجم، ولكن لا مجال لمقارنة الهند بالدنمارك من حيث التطور الصناعي والعلمي، والوضع المعيشي للشعب. والسؤال هو: كم من هذه الدول الصغيرة ليس فقيرا وليس تابعا؟ ومن منها يملك امكانات كامنة ليفجرها ؟ ولذا، فان ما لم يذكره السيد فايس (الذي يبدو انه يحاول ان يدخل علينا من بوابة المستشرقين) هو ان "الصغير- تابع، سيان كان راسماليا او اشتراكيا". هنا بيت القصيد، في حياة "الدول الاعشاش". واذ نسوق هذه المسالة الهامة حول التبعية المحتومة للصغير، وخاصة الفقير، فذلك، ليس بقصد منع الشعب الفلسطيني من طرد الاحتلا اذا احرز هذه الفرصة بشرف، ولكن بهدف التاكيد على انه مهما استغلت موارد هذا "العش" فلا بد ان يرتبط بالعمق العربي حيث المصير التاريخي هناك. هذا ما قصدنا التاكيد عليه، تماما لكي لا يجد بناة "العش" فرصتهم لتشغيل الشعب لدى الشركات متعدية الجنسية وليعيشوا هم من قص الكوبونات من "اقتصاد تحت الطلب" ثم يحاججوا بان الدولة ممكنة اقتصاديا. بهذه الطريقة ندخل السياسي في الاقتصادي بهدف محاربة الاقليمية الفلسطينية، والتي نقول "دعوها، انها نتنة".

ولا يفوت الكاتب هنا الاشارة الى ان الصغير يعاني من نقائص مقارنة، بعكس المنفعةالمقارنة، ويعاني من صغر الحجم وغياب النطاق الاقتصادي الواسع، ومحدودية تنوع الموارد التي قد تنحط الى مورد واحد، والاعتماد على الخارج في المدخلات والمخرجات.(ص ١٠)

٦- ان مأزق هذه الدول قد بدأ فعلا منذ منتصف السبعينيات حين اتسع نطاق الصناعات الموجهة للتصدير، لتشمل بلداننا كلفة تشغيل العمال فيها اقل مما هو في تايوان؟ وهذا يعني ان السيد الامبريالي قد يكتفي بخدمات الجيل الاول من الخدم.

٧- لو كانت هذه البلدان متطورة حقا، لما كان هناك عمل مهاجر وكثيف من هذه البلدان الى بلدان النفط العربي.

٨- يتجاهل هؤلاء الظروف والمسببات السياسية التي سمحت بازدهار لهذه الدويلات، اي ظروف الحرب الباردة وقرار المركز الامبريالي بخلق "عينات" منه مدعومة باستمرار.

بعد هذا ينتقل الكاتب الى اقتراح علاجات لمآزق دول الاعشاش على ضوء الازمة الاقتصادية العالمية التي بدات مع سبعينيات هذا القرن ولا تزال، مسترشدا بنموذج آرثر لويس الوارد آنفا، مثل: (ايجاد بنية تحتية ومؤسساتية قوية ومتكيفة مع البيئات المتقلبة، استبدال التخطيط لخمس سنوات بموازنات سنوية اقل تشددا، انظمة حوافز اكثر عملية، وقابلة لصنع القرار لا مركزيا على مستوى المشروع العام او الخاص، تعديل مستمر طبقا لمتطلبات السوق العالمية، تطوير استراتيجيات بهدف امتلاك التكنولوجيا العالمية ونشرها وتطبيقها، قاعدة تعليمية تركز على المناهج الموجهة نحو التكنولوجيا، تاسيس الجامعات ومعاهد البحث بالارتباط مع المشاريع القومية والمجتمع الدولي، واطار عمل لسياسة اجمالية كافية".(ص، ١١)

لا شك ان اخذ تغيرات السوق العالمية بالاعتبار امر لا مناص منه، وخاصة اذا كان الاقتصاد ذا توجه تصديري، بل ان مثل هذا الاقتصاد "واقصد المصدر" سوف يجد نفسه في حالة من الركض وراء الاسواق اشبه بالركض وراء اسعار سوق الاوراق المالية، لا سيما اذا اخذنا بالاعتبار تغيرات الحالة الدولية اليوم.

ولكي اوضح، كانت فيها الولايات المتحدة ، وحتى وقت قريب، مستعدة لتصريف منتجات سنغافورة، لانها كانت معنية بازدهار سنغافورة لاسباب وغايات سياسية وايديولوجية. واليوم، فان الولايات المتحدة نفسها، قد لا تكون مضطرة الى ذلك اليوم بنفس النسبة، ليس بسبب انتهاء ما تسمى بالحرب الباردة، بل ايضا، لبروز عشرات الدول التي تطمح وتقوم بلعب دور سنغافورة من حيث تبني سياسة التصنيع المقود تصديريا، وانفتاح كنوز قوة العمل الرخيصة في اوروبا الشرقية امام حضارة الهمبرجر.

لذا تحاول دول سنغافورة وتايوان وكوريا وهونغ كونج ان تحل الازمة اليوم عن طريق التراكض بين اسواق العالم، وتفصيل انتاجها بما يتوافق مع الحالات السريعة لتغير الطلب العالمي، بل والانتاج ولو على اساس سنوي، وهذا ما يلاحظه الكاتب، وبهذا، يصبح المشروع الفرد ومهارة مديريه وخبرتهم في التسويق او الحصول على طلبيات، عنوانا او مدخلا للنجاح في هذه المرحلة، وربما "امل" النجاح. وهذه حالة مثالية لما اسميناه ب "اقتصاد تحت الطلب"، هذا ناهيك عن ان هذه الاستراتيجية تعني تفكيك المشروع الاقتصادي القومي الى مشاريع فسيفسائية، وهو تقسيم من شانه افقاد التماسك القومي للمحيط محتواه، وفي هذا حالة من تجدد التبعية ورفعها الى اسس بارقام خيالية، وتخليد تبعية المحيط مع تماسك اكثر للمركز. ولكن، باستثناء محاولات ايجاد اسواق جديدة للدول الاعشاش هذه، او الحصول على طلبيات جديدة، فان تجاوز المشكلة ليس عملية سهلة، وهذا يرجعنا الى النقاط الاخرى في سيناريو الكاتب، مثل الحديث عن حيازة التكنولوجيا المتقدمة، وهو الامر الذي لايسمح به المركز، ولم يسمح به حتى اليوم (سيفاناندان ١٩٨٩). وبهذا المعنى، فاننا نعود الى اصول موضوعة التبعية، او تخليد التبعية، والتي لن تسمح بنقل التكنولوجيا المتقدمة الى المحيط او التوابع المقربين، والتكنولوجيا المقصودة هنا هي السلع الراسمالية الانتاجية عالية التكنولوجيا. أن شروط النجاعة التي يطرحها الكاتب، سيان كانت ادارية او ذات علاقة بالتكيف والتوافق والتغير السريع طبقا لمتطلبات السوق،

لا يمكنها ان تصمد امام المنافسة الشرسة من دول اكبر وذات اقتصاد تحت الطلب . اي اذا ما قارنا قابلية البرازيل مقابل تلك التي لسنغافورة. هذا ناهيك عن التكتيك السياسي الذي قد تتبعه دول المركز لتحطيم دولة من المحيط وذلك بالضغط بعدم الشراء منها وليس بالحرب العسكرية. ومثال على هذا الصناعات البتروكيماوية في الخليج العربي. "لقد اشترت الولايات المتحدة سكرا من البرازيل عام ١٩٧٥ بقيمة ١٠٠ مليون دولار، ولكن قررت في العام التالي ان لا تشتري من البرازيل غراما واحدا من السكر، وقررت شراء ثلاثة اضعاف ما كانت تشتريه من الفلبين "(بينيت وجورج ١٩٨٧:٣٦).

هذا هو شرك السوق الحرة وتحرير التجارة، والتي هي في النهاية تحرير المركز في تحطيم اقتصاد المحيط عبر علاقات تبعية خطرة.

ان النمط او المستوى التصنيعي الذي يطرحه الكاتب وخاصة بالمواصفات المطروحه، نمط متغير وسريع لصناعات تجميعية (وهذا ما يقترحه لفلسطين مثل الصناعات الميكانيكية والكهربائية-انظر لاحقا) يسهل مغادرتها مع كل مفاجأة محتملة. وهذا ينسجم مع التقسيم العالمي للعمل، حيث تبحر دول المركز في استراتيجيات تصنيعية ثابتة ومتوازنة، فارضة على المحيط التكيف والتكيف المستمر مع هذه الاستراتيجيات وهذا الشكل الاكثر حداثة للتبعية.

وحين يطبق الكاتب نموذجه على فلسطين فانه يعتمد على عوامل تؤكد اطروحتنا في "اقتصاد تحت الطلب"، فهو يرى ان الموجودات الفلسطينية هي قوة العمل المدربة وذات الخبرة، والموارد الراسمالية الموجودة لدى اصحاب العمل الفسطينيين على مستوى العالم، بما في ذلك خبرة هؤلاء التسويقية.(ص، ١١)

لكن لا هذه ولا تلك يمكن ان تكون ميزة مقارنة ومضمونة لفلسطين، فيمكن ايجاد قوة عمل ماهرة في بلد آخر وباجرة اقل، كما ان كون شخص ما فلسطينيا لا يعني انه سوف يستثمر راسماله في فلسطين

وليس في جنوب افريقيا، هذا اضافة الى ان الخبرة التسويقية للمشروع الاقتصادي القومي ليست كتلك التي قد تتسنى للمشروع الفردي الواحد، بمعنى ان الموقف السياسي لدول المركز من بلد معين لا تثنيه ابدا المهارة التسويقية عند الخبراء (انظر بينيت وسوزان جورج، ١٩٨٧).

هنا يعود الكاتب الى الارتكاز على نموذج "آرثر لويس" في التكامل الاقليمي، مشيرا الى هذه الامكانية بالنسبة الى الفلسطينيين في الوطن العربي دون ان يغفل التحذير من التجارب العربية التي خيبت الآمال في هذا المجال.(ص، ١٢)

وهنا لا تفوتنا الاشارة، الى ان التعاون الاقليمي العربي في نطاق التجزئة لن يرقى عن كونه تعاون الاتباع، متجنبا اي مس بعلاقة كل تابع مع المركز. كما ان الكاتب يطرح هذه العلاقة في نطاق التجزئة والتبعية، ولذا فهو محق في تشاؤمه. وهذا يعني ان المدخل الطبيعي في هذا الصدد هو المشروع الاقتصادي العربي الموحد وليس تعاون الكيانات التابعة. فبدون المشروع الموحد لا يكون هناك حق للفلسطينيين في ان يطالبوا اي بلد عربي ينتج سلعة بديلة لتلك التي تنتجها فلسطين بان يوقف انتاجه لتسويق المنتج الفلسطيني. وبعبارة اخرى، فان مكاسب ومنافع الوحدة تتطلب التضحية بمصالح الطبقات المستفيدة من الاقليمية. وهنا يجدر التفريق بين الاضطرار للتبادل الكسول مع البلدان العربية في الاوضاع المعطاة للاقتصادات العربية، وبين الاقتصاد العربي المتحد.

وفي هذا الصدد يتساءل الكاتب عن امكانية تسخير الالتزام العربي بالقضية الفلسطينية لفتح الابواب امام المنتجات الفسطينية؟ (ص١٢)

ولكن، من قال ان منتجات تنتجها شركة متعدية القومية في الضفة الغربية هي منتجات فلسطينية، وكيف يمكن مطالبة العرب ان يلتزموا بهذا قوميا، اي بتعميم الاستغلال قوميا في هذه المرة، حيث يتم استغلال العامل الفلسطيني والسوق العربي لاكمال دورة الربح للشركة

الاميركية، التي تنهب هذا الربح المزدوج الى بلادها؟ ثم اذا ما تمت تسوية على الطراز الاميركي، وتم اعتراف الدولة الفلسطينية باسرائيل، فما هي الالتزامات القومية التي يمكن للاقليمية الفلسطينية ان تطالب العرب بها؟

بعد هذا يرى الكاتب ان البنية الاستيرادية للعالم العربي سوف تسمح بتصدير منتجات فلسطينية جيدة الصنع.(ص ١٢)

الا ان هذا ايضا ليس بالامر الاكيد، وان كانت الصناعات التي يطرحها الكاتب خفيفة ومتغيرة وسهلة المغادرة كما ورد في نموذجه. فليس من الصعب على العربية السعودية ان تنتج اثاثا فاخرا، وخاصة عند تدهور عائدات النفط، كما انه ليس صعبا على مصممي الازياء اللبنانيين ان ينافسوا الفلسطينيين في بلدان النفط. وهنا لا يكون الحديث عن الالتزام عبر علاقات الاقليمية وانما عن الالزام عبر علاقات تقسيم العمل على النطاق القومي.

وفيما يخص فرص التسويق، سيان من بلدان الاعشاش بشكل عام او من المناطق المحتلة بشكل خاص، يصبح موقف الكاتب اكثر حراجة وتناقضا عندما يطرح مسالة تزايد الميل العالمي نحو الحماية. فلا شك ان الكاتب قد اشتق نموذجه من بين انياب الحماية المتزايدة نفسها حيث دعا الى اقتصاد متغير بسرعة ودعا الى ان يتحرك كل مشروع وحده، وليس على اساس قومي، اي دعا الى فكفكة اقتصاد الاعشاش، الا ان دول المركز وهي تفرض الحماية لا تنسى هذه الاعتبارات، بل سيصبح الامر اكثر سهولة عليها؛ حيث تتعاطى مع المشروع الواحد دون التزامات اخرى تجاه اقتصاد البلد ككل. اما على صعيد العلاقة العربية بفلسطين، فان مشروع الحماية، اذا ما طبق عربيا بشكل فعلي، وهذا مستبعد بانظر الى لالبنية الحالية، فانه سوف يحاصر الاقليمية عربية كانت ام فلسطينية، ويقود الى تكامل اكبر.

ثم يورد الكاتب ثلاثة انواع من الصناعات يرى انها تستحق الاهتمام في الدولة الفلسطينية وهي :"الصناعات الزراعية، والصناعات المتعلقة بالبناء، والصناعات الكهربائية والميكانيكية التي تمتلك طاقة كامنة معتبرة لايجاد آثار ارتباطية داخلية وعبر قطاعية".(ص١٢)

ومع ان الكاتب يطرح اهمية هذه الصناعات للاسواق المحلية والاجنبية، ومع انه لا يغفل التصنيع الزراعي، الا انه لم يشر اصلا الى اهمية التركيز على القطاع الزراعي نفسه قبل الحديث عن التصنيع الزراعي، وهذا على اية حال موقف منسجم مع نموذجه الذي لا علاقة له بالتوجه الاكتفائي وانما بالتصنيع التابع. هذا التصنيع الذي ليس لديه ما يقوله لكفاية الحاجات الاساسية.

اما الصناعات ذات العلاقة بالبناء، فلا نعتقد ان هناك ما هو ابعد من حجارة البناء في هذا المجال، والتي ليس شرطا ان تستوردها دول عربية ما لم تكن هناك صيغة تعاون اقتصادي على اساس وحدوي. اما الصناعات الكهربائية والميكانيكية، فهي على الارجح صناعات تجميعية لا توجد فيها مزايا خاصة بحيث تغري بلدانا عربية باستيرادها.

اما الملاذ الاخير الذي يلجأ اليه الكاتب فهو الدعم، تلك الافة التي رافقت اقتصاد الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨، على شكل مساعدات وكالة الغوث، ثم بعد ١٩٦٧ على شكل تحويلات الاردن ودول عربية واللجنة المشتركة ثم المنظمات غير الحكومية. وهو الدعم الذي لم يسفر الا عن تعميق نفسي "لايديولوجيا الدعم" من اجل الاستهلاك على حساب التوجه الانتاجي. الا ان الكاتب يرى في الدعم هذه المرة خشبة الخلاص بل "والاقلاع" للاقتصاد الفلسطيني. ولا يجد الكاتب مبررا للاعتقاد بامكانية توفر هذا الدعم الا لان مسلكا كهذا هو من خصائص الدول المجاورة لفلسطين.

ان هذا الاعتقاد غير كاف لكي يقام عليه اقتصاد بلد مستقل حديثا، بل ان من الخطر ان يحدث شيء من هذا القبيل. وعلى اية حال، شاء الكاتب ام ابى، فان دولة فلسطينية في الضفة والقطاع، لا يمكن ان تجد نفسها الا من خلال العمق والارتباط بالعمق العربي، ولن يكون بوسع مهارة الفلسطينيين في التسويق او انتشارهم في العالم، او مستواهم التعليمي العالي، الا ان تضيف رتوشا لتجميل اقتصاد تحت الطلب، وليس اقتصادا انتاجيا يحمل على اكتافه بقوة حاجات شعب مستقل.

==========

×) عادل الزاغة، احد المحاضرين في كلية الاقتصاد بجامعة بيرزيت، وموفد الى امريكا للحصول على الدكتوراة باشراف فايس.

الباب الخامس

التنمية بالحماية الشعبية
نموذج تنموي مقترح

كما اشرنا في مواضع عدة من هذا الكتاب، فان معالجة موضوعة التنمية لا تنحصر في التجريدات النظرية فقط، ولا في التطور التاريخي للنظام الاقتصادي الراسمالي العالمي، ولا في النظام السياسي العالمي الذي ربما هو اليوم قيد الاحتمال.

ان الامر ابعد من هذا كله، رغم اهمية هذا كله. فالامر الهام هو خدمة الهدف الاساسي للدراسة وهو ادراك وتحديد وبلورة ممكنات التنمية التعاونية وصولا الى الاشتراكية، لا سيما ان التنمية الراسمالية غير مناسبة ولا ممكنة في العالم الثالث.

فطالما ان التنمية الراسمالية على طريقة ما تم في المركز، غير ممكنة، وطالما ان الراسمالية في المحيط عامة والمناطق المحتلة خاصة لم تعد "بموجب التقسيم العالمي المتجدد للعمل" اكثر من ميكانيزمات لتعميق وتخليد هذا التقسيم، والذي يعني عمليا وموضوعيا تطورا متسارعا للمركز وتخلفا للمحيط، تخلف قاد الى خلق العالم الرابع، عالم المديونية والمجاعة بدل ان يخلق على الاقل عالم النمو بالمفهوم التحديثي، طالما يحدث هذا كله، فلا بد من تنمية تتجاوز الراسمالية. بل تنمية تتلافى السقوط في مأزق التحكم الراسمالي. واذا كان المركز الراسمالي قد احتجز تطور العالم الثالث اما بالنهب في مرحلة هيمنة الراسمال التجاري، ومن ثم بالتبادل اللامتكافىء، فانه يقوم اليوم باحتجاز تطور الوطن العربي بالقوة العسكرية التي تنبىء باحتمال استخدام القنابل النووية ضد العراق الذي يحاول اليوم بلورة دولة عربية مركزية متحكمة بالثروات العربية. وكل ما يبرر به المركز هجومه الوحشي على العراق هو الادعاء بالحفاظ على حكومة الكويت. وفي هذا كم هائل من النفاق والكذب. فكل ما في الامر هو اصرار المركز الامبريالي وتوابعه بما فيها جاريته الجديدة في موسكو، على ابقاء ثروات العرب في ايدي المركز الامبريالي..

ان بيت القصيد هنا هو، ان المركز لن يسمح للمحيط بالتطور، وان تجارب العالم العديدة تؤكد ذلك، ولا حاجة لاحد ان يحاول تجربة شديدة الوضوح والفشل. هذا ناهيك عن ان المركز بعد سقوط البروقراطيات الشرقية قد فرض شكلا جديدا للتقسيم العالمي للعمل، لا يتلخص فقط بالتبادل اللامتكافىء واحتكار التكنولوجيا، وغيرها ، وانما اضيف لها الاستعداد الفاشي على مستوى النظام الراسمالي العالمي الذي قد يتخذ حالة (نظام سياسي عالمي). هذا النظام السياسي الفاشي، يبلور نفسه في محاولة سحق العراق لكي يقتلع اية تجربة عربية لتجاوز التبعية. وباعتبار ان التنمية عملية حية ومتجددة، فلا بد اذن ان تأخذ كل ما يدور حولها بالاعتبار. وما يدور في العالم اليوم رهيب، وليست رهبته المقصودة هنا في تساقط انظمة البروقراطيات التي كانت تقبض على انفاس اوروبا الشرقية، وخاصة في موسكو، وانما في تماهي مصالح الطبقة الحاكمة مجددا في موسكو مع مصالح نظيرتها الراسمالية المتقدمة في الغرب. اما خطورة هذا التماهي فتكمن في تبلور حلف طبقي فاشي على الصعيد العالمي يضم برجوازية المركز كسيد، وبرجوازية اوروبا الشرقية كدرجة وسطى، وبرجوازية العالم الثالث كاداة.

وربما لا يهمنا في هذا المجال كل هذه التطورات، لولا ان هذا التحالف البرجوازي على الصعيد العالمي هو الذي سوف يقوي ادوات المركز في احتجاز تطور المحيط. ومن هنا يغدو نموذجنا في التنمية بالحماية الشعبية اكثر لزوما واهمية.

لن يحتوي هذا الباب على مسح بالنظريات التنموية لضيق الوقت والمجال، كما انه يفترض ان يكون القارىء المهتم بهذا الامر قد اطلع، او سيحاول الاطلاع عليها من مصادر اخرى.

كما اننا لن نحاول هنا تبني نموذجا "موديل" تنمويا جاهزا لتطبيقه على المناطق المحتلة، سيان كان نموذجا تنمويا لفترة "الكولونيالية او لدولة ما بعد الاستقلال. هذا مع لزوم الاشارة الى ان الدولة المستقلة ليست شرطا للنمو الاقتصادي المتوازن، كما انها ليست شرطا لتنمية

اقتصادية اجتماعية عادلة، بل ان العديد من دول العالم الثالث قد مثلت اداة لتعميق تخلف مجتمعاتها. ان من يستعرض النماذج التنموية الجاهزة، لا بد ان يخرج عاجلا وسريعا بالانطباع ان التنمية في المناطق المحتلة غير ممكنة لان مختلف هذه النماذج مبنية على الاستقلال، بما فيها نموذج "فك الارتباط" الذي يتقاطع معه هذا النموذج كثيرا. ان وجود احتلال طويل الامد يعني ضرورة تعدد انواع المقاومة بما فيها الشكل التنموي، وهذا يعني انه طالما كانت المقاومة العسكرية والسياسية ممكنة فلماذا لا تكون المقاومة الاقتصادية ممكنة؟ والمقاومة الاقتصادية هنا هي بالحماية الشعبية للاقتصاد وليس بالتكيف والانخراط على طريقة دعاة نموذج سنغافورة.

ولا يخفى ان هذا النموذج المقترح، وان كان في جوهره نموذجا تعاونيا واشتراكيا، فانه اذ يحاول زج الشعب باكمله(والمقصود هنا الطبقات ذات المصلحة المشتركة في التنمية والتحرر القومي والاجتماعي)، فانما يفعل ذلك، تجاوبا مع شروط ومتطلبات المرحلة، الى ان يصل الشعب نفسه الى صياغة وانتاج وتبني منهج تنموي محدد ومشترك فلا يمكنك الحديث عن تنمية بالحماية الشعبية في حين تفرض على الشعب قالبا جاهزا.

وهنا اود اضافة توضيح آخر(سوف تدينه تفاصيل البحث لاحقا)، وهو ان الاسس العامة للتنمية بالحماية الشعبية تؤكد دور مختلف الطبقات الاجتماعية ذات المصلحة والافق الوطنيين في العملية التنموية كما هو دورها، او قياسا، ان شئت، على دورها في العملية الكفاحية الوطنية. أما الاسس الخاصة لهذا النموذج المقترح فهي التي تركز على اهمية الجانب التعاوني والاشتراكي، الذي بشكل خاص. وهذا وذاك، حيث يتم جمعهما معا يشيران الى ما معنى التنمية (بالحماية الشعبية)، وليس بحماية طبقة واحدة. هنا تجدر الاشارة، الى ان الاقتصاديين الذين يرفضون اية امكانية للتنمية بدون دولة هم في الحقيقة اقتصاديي دول، يؤمنون بوجود وتطبيق نماذج او موديلات تنموية جاهزة. ولا غرابة ان يقف هؤلاء الى موقف مضاد للتنمية بالحماية الشعبية لانها لا تنتظر الدولة،

ولانها تشرك الجماهير في العملية التشغيلية سياسيا وانتاجيا ودمقراطيا. وفي هذا الاشراك ضمان معين بأن يكون من الصعب على بروقراطية الدولة "تجريد" هذا النموذج من جوهره وتحويل النموذج الاقتصادي الى بنية تبعية.

وعليه، فان الحماية الشعبية للاقتصاد ليست ضد الاحتلال وحسب، بل ضد الدولة اذا اختارت التبعية. بل ان هذا النموذج، يمكن ان يطرح للعمل حتى بوجود دولة، لانه يتجاوزها، اي ان طرحه لم يتم لان الدولة غائبة. واذا لم تطرح التنمية بالحماية الشعبية للتناول والتنفيذ، فانها تكون قد اخلت السبيل للتحديث الراسمالي على طريقة تنمية "الاعشاش" في سنغافورة.

وهنا تجدر الاشارة الى ان دعاة سنغافورة هم في احسن الاحوال على طريق "تعميق ظاهرة التعاقد من الباطن القائمة بين اقتصادنا ونظيره-وسيده- الاسرائيلي" وهذا يعني تقويض الاستقلال بالتبعية المسبقة قبل حصوله. لان هذا النموذج يعني اقامة صناعات في الدولة الفلسطينية مرتبطة بشبكة علاقات تبعية من درجتين:

الاولى: الارتباط بالشركات الاسرائيلية التي تكون شركات في المناطق المحتلة امتدادات لها.

الثانية: ترتبط الشركات في المناطق المحتلة عبر "امهاتها" في اسرائيل بالشركات متعدية الجنسيات، وبذا يتم استحلاب الفائض من القوة العاملة في المناطق المحتلة ، او الدولة، عبر هذه الشركات. وهنا، وبالاضافة الى تسخير الطبقة العاملة ومعظم الطبقات الاجتماعية لصالح هذه الشركات، فان سؤالا آخر يقف على قمة الاجندة وهو: اذا كانت النتيجة على هذا النحو، فاين هو الاستقلال الذي يجري الحديث عنه؟؟. هذا اضافة الى ان الراسمالية الفلسطينية بمختلف مستوياتها وشرائحها هي اكثر من يعرف ان التصنيع بالتعاقد من الباطن والقائم حاليا، والتصنيع الموجه للتصدير والذي يجري العمل من اجله، هما الاداة الفعلية لاستمرار التبعية لاسرائيل.

ونظرا لان الاستقلال امر في "علم الغرب -علم اميركا خاصة" فان الحديث عن الدولة الفلسطينية كتحصيل حاصل امر ليس من العلمية والواقعية بمكان، ولذا، فقد اهتم نموذج التنمية بالحماية الشعبية بان يتلاءم مع حالتي وجود الاحتلال وانسحابه، بل هو بشكل خاص لفترة وجود الاحتلال كفترة "ربما نسميها انتقالية"، كما يحوي هذا النموذج امكانية استمراره وتطوره في حالة "الاستقلال" لانه مرتكز على الحماية الشعبية حيث تظل هذه حماية لآليته الرئيسية التي تدافع عنه وتطوره.

التشوهات المعيقة للتنمية بالحماية الشعبية

لا بد هنا من الاشارة الى السمات العامة للتشوه الاقتصادي في المناطق المحتلة، لان في هذا مقدمة للتصحيحات والتغييرات التي سوف يتم طرحها لاحقا.

الا ان هناك امرين اساسيين لا بد من التعريج عليهما ، وهما واحد متعلق بمرحلة ما قبل الانتفاضة والآخر بالانتفاضة نفسها.

بالنسبة لفترة ما قبل الانتفاضة، فان تخلف الفهم الاقتصادي والاجتماعي للكفاح الفلسطيني صب كل الجهد في نطاق المسالة السياسية، وبالتالي لم يحصل تمفصل بين الاشكال (المتكاملة والمترابطة بالضرورة) للنضال الوطني، اي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الى جانب السياسية. ولذا، فقد نشأ خلل اساسي في البنية الاجتماعية الطبقية في فترة ما قبل الانتفاضة، وذلك نظرا لعدم التمفصل المذكور، وتجلى الامر على النحو التالي

شبكتان من المصالح الطبقية:

فقد تبلورت في فترة ما قبل الانتفاضة حالة من اندماج شرائح طبقية معينة من المناطق المحتلة بالبنية الكولونيالية الاسرائيلية في هذه المناطق ، تجلت في شريحة الكمبرادور، وسماسرة العمل والمتعاقدين من الباطن، كمستفيدين مباشرة من العملية الكولونيالية.

اما بقية الطبقات الاجتماعية فقد غدت تابعة للاقتصاد الاسرائيلي بنسبة او اخرى، وبدون ما رغبة منها، فقد كانت نسبة تقارب ٤٠٪ من قوة العمل المحلية تعمل في مواقع الانتاج داخل الخط الاخضر، كما اعتمد الصناعيون المحليون على مواد خام من اقتصاد الاحتلال، والمصدرون على قنواته، ....(سمارة ١٩٨٩-ج).

وبالمقابل تكونت شبكة شبيهة في اسرائيل بناء على هذا الوضع، منها اصحاب المصانع الذين ينتجون للبيع في سوق المناطق المحتلة، وتجار التسويق الاسرائيليين، ومستوردي المواد الخام والسلع الجاهزة من الخارج، وحتى اجهزة الادارة المدنية والحكم العسكري ....(سمارة ١٩٨٩-ج).

الحلقات الاقتصادية للانتفاضة:

وهذا هو الامر المتعلق بالانتفاضة والذي كان في الحقيقة، نفيا، وان كان غير مباشر لشبكة الطبقات المذكورة اعلاه.

وقد قسمت هذه الحلقات في مقالة (الاقتصاد الآخر للانتفاضة- اقتصاد الطبقة، ١٩٨٩-ج) الى :

أ- فترة المقاطعة العفوية لمنتجات الاحتلال، والتي جوهرها تقليل الاستهلاك عموما بما فيه منتجات الاحتلال بدافع الحذر مما هو آت، وغير معروف.

ب- فترة قرار مقاطعة منتجات الاحتلال بشكل مسيس وواضح.

ج- فترة الاستثمار الشعبي، حيث كانت هبة الطبقات الفقيرة للاستثمار في الانتاج المنزلي بمختلف تنوعاته. فقد استثمرت هذه الجماهير ما بوسعها استثماره من مدخراتها (ولعل هذا ما يفسر للسيد القارىء، لماذا لم يركز البحث على دور الطبقات غير الراسمالية لا عتقادنا بانها قد حاولت ذلك أصلا، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، لان الازمة الاقتصادية وتآكل المداخيل فكيف بالمدخرات قد ارهقتها ماليا بالتحديد. وهذا ما يبرز مطلبنا من الراسمالية للاستثمار لانها الكاسبة من المقاطعة ولان الفائض متحصل لديها. ولهذا ايضا اثرنا مسالة اعادة توزيع الفائض،

والافضل بالاجماع الشعبي وفي نطاق التنمية بالحماية الشعبية.
د- كان يجب ان تكون الحلقة الرابعة هي قيام الراسمالية بالاستثمار لا سيما وانها ربحت كثيرا بسبب المقاطعة لكنها لم تفعل ذلك. وهذا شل الانتفاضة اقتصاديا.(سمارة،١٩٨٩-ج).
ولذا، كانت الحلقة الخامسة تدهور الدينار الاردني وهجمة الاحتلال الاقتصادية بكل اشكالها.

وهذا ما شدد من اهمية طرح نموذج التنمية بالحماية الشعبية من جهة، واثارة مشكلة اعادة اقتسام الفائض وطنيا من جهة ثانية (انظر لاحقا).
١- التشوه بالمستحدث: رغم ما تعلمناه من تجارب الشعوب، ومن تجربتنا المحلية رغم حداثتها، الا ان نظرة الكثيرين منا الى التنمية ما تزال شكلية وتسطيحية. هذا ما نراه على الاقل لدى المؤسسات التنموية القائمة حاليا. فمن السهل على تلك المؤسسات ان تعين ايا كان ليصبح "خبيرا في الشؤون التنموية" فيعطي القروض، ويكتب المقالات، ويعقد الندوات....الخ.

وفي احسن الاحوال، فان ما يتم هو تعبئة مؤسسات التنمية بكوادر من ذوي التوجه التحديثي دون مراعاة ان ما هو مطلوب في المناطق المحتلة ليس المستحدث وانما التنموي. فالمستحدث يعمل بهدف تحقيق مصلحته الفردية، ولذا يغرق الاقتصاد في تعاقدات من الباطن مع الشركات الاسرائيلية، او يعمق النهج التصديري على حساب كفاية الحاجات الاساسية للشعب. وفي كل هذا يضع قوة العمل تحت اقصى استغلال ممكن، وهو الاستغلال الذي يفيده ويفيد الاجنبي وحدهما. اما التنموي فيعمل من اجل بناء الاقتصاد الوطني وتلبية حاجات الناس، ولا يعدم فرصة للمشروع الخاص اذا ما صب في نطاق الاسس العامة (على الاقل) للتنمية بالحماية الشعبية(أنظر لاحقا).

يرى المستحدث الحياة الانسانية من خلال حياته او عمره الشخصي، اما الفترات الزمنية القادمة والممثلة في اجيال اخرى فلا تعنيه، في حين يرى التنموي الحياة من منظور انساني، من منظور التنمية للشعب،

والذي لا حدود لحياته.

ولان ما تم في المناطق المحتلة هو تحديث وليس تنمية، فان النجاح الاقتصادي كان من حظ بعض المشاريع الفردية والتي يدخل معظمها في تعاقدات من الباطن.

٢- التشوه الانتاجي: ويتجلى في عدم انتاج المجتمع ما يكفيه من الحاجات الاساسية، في حين يتم الانتاج من اجل التصدير، كما ان الكثير من المواد الخام المنتجة محليا لا يتم تصنيعها بل تشترى على شكل منتجات مصنعة من الخارج، مثل المربيات والمخللات، والعصير الطبيعي، والفواكه المبردة واللحوم المجمدة (سمارة، ١٩٨٨-أ:ص ٦٤ وما بعدها).

ولان الاهتمام الانتاجي تركز في مشروعات التعاقد من الباطن، والتوجه التصديري، فان نسبة انتاج الحاجات الاساسية في الاقتصاد المحلي قد تراجعت كثيرا عما كانت علية قبل ١٩٦٧.

٣- التشوه بالتبادل: حيث تتدنى المبادلات بين كل من الضفة والقطاع، كما يتدنى التبادل بين منطقة واخرى في الضفة الغربية، وفي الحالتين يجري التبادل مع الاقتصاد الاسرائيلي، او يتم التركيز على التوجه التصديري للتبادل. وفي حين يجب التركيز في التبادل الخارجي "عند كونه ضروريا" مع البلدان العربية لان في هذا اقترابا من التبادل المتكافىء (سمارة ١٩٨٩-أ) مقارنة بالتبادل مع مركز النظام العالمي، فان التوجه الجاري حاليا هو التصدير الى المجموعة الاوروبية.

٤- تشوه علاقة معادلة العمل راسمال: ان معادلة عمل راسمال، هي معادلة راسمالية يقصد بها "على مستوى البلد الواحد" قيام الصناعة المحلية بتشغيل قوة العمل المحلية، مع بقاء مدى مقبول من البطالة. وبعبارة اخرى ان يتم استغلال الطبقة العاملة من قبل وعلى يد الراسمالية في نفس البلد. وهنا يجري استغلال الطبقة العاملة من منظور ابقاء فائض القيمة المعتصر من جهدها داخل البلد لتحقيق التراكمين الاولي والموسع

وبالتالي التقدم الاقتصادي. اما في حالة المناطق المحتلة، فحتى هذه المعادلة المختلة "اجتماعيا واخلاقيا" غير قائمة، بل يتم فسخ العمال والراسمال عن بعضهما حيث يعمل ما يقارب ٤٠٪ من قوة عمل المناطق المحتلة داخل الخط الاخضر، كما ان عشرات الالاف من العمال يهاجرون الى الخارج وهم في المكانين ينتجون ما تحتاجه البلدان التي يعملون فيها وليس الحاجات الاستهلاكية لبلدهم. وبذا تنفك المعادلة ولا تحصل فرصة لتفعيل "حتى" الماكينة الراسمالية في المجتمع. وهذا ينبت في الذهن مسالة هامة، وهي ان المنظرين لنموذج سنغافورة وتايوان، سوف لن يغيروا هذه المعادلة المفكوكة، بل سوف يلحمون قوة العمل المحلية وهي داخل البلاد بالراسمال الاجنبي الذي يقوم الراسمال المحلي فيه بدور السمسار والشريك الصغير لانتاج الحاجات الاستهلاكية لبلدان اخرى وليس للشعب محليا(انظر تفصيل هذه النقطة لاحقا).

٥- تشوه البنية الاساسية: ويتضح هذا في شبكات الطرق غير المناسبة، ومواقع المناطق الصناعية في المدن، وعدم وجود مركز صناعي ليشكل نقطة جذب اقليمية(جذب على مستوى الاقتصاد المحلي،اي اقاليمه)، ووجود العديد من المصانع خارج المناطق الصناعية، وعدم توفر خدمات هاتفية ، وضعف الشبكات الكهربائية وكثرة انقطاع التيار، وعدم وجود طرق زراعية وشبكات تسويق زراعي ثابتة وغير خاضعة للتجار، واحتكار النقل والتصدير الى الاردن بواسطة عدد محدود من اصحاب الامتيازات من كبار التجار الذين هم انفسهم مالكون كبار للاراضي.

٦- التشوه النفسي بالدعم: لقد اقيم النظام الاردني على الدعم المقدم من بريطانيا منذ عامه الاول، ومع هزيمة ١٩٤٨ وضم الضفة الغربية الى الاردن شمل هذا الدعم الضفة ايضا. الا ان الدعم الذي خصص للفلسطينيين كان الدعم المقدم من وكالة الغوث. وهنا تجدر الاشارة الى ان هذا الدعم "لكل من الاردن واللاجئين" كان دعما تخديريا، فلا هو صفر لكي يعتمد البلد على ذاته، ولا هو دعم على نطاق واسع (بهدف خلق امبريالية رثة -اسرائيل) (او خلق نموذج -للفرجة- ضمن نطاق الحرب الباردة -سنغافورة). وعليه، فقد ظل هذا الدعم في نطاق ابقاء الاردن ثم

المناطق المحتلة لاحقا، بعد ١٩٦٧، معتمدة على الدعم من الاردن ووكالة الغوث واللجنة المشتركة ومنظمة التحرير الفلسطينية وبلدان اوروبية ومنظمات اجنبية غير حكومية، ومقودة لمصدره.

هذا الدعم المختل، قاد عمليا الى خلخلة في النزعة الانتاجية والاستثمارية في المناطق المحتلة، واصبح المواطن بانتظار الحصول على حصته من الدعم، كما قاد هذا الى الكثير من انعدام الثقة الداخلية بسبب وجود فئة "تتحكم بالدعم اما لصالحها او تحابي في توزيعه". كما ان الدعم الذي وصل الى ايدي الناس لم يكن المقصود به استثماره انتاجيا، وانما انفاقه على الحاجات الاستهلاكية والترفيه، مما زاد واردات المناطق المحتلة من الخارج، وقلل استهلاك المنتجات المحلية.

ولا حاجة بنا هنا الى الحديث عن ان الدعم لم ينفع البلد المدعوم، وشواهد العالم الثالث كثيرة. فقد حال الدعم دون استغلال هذه البلدان لمصادرها، وخلق حالة من اعتماد الشعب في معيشته على فتات السلطة مما ثبت السلطة في الحكم، وجمل وجه الامبريالية التي تسرق الكثير وتتصدق بالقليل.

ولعل المناطق المحتلة، كما اشرنا، حالة نموذجية على الدعم، لا سيما ان كل النقود التي تدفقت اليها طوال سني الاحتلال لم تخلف سوى مجموعات من (مافيا التنمية) بشقيها المحلي، وخاصة في الجمعيات التعاونية الكلاسيكية، والاجنبي في المنظمات الاجنبية وخاصة الاميركية.

٧- التشوه بتخزين وتهريب العملة:

قام الاحتلال باغلاق المؤسسات المالية في المناطق المحتلة في اعقاب حرب حزيران ١٩٦٧، مما قاد الى شلل في العملية التمويلية في هذه المناطق.

وعلاوة على ذلك، فان التوجه الاستثماري في هذه المناطق محدود ومشوه ذاتيا، وذلك بناء على عاملين اساسيين:

الاول: ميل المواطن الى الاكتناز (غالبا بالدينار الاردني)، وذلك ليس

بسبب ضعف الثقافة الاستثمارية وحسب، بل كذلك بسبب القلق الامني وعدم الاستقرار السياسي. وبغض النظر عن هذا او ذاك، فان النتيجة هي عدم اعطاء القرش المكتنز فرصة الدوران في العملية الاقتصادية. ويعني هذا غياب جزء من الفائض الذي انتجه المجتمع في فترة زمنية معطاة.

والثاني: ويتم بثلاثة وسائل اساسية وهي:

- تهريب الفائض الى الخارج، حيث يقوم الراسماليون المحليون بتحويل نسبة عالية من ارباحهم الى بنوك في الخارج ولا يبقوا الا على ما يمكنهم من اعادة دورة الانتاج
مجددا ولكن على نفس النطاق دون توسع يذكر، اضافة الى الاحتفاظ بما يتطلبه استهلاكهم الخاص.

- عدم ادخال المساعدات، ويتم هذا من خلال عدم قيام اصحاب المشاريع التي تلقت مساعدات من اللجنة المشتركة او مصادر اخرى بادخال هذه المساعدات الى المناطق المحتلة. حيث قام الكثيرون برصد المساعدات في حساباتهم في الخارج، في حين اعتبرت هذه المبالغ بمثابة مساعدات دخلت المناطق المحتلة. وبهذا المعنى، فان هذه المساعدات التي كانت في الاصل لصالح افراد وباساليب هدفها دعم افراد اغنياء اصلا، فقد ضن هؤلاء على الاقتصاد المحلي بالاستفادة من تشغيل هذه التحويلات والقوا بها في البنوك الاجنبية.

-او قيام المصدرين بابقاء ارباح صادراتهم في الخارج، بدل ان يدخلوها الى المناطق المحتلة. وهذا ما يتضح في عدم توسع المشاريع التي تصدر الى الخارج، وخاصة من حيث عدد العمال المشتغلين في هذه المصانع. وبهذا، يلعب المصدرون، ليس دورا في ربط الاقتصاد المحلي بعجلة التوجه التصديري وانما ايضا دورا في تفريغ هذه المناطق من الفائض المنتج في داخلها.

وهنا تجدر الاشارة الى مدى المبالغة في حجم خسائر المناطق المحتلة من استعادة العراق للكويت، (يقدرها البعض ب ٤٠٥ مليون دينار).

ولا ندري كيف قدر اقتصاديون محليون هذه الخسائر ب ٤٠٥ بدل ٤٠٠ مليون دينار مثلا؟!. فمن اين حصلوا على هذه الارقام الدقيقة؟.

ولو فرضنا ان المبالغ على هذا النحو، فلماذا لا تدفعوا ايها الاقتصاديون الامور الى نهايتها؟. فاذا كان التقدير الاسرائيلي لقيمة الصادرات الكلية من المناطق المحتلة عبر الجسور ١٠٠ مليون دينارا اردنيا، اي ان هذا هو المبلغ المسجل، واذا صح قول المبالغين بان قيمة هذه الصادرات اكثر بكثير، فان هذا لن يغير من الامر شيئا ذا بال.

اي ان هؤلاء المصدرون يحملون انتاج قوة العمل المحلية الى الخارج، ويرصدون الارباح في الخارج بدل ان يعيدوها للاستثمار محليا. وعليه، فان ما تضرر اساسا هو نسبة تزايد ارصدة هؤلاء، اما الاقتصاد المحلي فهو خاسر لهذه المبالغ على كل الاحوال.

بل ان عدم تصدير (بعض) المنتجات سوف يبقيها في المناطق المحتلة باسعار افضل لسكان المخيمات.

وينطبق هذا ايضا على مشاريع التعاقد من البالطن حيث نسبة الربح الاساسية هي للاسرائيليين المشاركين في هذه المشاريع.

٨-التشوه بالاجانب: لو رجعنا الى ستينيات القرن الماضي، وقارنا الهجمة الاوروبية على فلسطين، والممثلة في ارسال البعثات التبشيرية وما انفقته من اموال لزرع ادوات ايديولوجية للروح الغربية الشريرة في هذه البلاد، ولو قارنا هذا بالهجمة التنموية الغربية في الوقت الحالي لراينا بينهما خيطا مشتركا، هو اخراج الفلسطيني من جلده اذا لم يكن بالامكان اخراجه من ارضه.

اما اخراج الفلسطيني من جلده، فيتم كما يلي:

- بعثرة الاموال على نخبة معينة من المستخدمين لتشويههم.
-تمويل مشاريع فاشلة
-استخدام مختلف ذوي الخبرات السلبية (كخبراء) وكل هؤلاء ذوي انتماء تحديثي ولا علاقة له بالتنمية، هذا ناهيك عن تمرسهم في خدمة

انظمة الحكم بما ينطوي عليه ذلك من فذون السلب والنهب.
- اما على قمة الهرم، فتقف مجموعة من الاجانب، والذين على الاغلب، لا يجهلون التنمية وحسب، بل والاقتصاد الراسمالي ايضا. وان عرفوا الاقتصاد، فهم لا يعرفون عن الاقتصاد الفلسطيني شيئا، وان عرفو عنه، فلا انتماء لديهم الى هذا الشعب، بل هم نماذج صغيرة وفردية على المستعمرين.

ولكن، المهم في الامر، اننا حين نضع هؤلاء المستعمرين مع بعضهم، ونضع الى جانبهم "خبراء التحديث المحليين ذوي الخبرة في خدمة الملوك، وتعاونيات الحكومات"، وبعض الموظفين الجدد الذين فتكت بهم التجربة فتم "خصي" الروح الشرقية الطيبة فيهم، حين نضع هؤلاء معا، نجد امامنا سدا يحتجز التنمية.

٩- التشوه بايديولوجيا اللجوء - التعليم -الهجرة: تشترك هذه مع موضوعة الدعم، حيث يرتد جذرهما المشترك الى عام ١٩٤٨، حيث تحول معظم الشعب الفلسطيني الى لاجئين، مجردين من مختلف اشكال الملكية. هذا التحول الحاد في وضع اللاجئين انبت في الاذهان اهمية التعليم كسلاح اوحد لمواجهة الجوع والضياع.
وقد ترافق مع تلك الفترة انفتاح مجالات العمل لدى "عربان " النفط فاكتملت المعادلة باطرافها، اللجوء والتعليم والهجرة الى ارض النفط.
اما اهمية هذا الامر لموضوعنا، فهي ان اللاجىء حيث تحدوه سياسيا ايديولوجيا العودة، ويؤرقه يوميا خطر الجوع، فانه لن يتردد في الهجرة للعمل بشهادته، وبهذا فقدت المناطق المحتلة الكثير من المؤهلين الذين كان بقائهم سوف يسد فراغا هاما في العملية التنموية، او الاقتصادية عموما. لا سيما وان الهجرة لم تقتصر على ابناء اللاجئين وحدهم.

١٠- التشوه بانعدام التمفصل

لا يشكل انعدام التمفصل نقطة منفصلة عن التشوهات الواردة اعلاه، بل هو محور لتجميعها وتكثيفها من اجل توضيح افضل للصورة. فالتمفصل بين قطاعات الاقتصاد الواحد امر اساسي لحصول التنمية وحتى لحصول النمو الراسمالي، حيث ياخذ التمفصل حالة التمحور على الذات، وهو الطابع الاساسي لاقتصادات المركز، حيث تم ربط القطاع الثاني (انتاج سلع الاستهلاك الجمعي) بالقطاع الرابع(انتاج التجهيزات اللازمة لانتاج القطاع الثاني) . والتمفصل بين قطاعات الاقتصاد الواحد هو في الوقت نفسه تمفصل بين الطبقات الاجتماعية في البلد، وهذا ما يتضح من معادلة العمل راسمال في البلدان الراسمالية، في حين ان عدم التمفصل، يعني "اجتماعيا" وجود طبقة او طبقات محلية ذات مصلحة في الارتباط بالخارج على شكل مستوردين او مصدرين او متعاقدين من الباطن، او ذوي توجه تصديري. ان التمفصل بين الزراعة والصناعة يعني توظيف فائض الزراعة في تمويل الصناعة محليا، وهذا يعني كذلك تصنيع المنتجات الزراعية المحلية الفائضة لتلافي بيعها في السوق الخارجية باسعار تحكمية من قبل البلد المستورد، وخاصة عند وجود منتجات بديلة من دول اخرى، ولتلافي استيرادها مصنعة، باسعار عالية. ويندرج في سياق عدم التمفصل في اقتصاد المناطق المحتلة، تفكيك معادلة العمل راسمال المحلية، وفقدان الاقتصاد المحلي للقيمة الزائدة التي ينتجها هؤلاء العمال في الخارج. كما ان عدم التمفصل بين قطاعات الاقتصاد المحلي يعني عدم توفر منتجات محلية يحتاجها المواطن، فيضطر الى شراء منتجات مستوردة مما يقود الى انكماش السوق المحلي. واذا كان من تشوهات الاقتصاد المحلي عدم وجود مركز صناعي، فان عدم التمفصل يحول دون وجود هذا المركز ايضا.

ان عدم التمفصل بين الصناعة المحلية والمواد الخام المحلية، يزيد من سرعة دخول صناعات "مؤقتة" الى السوق وخروج اخريات، وذلك بناء على وجود صناعات اجنبية تمتلك مواد خام رخيصة وبالتالي ذات كلفة قليلة، فالصناعات السياحية في تايوان وايطاليا تنافس الصناعات

المحلية، وتخنقها(حزبون،صبري وهيفاء ١٩٨٧).

اما الدعم الموجه للاستهلاك، وغير المشروط بالاستثمار الانتاجي، فيقود الى زيادة عدم التمفصل القطاعي في الاقتصاد المحلي، حيث لا يتم استثماره لتصنيع المواد الخام المحلية، ولا لتشغيل قوة العمل المحلية، ولا لانتاج الحاجات الاساسية المطلوبة محليا.

وهكذا، فبدل ان يقوم الفائض المحلي بتسخير الدعم وبالتالي يخدم اعادة انتاج التشكيلة الاجتماعية بما يخدم التمحور على الذات وفك التبعية والانسحاب (استهلاكيا) الى الداخل، فانه يقوم بجر الدعم معه مرة ثانية في توجه (براني)، اي الى حيث اتى الدعم نفسه. ولا حاجة الى الحديث اصلا عن كون الدعم نفسه مصمما بما يزيد التوجه (البراني)، وذلك على شكل استخدام تكنولوجيا متقدمة كجزء من عملية انتاج بسيطة تكنولوجيا مما يخلق تهجينا مشوها. يبقى ان نقول، ان ما نقدمه في هذا الجزء ليس سوى ترسيمة اولية لمنهج تنموي تعاوني، بمعنى انه لا يكتنف الاقتصاد الوطني كله،ولا يقدم استراتيجية متكاملة للتنمية بالحماية الشعبية لكل الاقتصاد الوطني .وبالطبع يسترشد هذا المنهج بالواقع الموضوعي المعاش باعتباره المحتوى الفعلي لكل الممكنات، يركز على الجوانب الاجتماعية والثقافية والاخلاقية كما يركز على الاقتصادية ، ويحاول اجتناب تهجين المناهج.

المحفزات الاساسية للتنمية بالحماية الشعبية

١- الانتفاضة مناخ تنموي

وفرت الانتفاضة مناخا تنمويا بشكل لا سابق له، والمناخ التنموي لا يعني بالضرورة نموذجا تنمويا ناجزا ولا يجب ان يعني، ولكنه في الوقت نفسه تجاوز لطبيعة العلاقات الاقتصادية التي كانت سائدة مع الاحتلال، ومحاولة ارساء علاقات انتاج وتوزيع وتبادل محلية وشعبية صرفة ولذلك، فهي بديلة.

ان الممارسة الشعبية المباشرة والذاتية للعمل التنموي هي حجر الاساس للتنمية بالحماية الشعبية، وهي الممارسة التي قطعت اشواطا في تغيير الموقف الشعبي من علاقات التبعية وايديولوجيا الاستهلاك لم يكن قطعها ممكنا خلال عقود.

وهذه الممارسة لا تتشكل من جانب اقتصادي وحسب، بل من جانب سياسي لانها تأتي في اطار الاندفاع الجريء بصدد تحقيق الاستقلال، منجزة هنا خطى عجزت عنها جيوش الانظمة العربية، واجتماعيا بالمفهوم الطبقي المحدد حيث كانت الطبقات الفقيرة لحمة وسدى كافة انجازات الانتفاضة، ولذا، غابت القيادات التقليدية من ابناء البرجوازية بشقيها القومي والتجاري التقليدي، ولم يعد هناك مجال لمناقرات الاكاديميين او تبريد الصراع على يد "المنطقة العازلة ".وحتى ايديولوجيا، حيث ان تقليص النزعة الاستهلاكية يتناقض مع الثقافة البرجوازية الاستهلاكية التي كانت سائدة في المناطق المحتلة بين مختلف الطبقات الاجتماعية. الامر الذي طالما تجلى في التمفصل المشوه(القطاعين الاول والثالث)، اي تمفصل التصدير مع الاستهلاك الترفي (امين في سعد زهران ،١٩٨١:١٠٢) وان بدرجات بسبب اختلاف القدرة الاستهلاكية وليس اختلاف مستوى الوعي.

مجموع هذه العوامل يعيدنا الى العامل الاقتصادي الذي لا يمكنه وحيدا تحقيق التنمية رغم اهمية النهوض الشعبي لقطع الاستحلاب باشكاله الاستيرادية والضريبية والتشغيلية في مصانع الاحتلال، مما يقود في النهاية الى ضبط الفائض المحلي والتحكم بالتراكم وتوفر وقود الاستثمار. اما عدم حصول الاستثمار فهذا راجع الى موقف الطبقة البرجوازية الفلسطينية التي لا تستطيع ان تحقق ذاتها في الانتفاضة. بل تستثمر الانتفاضة لمصالحها (١). ان تحصيل فائض في بنية اقتصادية مشوهة (كالتعاقد من الباطن) لا بد ان يعطي اعادة انتاج التشكيلة الاجتماعية بشكل مشوه .

اكدت الممارسة الشعبية للتنمية حقيقة لم تكن محاولة اثباتها سهلة من قبل، وهي ان بوسع الشعب ان يتناول ويفهم ويهضم القضايا المعقدة، وان ينزلها من ملكوت الاعالي الى ملكوت الارض ويجعلها نشاطه اليومي اذا كانت صحيحة.

لهذا بالذات ارتبكت ابواق التنمية المحلية (المؤسسات التنموية المحلية التي تتمول من اوروبا الغربية كدول او كمجموعة اوروبية)، والاجنبية (ما يسمى المنظمات غير الحكومية)، وهي في الحقيقة منظمات مدسوسة وممولة لاهداف خاصة من قبل حكومات -غربية- لا سيما المركز الامبريالي الاميركي، كما صمتت المؤسسات والمكاتب وموظفوها سيان في فلسطين الداخل او الخارج. سكت هؤلاء تنمويا وتدافعوا على كيل المديح السياسي للانتفاضة، والتغزل بمنجزاتها. ولذا حاولت محاولتي المتواضعة الاولى في كتاب "الحماية الشعبية، ١٩٨٨-أ" ،ولم اقل الوطنية، واتبعتها بمحاولتي الثانية (اقتصاد تحت الطلب، سمارة ١٩٨٩-أ) وأما الثالثة فهي (الاقتصاد الآخر للانتفاضة، سمارة- ١٩٨٩-ج) وهي اكثر وضوحا مع تصاعد العدوان الطبقي البرجوازي على قوت الشعب، كما تقوم بتفنيد الدور التخريبي للاقتصاد الوطني الذي تمارسه عدة شرائح من الراسمالية في ظل الانتفاضة وتحديدا على حساب منجزات الحماية الشعبية للاقتصاد. هذا ناهيك عن استفادة الشرائح الاخرى من تبني الشعب لشعار المقاطعة دون ان تقدم بدورها اي تحسين على الاجور.

ان من المثير للضحك حقا ان يبرهن دهاقنة السياسة "وعلماء" الاقتصاد عن ضيق افق محزن حيث ظلوا وما زالوا حتى اللحظة في نقاش حول امكانية او عدم امكانية التنمية في ظل الاحتلال، في الوقت الذي تحيط فيه التنمية باعناقهم كقلادة من حجر (انظر: عادل سمارة اقتصاد تحت الطلب). وحيث يقوم الشعب بممارسة التنمية على الارض بينما هم في حمأة النقاش البحت.

ولذا، فان مكمن الخطر هنا هو احياء دور هؤلاء الدهاقنة "والعلماء "من جديد بعد ان قلت شدة وحدة الانتفاضة ليبدأ "بالتخطيط "للاقتصاد ويتمكنوا بالتالي من تعليب التنمية الشعبية ممارسين قناعاتهم بان التنمية ليست الا التحديث وليست الا تطبيق نماذج جاهزة، وانها لو حصلت فلا تحصل الا على يد الخبراء "مندوب سام" اجنبي او محلي.

ومن هنا تأتي اهمية الوعي الشعبي بالتنمية وتجاوز الشعب " للرهاب" العلمي "الذي يحصر العلوم في مقاعد الدراسة وخاصة العليا منها. هذا اذا كانت تلك هي العلوم الحقيقية، فكثيرا ما تنتج هذه العلوم مجموعات من البلهاء والخراتيت". (فريري، ١٩٧٠).

وعليه، فان التنمية بالحماية الشعبية تركز هنا على حماية التنمية ذاتها من قوى التخريب المعنوي والعلمي الداخلية. فاذا اصبح الشعب هو الذي يمارس التنمية ويحركها فماذا يبقى لراسمي الخطوط البيانية ودراسات الجدوى للمؤسسات الاجنبية، وقابضي عشرات آلاف الدولارات على بحث تم بيعه لمؤسسة اميركية قبل بيعه للذين يستخدمون "دهاقنة" السياسة وعلماء الاقتصاد؟.

٢-التميز الدمقراطي للانتفاضة

قد يكون التعبير بهذه الطريقة ملفتا للنظر، ولكن الامر الاكثر اهمية هو ان نحاول التقاط الحدث نفسه وبالتالي رؤية ابعاده. فقبل الانتفاضة كان المواطن في المناطق المحتلة مجرد ملتزم ومطيع "طوعا" للاوامر العسكرية الاسرائيلية، ولم يكن لاسرائيل ان تتكلف كثيرا في هذا الصدد اللهم الا ارسال مفارز عسكرية للاعتقالات الليلية ونحوها.

اما الانتفاضة فقد خلقت حالة من الخروج على سلطة الاحتلال، بل وتحدي هذه السلطة في الشارع، وعدم الرجوع اليها في تشكيل الانشطة والاطر الجماهيرية. قبل الانتفاضة كان تأسيس ناد رياضي في قرية صغيرة يحتاج الى سنوات من انتظار قرار الحكم العسكري، وقد لا يكون القرار ايجابيا، اما في الانتفاضة، فاصبحت القرية نفسها ناديا،

واخذ الناس يمارسون كثيرا من الانشطة المحظورة، وكانت الحماية هنا شعبية ايضا. فليس لدى قوات الاحتلال الوقت لملاحقة هذه الانشطة طالما هي في اشتباك مع المتظاهرين ورامي الحجارة.

هذا المناخ هو ما نسميه المناخ الدمقراطي الذي نتج عن حصول الانتفاضة، وهو عمليا "تراخي" قبضة الاحتلال لا عفة ولا تعففا وانما لعدم القدرة في المرحلة الراهنة. وهذا ما يؤكد ان الاستعداد الجماهيري للنضال ضد الاحتلال هو الذي خلق ويخلق حالة من "الظروف المحررة" من سيطرة سلطة الاحتلال.

هذا المناخ الدمقراطي المنتزع هو مستوى معين من العصيان المدني، وهو نفسه مناخ مناسب للتنمية بالحماية الشعبية اذا وجدت الرافعة الاجتماعية المناسبة لذلك، وهذا ما اتضح من الممارسات الاقتصادية الشعبية في الفترة الاولى من الانتفاضة، ولكنه لم يجد من يكمل الاندفاع لاحقا، (انظر الملاحظة رقم ١ في هذا الباب).

٣-الاهمية العليا للفرش الثقافي

لنجاح منهج تنموي مادي يرتكز على الحماية الشعبية لا بد من التعاطي مع الشعب ككائن حي ،فاعل ومساهم في هذا المنهج. وهذا يعني حضور الشعب في هذا المنهج كبديل لحضور الزمر البروقراطية والتكنوقراطية التي تقوض اسس الاشتراكية "وتقود" الى انخراطها في النظام العالمي كما نرى اليوم.

ان تنمية للشعب لا يمكن ان يحميها الا الشعب الذي يقيمها بنفسه .واذا بقيت هناك اجهزة بروقراطية لا تزال ساخنة ومتحمسة بسبب كونها مشحونة حديثا بالثورة التي لم يمض طويلا على انتصارها، فان هذه الزمرة لا تلبث ان تدرك اهمية ما بين يديها من سلطة، الى جانب ثقة الشعب العمياء بها، فتستسهل تسخير البنية الاقتصادية لصالحها مؤثرة المنافع الفئوية الخاصة على المصير التاريخي للشعب الذي لا

يعود قادرا في هذه المرحلة على التصدي لها "بفضل ما تقيمه من اجهزة للقمع".

هنا تتضح مسألتان هامتان :

أ- غياب الشعب عن اتخاذ القرار ورسم السياسة وحصول هذا بالنيابة عنه، اي حصول تهميش الجماهير في العملية السياسية والدمقراطية الى جانب تشغيله وتفعيله الانتاجي على اسس ميكانيكية.
ب- عدم تمتع الشعب بالوعي والثقافة الكافيين سيان على صعيد حقه في حكم نفسه حتى لو كانت قمة الحكم ثورية، او على صعيد التثقف بمفاهيم المنهج الاقتصادي والاجتماعي في حياة البلد، اي التهميشين السياسي والفكري النظري، وهما يقودان الى تدهور الانتاجية والابداع في التحليل الاخير.

لهذا وذاك، فان حركة ثورية ،تيارا،او حزبا او تحالفا، وان كان وحده المؤهل لاحداث تنمية فعلية وثورية في بلد ما، المناطق المحتلة اليوم، او فلسطين الغد، مطالب بان يسلح نفسه والناس بالثقافة التي لا تقل عن معرفة جيدة بالواقع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. ما هو الانتاج ومن هو المنتج ولماذا يجب ان يظل الانتاج حقا للمنتج. ما هي مفاهيم التنمية، من المستفيد منها طبقيا ومن المعادي لها. ما هو التبادل التجاري وما هو النظام العالمي وما هي مخاطرهما.

ان تنمية بالشعب، لا تفترق لحظة عن ثورة ثقافية متواصلة تتجدد وتغتني وتراجع منجزاتها على ضوء تطور البنية الانتاجية للبلاد، ثم تطورات الاوضاع الاجتماعية الاقتصادية ومستجداتها، والعلاقات بالنظم الاخرى وما ترتب عليها.

وفي هذا السياق، ليس المقصود الوعي الثقافي بالمعنى المكتبي او غير الموجه، بل الوعي الكافي بالوضع المحلي وما يدور فيه، لكي لا يظل للمثقف المثالي ذلك المكان المتميز الذي تفوح منه رائحة التثقف بما لا يعرفه الشعب. فاذا كان بوسع المثقف ان يتحدث عن الطبقات، فان

الشعب هو الحضور المادي لها، واذا كان بوسعه ان يتحدث عن الانتاج فان العامل هو المنتج، واذا كان بوسعه ان يشرح علاقات الانتاج الراسمالي وتغلغلها، فان الفلاح هو الذي تغلغلت هذه العلاقات على جلده.

والوعي الثقافي لا يبدأ بعد الوصول الى الاستقلال، وانما لا بد ان يبدأ قبل ذلك بكثير. فقد سقط في ثورة الجزائر مليون شهيد لم تدرك الغالبية العظمى منهم انها كانت تؤسس من اجل اقامة نظام حكم يستغل ابنائها، ويقتلهم في انتفاضة الحكم، كما حصل عام ١٩٨٨.

أسس عامة للتنمية بالحماية الشعبية

وهي الاسس المتعلقة بتمفصل اقتصاد القطرذاتيا على مستوى القطاع الواحد، وداخليا على مستوى قطاعات الاقتصاد الوطني، واقليميا على مستوى الضفة والقطاع، وخارجيا على مستوى العلاقة بالاقتصادات الاخرى.

١- تمفصل القطاع ذاتيا

وهو تحقيق تمفصل اجزاء القطاع الاقتصادي الواحد *(Sub-Sectors)* مع بعضها البعض، مثلا، انتاج الحبوب من اجل تغذية الثروة الحيوانية عوضا عن شراء الاعلاف من السوق الدولية، واستخدام زبل الاغنام والدواجن في تسميد الارض بدل السماد الكيماوي المستورد. وهذا يشتمل ايضا التمفصل مع القطاعات الاخرى (كما هو موضح ادناه) المتعلقة، من الاقتصاد الوطني "وياخذ هذا شكلا عموديا". فلا يمكن تحقيق تنمية متوازنة وناجحة للاقتصاد الوطني اذا كان انتاج الخضار موجها للتصدير في الوقت الذي تنعدم فيه الخضار للاستهلاك المحلي، بينما يكون الوضع الطبيعي هو تفريز الخضار الزائدة في موسمها للمواسم الاخرى من السنة. ففي حالة التفريز يحدث التمفصل بين الزراعة والصناعة الزراعية، وفي حالة تعليب الخضار والفواكه يحصل التمفصل بين كل من الزراعة والصناعة الزراعية والصناعة نفسها حين تنتج علب التنك للتعليب. كما يمكن ان يشمل هذا التمفصل التجارة

ايضا، وذلك عندما تنشط في تسويق الانتاج محليا، ولا تقوم بعرض اسعار مغرية للتصدير.

٢- تمفصل القطاعات

وهو تحقيق تنمية تقود الى ترابط قطاعات الاقتصاد الواحد بعضها ببعض، بحيث توفر الزراعة للصناعة الزراعية المادة الخام المناسبة للتصنيع، وتحقق الصناعة تزويد الزراعة بالادوات والآلات الضروية لاستغلال الارض بشكل انجع. كما تحقق التجارة حماية للانتاج المحلي الناتج من الزراعة والصناعة، في حين توفر لهما المواد الخام والمستلزمات الضرورية وغير المتوفرة محليا، كما توفر ايضا فرص التسويق للمنتجات الفائضة حقا والتي لا مجال لتصنيعها، على ان يتم هذا التبادل بشكل كسول اي اضطراري جدا.

هذا الترابط الافقي اذا ما اخذ بالاعتبار فانه يفسح المجال امام انجاز تنمية متوازنة متكاملة بين مختلف القطاعات بدل ان يكون كل قطاع متمفصلا على حدة مع الاقتصادات الاجنبية.

وهنا لا بد من الاشارة الى ان التنمية التي تتناول قطاعات الاقتصاد المحلي محكومة بضرورة ان تاخذ بالاعتبار الانتاج من اجل الاستهلاك (اي انتاج التجهيزات المناسبة لانتاج متطلبات الاستهلاك الجماهيري-الجمعي)(امين في سعد زهران ، ١٠٢:١٨٩١)، الذي الانتاج المنزلي جزءا منه. (انظر عادل سمارة :من احتجاز التطور الى الحماية الشعبية).

٣- التمفصل الاقليمي:

والمقصود هنا تحقيق الترابط او التمفصل بين اقتصادي الضفة الغربية وقطاع غزة على الاساس الكلي من جهة، وخاصة المتاجرة بين الاقتصادين، وعلى الاساس القطاعي او الجزء من قطاع *Sub-sector* مع قطاع او جزء من قطاع في الاقتصاد الآخر.

لقد فضلنا اعطاء الاولوية للمستويين الاولين داخل الاقتصاد الواحد نظرا لان المعيقات الموضوعية القائمة في طريق تفعيل وتنمية اقتصاد المناطق المحتلة هي معيقات لا نجزم بحتمية التغلب عليها(مثل قيام الاحتلال بمنع التبادل بين الضفة والقطاع)، ولذا، فان وضع سياسة تنموية لا تاخذ هذه المعيقات بالاعتبار هو ضرب من المغامرة.

وعليه، فان المستوى الثالث، هو طموح للوصول الى "تقسيم عمل" بين اقتصادي الضفة والقطاع، ولكنه قيد المحاولة، ولذا يصعب البناء عليه سلفا.

وقد يتخذ هذا التقسيم، في حال امكانية حدوثة، تركيز التنمية الزراعية والتصنيع الزراعي وصناعة البناء في الضفة الغربية، وتركيز الورش والصناعات كثيفة التشغيل *Intensive labour* في قطاع غزة.

ان الحصول على حق التبادل المفتوح بين الضفة والقطاع، يجعل اقامة "تقسيم عمل" بين الضفة والقطاع امرا ممكنا، ويؤدي الى تكامل بين الاقتصادين عبر قيام منطقة بانتاج منتوج معين للمنطقتين، ناميك عن فرص حراك العمل والراسمال.

٤- التمفصل مع الاقتصادات المحيطة:

ويشمل العلاقة بين اقتصاد المناطق المحتلة والاقتصادات المحيطة "مناطقيا-من منطقة" وبينه وبين الاقتصاد العالمي. فقد اخضع هذا التبادل لشروط الاحتلال منذ عام ١٩٦٧، حيث قطعت كافة العلاقات الاقتصادية للمناطق المحتلة مع العالم، وحصرت في ايدي السلطات العسكرية الاسرائيلية والتي حصرت تبادل المناطق المحتلة بشكل اساسي مع اسرائيل، وحصرت تبادلها مع العالم الخارجي "عبر اسرائيل". على ان ما يهمنا في هذا المجال هو التاكيد على تحديد التبادل مع الخارج الى الحد الادنى الذي لا غنى عنه، وهذا ما اسميناه في " كتاب اقتصاد تحت الطلب"، بالتبادل الكسول، او ما اسميناه في كتاب "الحماية

الشعبية" بالانسحاب الى الداخل. وهنا اود التركيز على اهمية اعطاء اولوية قصوى للانسحاب الى الداخل لان فيه الاحتفاظ بالفائض الذي يتضمن مقاومة النزعة الاستهلاكية وايديولوجيا الاستهلاك الاميركية بشكل خاص، والتي تتسلل عبر التبادل اللامتكافىء.

٥- **استغلال المواد الخام المحلية**، اي الاعتماد في العملية الاقتصادية "الانتاجية" زراعيا وصناعيا على المادة الخام المحلية، وهذا يعني اعطاءها الاهمية القصوى على المواد الخام المستوردة سيان من العالم الثالث "المحيط" او الدول الراسمالية المتقدمة "المركز".

لا تكمن مشكلة المناطق المحتلة في وجود احتقانات موسمية للمنتجات الزراعية المحلية والتي يمكن استخدامها على مستويات عدة، بل ايضا في عدم تصنيع تلك المنتجات الزراعية، رغم ان هذه المناطق تستورد الكثير من هذه المنتجات بعد تصنيعها.

وهكذا، فان المعادلة الصعبة في اقتصاد المناطق المحتلة هي وجود مادة خام محلية، ووجود راسمال محلي مستثمر في مجالات لا تستغل هذه المادة الخام، ووجود قوة العمل اللازمة لهذا التشغيل في مواقع عمل خارج الاقليم (وايضا بشكل غير مرحب به)، اي في اسرائيل والبلدان العربية الخليجية. وهذا التحديد يكشف ان حل هذه المعادلة امر غير صعب اذا ما وجدت المؤسسة التي تتعاطى مع الاقتصاد الوطني من منظور الجدوى الوطنية وليس الجدوى المشروعاتية بمعنى "المشروع الواحد".

فالزيتون محصول اساسي في الضفة الغربية، الا ان منتجاته لا تخضع لعملية مناسبة من الاشتقاق. فالانتاج الاساسي المشتق من الزيتون هو الانتاج التقليدي "الزيت"، في حين ان هناك أفاق للتعليب ولتصنيع الجفت ليستخدم في التدفئة وفي اعلاف الحيوانات. واذا ما تم تصنيع الجفت فان هذا يفتح آفاقا افضل لتصنيع المدافىء المعدنية التي تصنع في الخليل، والتي لا يزيد ثمنها عن ١٥٪ من ثمن المدافىء الايطالية او

الكورية الجنوبية التي تغزو الاسواق، وهذا يقلل بدوره نزيف الفائض الذي ننفقه لشراء مدافىء مستوردة. كما ان دخول الجفت في الاعلاف يقلل من الثمن الذي ندفعه لشراء الخامات العلفية للثروة الحيوانية. ويمكن لتصنيع الزيت والزيتون ان يساهم في تطوير صناعة الصابون المحلي التي تعاني اختناقا من منافسة الصابون المستورد.

واذا كان لنا ان نتحدث عن مزاج المستهلك في هذا الصدد، فلا نعتقد ان من الصعب جذب المستهلك المحلي الى صابون محلي جيد وخاصة في هذه الفترة من التوجه الوطني للمستهلك.

٦- انتاج الحاجات الاساسية للناس:

هذا الامر منوط بمسالة الامن الغذائي. ولا حاجة بنا في المناطق المحتلة الى الحديث مطولا عن كون الانكشاف الغذائي قد اصبح احد اهم مسببات تبعية العالم الثالث اليوم، ناهيك عن تدهور المستوى الغذائي والمجاعة في اجزاء عديدة منه، فالمناطق المحتلة من اكثر بلدان العالم انكشافا غذائيا.

لقد جرت محاولات عدة لتجاوز الانكشاف الغذائي في العالم الثالث، ومنها اتباع استراتيجية الثورة الخضراء، الا ان التفكير ذا البعد التنموي الواحد قاد الى افشال هذه التجارب. ومن هنا تنبع اهمية التركيز على اخذ كل من المواد الخام والحاجات الاساسية والتشغيل المكثف كمجموعة لا تنفصل، هذا ناهيك عن اهمية انتاج الحاجات الاساسية التي تفي بمتطلبات الاكثرية السكانية.

وللحاجات الاساسية مفهوم اوسع من انتاج المواد الغذائية الضرورية، رغم انها ذات اولوية. حيث يشتمل انتاج الحاجات الاساسية ايضا على المنتجات الصحية، سيان من حيث المواصفات الصحية او من حيث قلة المضاعفات المترتبة، كأن نقول ما هو الافضل: تطوير الصيد في قطاع غزة لزيادة استهلاك الاسماك بدل اللحوم الحمراء حيث نسبة الدهنيات فيها عالية، ام زيادة انتاج الدواجن بدل اللحوم الحمراء، ام حتى مناقشة

الجدوى الاقتصادية لتقليل الانتاج الحيواني عموما اذا وجدنا ان الحيوانات تستهلك الحبوب اللازمة للناس في حين لا تقدم مردودا مناسبا او متوازيا.

ان انتاج الحاجات الاساسية هو ايضا قراءة ما هي الحاجات التي تلزم المجتمع على مدى فترة زمنية معطاة السنوات الخمس القادمة مثلا، وذلك تلافيا لخلخلة خطة الانتاج بعد سنتين او ربما ثلاث، وكذلك، لتحديد ما هي الحاجات الاساسية التي نضطر الى استيرادها، او ما هي بدائلها المحلية المحتملة. فلا يمكن ان تعتبر مادة معينة اساسية اذا وجد بديل محلي لها قريب بدرجة مقبولة.

٧- تشغيل اكبر عدد ممكن من الناس بدل التكنولوجيا المعقدة:

قد تعتبر مسالة التشغيل مقتلا لاقتصاد المناطق المحتلة. دعنا ناخذ بالاعتبار الامور التالية للتوضيح.

١-أ: وجود ما يقارب ١١٠ آلاف عامل من المناطق المحتلة في اسرائيل، وهذا من حيث المبدأ فقدان تلك المناطق لهذا العدد الكبير من قوة العمل التي يجب في الوضع الطبيعي ان يكون انتاجها لصالح الاقتصاد المحلي.

١-ب: بدء عملية استبدال هؤلاء بالمهاجرين السوفييت من جهة، وقيام الراسمال الاسرائيلي باحلال الآلة محل عمال المناطق المحتلة العاملين هناك من جهة اخرى.

٢-أ: هجرة عشرات الآلاف من قوة العمل المحلية الفائضة الى الخارج وخاصة بلدان النفط، وهذه ايضا خسارة انتاجية.

٢-ب: الطرد المحتمل لاعداد كبيرة من هؤلاء العمال من بلدان النفط بعد استرداد العراق للكويت.

٣-أ: العاطلون عن العمل حاليا.

٣-ب: زيادة هؤلاء العاطلين نظرا لعجز الاقتصاد المحلي عن استيعاب من يصبحون سنويا في عمر العمل.

هذه الصورة المعقدة تعني ان على اية مؤسسة تنموية في هذه المناطق ان تتخذ خطوات وسياسات استثنائية كي تتمكن من الاستجابة للمطالب غير العادية في هذا الاقتصاد. فاذا كان ادخال التكنولوجيا المتقدمة

والمعقدة امرا طبيعيا في الاقتصاد الاسرائيلي، فان ادخال هذه التكنولوجيا في المناطق المحتلة يعني طرد اعداد اكبر من العمال من سوق التشغيل، مما يشكل استكمالا للهجمة الاسرائيلية على اقتصاد هذه المناطق.

هذا من جهة، ومن جهة ثانية، لا بد ان نحصر التكنولوجيا التي نستوردها في نطاق التكنولوجيا التي نستطيع استخدامها بسهولة والحفاظ عليها. وربما ليس من قبيل الافراط في التفاؤل القول ان هناك مجالات غير بسيطة لتشغيل اعداد كبيرة من عمال المناطق المحتلة، مثل مشاريع استصلاح الاراضي، وما يمكن ان تفتحه هذه المشاريع من فرص لتصنيع منتجات المشاريع التي اقيمت من خلال هذا الاصلاح.

وهنا تجدر الاشارة الى ان هذه المحددات الاساسية الثلاث ليست جامدة، وانما يمكن توليد عدد اوسع من الاحتمالات على هامشها، مثل اعطاء اولوية من الدرجة الثانية لمشاريع ضرورية ولكن قسما من مادتها الخام غير محلي، او مشاريع ملحة ولكن كل مادتها الخام غير محلي.

٨- **الاهتمام باقامة مشروعات السلسلة**، او مشروعات الاحتكار الذاتي المتعدد(انظر بهذا الصدد:سمارة، اقتصاديات الجوع١٩٧٩ ص ١٠٥،و ٢٢٧)،و (الحماية الشعبية،١٩٨٨ ص٧٤).

والمقصود هنا التاشير الى الاهمية الاستثنائية لاقامة مجموعة من المشاريع المترابطة بعضها ب بعض بدل ان يقام كل مشروع على حدة حيث يفسح الترابط امكانية لتثبيت متبادل من مشروع لآخر، كما يزيد فرص التشغيل ليس في المشروع الواحد بل في التنسيق بين مشاريع السلسلة نفسها.

فلو اخذنا مشروعا لاقامة مطحنة حبوب كبيرة في الضفة الغربية لوجدنا ان هناك فرصة لاقامة السلسلةالتالية من المشاريع:

- يقوم مشروع المطحنة على زراعة مساحة من الارض يملكها الاعضاء المساهمون او المالكون للمطحنة، وعلى ارتباط او تعاقد من المطحنة مع مجموعة من المزارعين الذين يلتزمون بانتاج مقدار معين من القمح في السنة في حين تلتزم المطحنة بشراء منتوجهم بسعر مناسب للطرفين. وهنا لا ينحصر الامر في تشغيل عدد من العمال في المطحنة وفي زراعة

الحبوب، بل كذلك في ضرورة وجود اناس لتنسيق العمل بين الطرفين، وانجاز الاعمال المتفق عليها مثل نقل الحبوب.

- تقدم المطحنة للمستهلك المحلي ما يلزمه من الطحين، وهذا يعني تشغيل عدد اضافي من الناس في توزيع الطحين على الاسواق، اي ايجاد عمل لهم. كما ينتج عن المطحنة مواد صالحة للاعلاف مثل النخالة، والتي بدورها يشتريها نفس المزارع الذي زود المطحنة بالحبوب اذا ما كانت لديه مزرعة للحيوانات، بل ان مساهمته في المطحنة بالحبوب قد تدفعه الى اقتناء الحيوانات. وفي هذه الحالة تتولد حلقة جديدة في السلسلة وهي ان الثروة الحيوانية سوف تنتج السماد اللازم لتخصيب ارض المزارع نفسه واراضي مزارعين آخرين مشاركين في السلسلة او غير مشاركين.

- هذا دون ان نتحدث عن امكانية اقامة مشاريع اخرى ملحقة بالمطحنة مثل معمل للمعكرونة، والتي تتحدد اقامتها على ضوء وجود مشاريع مشابهة لها في الضفة الغربية، او يتم ربط هذه المشاريع المشابهة بمشروع السلسلة نفسه.

ويمكن اقامة مصنع اعلاف بالطريقة نفسها سواء بارتباط مع السلسلة الاولى ام لا، وذلك:

- ان يكون مصنع الاعلاف مركز السلسلة.

- ترتبط به من تحت مجموعة من المزارعين الذين ينتجون حبوبا لهذا المصنع مع ضمان استلامها منهم بسعر مقبول.

- وترتبط به من فوق مجموعة من المزارعين الذين يربون الاغنام والابقار، وقد يكونون هم انفسهم زارعي حبوب ايضا.

- ويمكن استعمال السماد الناتج في هذه المزارع لتخصيب ارض هؤلاء المزارعين وغيرهم. وبالتالي يستفيد المزارعون هنا من حيث ضمان تسويق منتجاتهم من الحبوب، والحصول على الاعلاف بسعر جيد، وتحقيق دخل من بيع الاعلاف نفسها، والاستفادة من الاسمدة في تخصيب الارض.

- ويمكن ايضا الحاق معمل لاستخلاص الاعلاف من روث الدجاج كعلف للابقار.

أسس خاصة لنموذج التنمية بالحماية الشعبية:

التنمية بالحماية الشعبية استراتيجية تنموية اوسع وابعد من قطاعية، هدفها تنمية للاقتصاد الوطني باكمله تمارسها اكثرية الطبقات الشعبية، ولذا فهي تكتنف هذه الطبقات ، فهي اذن اجتماعية واسعة. وهذا ما يميزها عن التحديث الراسمالي ومختلف طبعاته المحلية المتجسدة في اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة، او ما تسمى بالمنظمات غير الحكومية، او المؤسسات الطوعية وخاصة الاميركية منها والتي ترتبط بسياسة اكثر الدول في التاريخ عداء للشعب الفلسطيني.

١- الاولوية للقطاع الزراعي:

يركز هذا النموذج التنموي على الريف الفلسطيني لاعتبارات عديدة منها:

أ- ان الريف هو المجال الذي يحوي أكبر مقومات للحماية الشعبية، حيث يوفر المواد الخام المحلية، والاغذية الاساسية للناس واكثر امن غذائي ممكن.

ب-هو القطاع التشغيلي والاعاشي الاوسع

ج- القطاع الذي ترتكز عليه الاكثرية السكانية.

د- القطاع الذي يشتمل اكثرية الفائض السكاني سنويا.

ة- القطاع الذي يحوي بذور البناء الاكتفائي النسبي للاقتصاد الوطني ليشكل نقطة حرب الشعب من اجل فك الارتباك.

في هذا المعرض تجدر الاشارة الى الفرق بين النشاط الزراعي والمجتمع الريفي، فالاول يتناول عملية الانتاج الزراعي في حين يشمل الثاني الى جانب هذه العملية كلا من حياة الريف وتركيبته الاجتماعية والثقافية والسياسية ... وتطور هذه كلها من مرحلة الى اخرى. وعليه، فان تغيير فنية الانتاج امر ممكن، ولكن ليس بالضرورة ان يسحب هذا نفسه على الجانب الثاني اعلاه، وان حصل فليس بنفس القدر

او السهولة. اضافة الى ما سوف يخسره الاقتصاد من عدم استغلال الامكانيات الزراعية للارض، فان الارياف عندها سوف تتحول الى غابات برية ، ومضاجع للجنس للسواح الاجانب.

٢- الاداة الشعبية

لا مناص من طرح مجمل المشكلة في سياق علاقات الانتاج السائدة من حيث هل هي طبقية في طور التصاعد ام طبقية في طور الذبول؟.
ولا حاجة الى تذكير موسع بان التنمية بالحماية الشعبية وان ركزت في حالتنا المعطاة على الريف، فانها تتناوله في اطار التشكيلة الاجتماعية السائدة، وتضع هذه في سياق النظام العالمي.

التنمية بالحماية الشعبية نموذج مناسب وحقيقي لمرحلة الاحتلال، حيث ينخرط الشعب ذاتيا في هذه العملية البنائية. ولا يخفى هنا اننا لا نصوغ نموذجا من ذهننا وانما نستكشف ونحلل ونطور ان امكن نموذجا خلقه الشعب.
وعليه، فان استمرار انخراط الشعب في نموذجه الذاتي دون اعطاء فرصة للبروقراطية البرجوازية الفلسطينية في الداخل والخارج لتشوية النموذج وحرفه، ودون السماح" لعلماء" الاقتصاد بطرح اللوحات البيانية بدل الانتاج وبالتالي دفع الوعي الشعبي التنموي الى الوراء ،بدون زج هذه الامراض في جسم التنمية بالحماية الشعبية، فانها، اى هذه الحماية، تكون النموذج المناسب في مرحلة الاستقلال.

ان الدولة، بالمفهوم الشائع لها وبالدور التاريخي لها عدو للشعب، انها اداة طبقية اما مباشرة او لا مباشرة. وحتى الدولة بالمفهوم الاشتراكي فانها لا تزال عدوا محتملا وهذا واضح على الاقل من انها اداة حكم سياسية في مرحلة انتقالية هي الاشتراكية. ولذا، فانها حتى في المرحلة الاشتراكية خطر كامن يمكن ان ينفجر ويسحق البناء كله ذات يوم، وهذا ما حصل. ان اركان الدولة اناس لا ينتجون، ومن هنا فانهم معزولون عن النشاط الانساني الارقى، انهم يعيشون على حساب هذا

الانتاج. وحينما يكون الناس اكثر وعيا يصبح وجود جهاز الدولة زائدا ولا بد من اجتثاثه. اى ان تطور وعي الشعب يتناقض مع ضرورة واستمرار وجود جهاز الدولة.

وعليه، فان وجود الاستقلال او الحصول عليه، ليس شرطا ابدا لحصول التنمية بل يمكن ان يكون شرطا لسحقها وبيعها للسيد الامبريالي من هذه الدولة التي بدأت سلفا بالتشاور مع الشركات متعددة الجنسية لاستغلال الامكانات البشرية اولا وقبل كل شيء في فلسطين، وهذا يكشف اين تتجه الطبقة التي سوف تتسلم الحكم في فلسطين. انها تتوجه نحو مصالحها الخاصة. وفي وضعنا الحالي ومستوى تطورنا الحالي فان مصالحها تنسجم مع بنيتها التي ليست انتاجية حتى بالمفهوم الراسمالي للانتاج انها بنية خدماتية كمبرادورية سوف تجعل من اقتصادنا "اقتصادا تحت الطلب".

هنا، ربما قبل واكثر من اي مكان اخر يبرز الدور المركزي للوعي الشعبي باعتباره الضابطة التي تفرز الثورة التي تنظم وتطيل جذوة الحماية الشعبية.

ان انحراف اداة التنمية، سيان كانت حربا في السلطة او خارجها، لا يهم طالما كان الشعب قادرا على توليد غيره وبالتالي لفظه الى مزبلة التاريخ، ولذا تقوم الانظمة التابعة بخصي او اجراء تعقيم لرحم الحركة الشعبية كي لا تلد احسن مما هو كائن، وهذا ما نراه بخزى في الجزائر. ان توليد حركة اخرى امر مستحيل بدون سلاحي الوعي والثقافة، ولعل هذا امر مركزي في ارث اللينينة والماوية بعكس اتهام (المرتدين عن الماركسية) في الغرب للارث اللينيني (انظر مقالة الكس). وهكذا، فاذا كانت الحماية الشعبية في مرحلة الاحتلال سياسة "طبقية وقومية" الى حد ما، فانها في مرحلة الاستقلال سياسة طبقية، واما التطعيمة القومية فيها فهي بهدف النهوض التنموي العربي لتجاوز التخلف على المستوى القومي الاشمل.

هذه الاستراتيجية تعتمد المنهج المادي في العملية التنموية، بمعنى انها ترتكز على الانتاج بدل الاستهلاك والخدمات، تدعم المنتج المباشر وتحذف الوسيط الطفيلي من العملية الاقتصادية، تهدف الى بناء وحماية مصالح الطبقات الشعبية الفقيرة، وانهاء الاستغلال الطبقي وقطع دور الطبقات المستفيدة من التبعية، انها تكاتف انتاجي شعبي على اساس تعاوني في مرحلة جنينية معينة وصولا الى الاشتراكية.

انها استراتيجية ترى في الحركة السياسية الثورية، وليس البروقراطية ولا البرجوازية، اداة رئيسية في نجاحها بشرط ان تؤخذ الاساسيات التالية في الاعتبار الدائم.

- عدم تهميش الجماهير سواء في العملية الانتاجية او في العملية الدمقراطية واتخاذ القرار السياسي.

- بعد مرحلة او مستوى معين من الانجازات، يجب محاذرة السقوط في التراخي حيال الوعي والتوعية الشعبية، مما يقود الى بروز دور النخبة البروقراطية كبديل للشعب في الاحاطة بالنظرية ومجريات التطبيق وفي عملية صنع القرار وبالتالي صنع حياة الشعب.

- ان لا تقطع نفسها عن التراث اللينيني في البناء الاشتراكي سواء من حيث تطوير اسسه النظرية وتطوير نجاحات التطبيق ونقد اخفاقات ذلك التطبيق والتوصل الى الكيفية التي خرج فيها المطبقون عن هذا الارث. يمكننا ان نستخلص من هذا كله مسالة اساسية، وهي ان قيام هذا النموذج ونجاحه مرهونان بقدرته على ان يكون برنامج الشعب، وهذا امر لا يمكن بدون الاداة او الاطار الجماهيري المناسب، والمناسب هنا من حيث عمق الوعي وليس ضخامة العدد.

٣- التنمية بالحماية الشعبية والانسحاب الى الداخل

ان التميز الاساسي للتنمية بالحماية الشعبية هو في الحضور الدائم للشعب في عمليتي البناء والتنمية الشعبيتين ، هي مبادرة شعبية بلورتها الانتفاضة في حين ان فك الارتباط هو استراتيجية لدولة مستقلة تتخذ السلطة فيها هذا القرار او تتبنى هذه الاستراتيجية. ومن هنا يتضح الفارق في ان التنمية بالحماية الشعبية هي خيار ومن ثم قرار دمقراطي شعبي، اخذته الجماهير خلال الانتفاضة، ولم تخترعه القيادة البرجوازية للشعب الفلسطيني خلال عشرين سنة من الاحتلال. تشمل التنمية بالحماية الشعبية او تستغرق ان شئت،كلا من البناء الاقتصادي الثوري داخليا، وفك الارتباط المباشر مع المركز الامبريالي خارجيا.وعليه فان استراتيجية التنمية بالحماية الشعبية تشتمل ضمنا اعادة تشكيل البنية الانتاجية الذاتية والداخلية للبلد.

ان التنمية بالحماية الشعبية ليست مسالة تكتيكية او مرحلية، فهي استراتيجية شاملة، ولذا، فان تحقيقها امر خاضع لمتغيرات ومشجعات ومعيقات الواقع، وعليه، كانت تعبيراتها الاساسية والاولى في الانسحاب الى الداخل، استهلاكيا وعماليا. (سمارة، ١٩٨٨-أ).

هنا تجدر الاشارة الى ان تحقيق هذين الشعارين امر تدريجي يصعب، وربما لا يمكن احداثه بشكل قطعي وحاد، انه عملية بنيوية تراكمية ترتبط بتطوير الاستعداد الشعبي لمغادرة نمط الاستهلاك الراسمالي الشره، وتطويع البنية الانتاجية ولاحقا قلبها بما يوسع امكاناتها لاستيعاب قوة العمل المحلية. ولذا، اسمينا هذه العملية "الفكاك النسبي"، وصولا الى درجات اعلى من الفكاك من جهة، ومن خيارات العلاقة ببلدان غير اسرائيل على ان تكون عربية بشكل اساسي.

من الناحية الطبقية، فان الطبقات الاقدر على ممارسة الحماية الشعبية عبر الانسحاب التدريجي من العمل ومن الاستهلاك هي العمال والفلاحون

بشكل خاص، او هي الطبقات التي شكلت لحمة الانتفاضة وسداها وليست الطبقات التي الحقت بالانتفاضة تحت وطأة الضغط الشعبي (٢) كالتجار. وعلى هذا فان: ١) الانسحاب الى الداخل (على شكل اعادة تشغيل قوة العمل المحلية في الانتاج المحلي بدل العمل في اسرائيل)، مقاطعة العمل. وهذا بالمناسبة يتناقض كليا مع موقف دعاة اعتناق التكنولوجيا المتطورة بادخال الشركات متعددة الجنسيات لان هذا يعني ضرورة التشغيل في هذه الشركات سيان كانت مواقعها في اسرائيل او غزة. و: ٢) الانسحاب الى الداخل على شكل "ايقاف الاستهلاك من منتجات مستوردة من الاحتلال او الخارج"، مقاطعة المنتجات. كلا هذين المستويين من الانسحاب هما من مكونات الحماية الشعبية وليسا استراتيجيات قائمة بنفسها او بديلة. ان ممارسة الانسحاب الى الداخل، موقف دمقراطي تطوعي من الجماهير، وهذا مختلف عن الموقف من فك الارتباط باعتباره موقفا رسميا يخلو من الدمقراطية كما حصل في الاتحاد السوفياتي، ويتمتع باشراك غير شامل للشعب كما هو في الصين الشعبية.

٤- التنمية بالحماية الشعبية
معادلة العمل/رأسمال
واعادة تشكيل البنية الانتاجية

كما اشرنا في مواضع عدة، فان الاحتلال نجح في تعميق اللاتمفصل الموروث بين قطاعات الاقتصاد الوطني، وان كان قد رفع هذا الوضع الى حد الاقتلاع البنيوي للاقتصاد الوطني، وربط ربما مختلف الطبقات الاجتماعية مصلحيا بالاقتصاد الاسرائيلي (انظر، سمارة:١٩٨٩ج، الاقتصاد الآخر للانتفاضة).

لقد وصل الاحتلال في تشويه اقتصاد المناطق المحتلة وضعا تمكن معه من هتك معادلة العمل/راسمال في هذا الاقتصاد. ان الوضع الطبيعي لهذه المعادلة ان تقوم الراسمالية المحلية باستغلال الطبقة العاملة المحلية ضمن دائرة الاقتصاد الوطني مما يبقي على الفائض داخل البلد ويوسع السوق المحلية ويضبط التراكم، ويعيد استثماره داخليا. لكن الاحتلال امتص ما يقارب ٤٠ بالمئة من قوة العمل المحلية لتشغيلها في مواقعه الانتاجية، وشغل قسما منها داخل المناطق المحتلة في مشاريع التعاقد من الباطن. كما حول قسما من الراسمالية المحلية لتكون وكيلة لمنتجات الاحتلال بدل ان تكون مستثمرة في مشاريع منتجة، وبهذا فقد استوعب هذا القسم من الطبقة الراسمالية لتكون مرتبطة به لا بسوقها واقتصادها المحليين. وبهذه العملية، تفككت هذه البنية وهي راسمالية بالطبع.

والتنمية بالحماية الشعبية، تنطلق من وعي بهذه الحقائق الصارخة، ولكن وعيها بحجمها من جهة، وبافق اشتراكي من جهة ثانية. فهي تعمل على اعادة بناء واعادة تشكيل البنية الانتاجية بما يضمن معادلة العمل-الانتاج-جزاء العمل او الدخل بشكل اساسي بدل العمل/راسمال. ولذا فهي لا تعتمد المشروع الخاص على الصعيد الداخلي. اما على الصعيد الخارجي، فتحاول النجاح في فك الارتباط بدل التكيف والتبعية مع النظام العالمي كما تفعل المؤسسات الراسمالية التحديثية حاليا.

من هنا تختلف هذه الاستراتيجية عن سائر الاستراتيجيات والمحاولات التحديثية التي تنطلق من اعتماد النموذج الراسمالي مثل:

- مجموعة التنمية الاقتصادية في القدس.
- مؤسسة التعاون في جنيف.
- اللجنة المشتركة.
- خطة التنمية الاردنية.

- المنظمات الاجنبية، وما يسمى منها بالمنظمات غير الحكومية.

وعليه، فان التسميات "الطيبة" والمموهة لهذه المؤسسات، والتي لا تستطيع بسبب المرحلة الا اعتماد هذه التسميات، يجب ان لا ندعها تنجح في اخفاء جوهرها الراسمالي، الذي لا يتجاوز في ارقى احواله مواقف التنمية الاجتماعية او الثورة الخضراء(٣). وبذا،فان مدى نجاحنا في كشف جوهر هذه وتلك منها يعني نجاحنا في كشف التناقض الجوهري بين هذه الاستراتيجيات والمؤسسات وبين الانتفاضة بصفتها المناخ الذي ولد أفق التنمية بالحماية الشعبية.

وبعبارة اخرى، فان الانتفاضة كنهوض شعبي على اعلى المستويات يفترض ان تكافأ، ان صح التعبير، بتنمية تشمل الطبقات الاكثر فقرا واكثر انتفاضة في البلاد. وهذا لم يحصل ابدا، وما ناله الشعب من كل هذا ليس الا بعض الصدقات مثل اكياس الطحين وعلب الزيت. وهذا ما نراه اليوم بعد سنتين من الانتفاضة.

وابعد من كل هذا، فان هذه المؤسسات التنموية رغم كل الطنين والرنين الذي تديره حول نفسها، فان اياً منها لم تضع ولو سيناريو بسيطا لرؤيا تنموية. واذا كانت لا تعلن ذلك رغم وجوده، فمعناه انها تخاف من الشعب، وتكفي هذه الخشية لكشف موقفها من الشعب. ان التركيز على القطاع الزراعي في الضفة الغربية هو شكل من اشكال اعادة بناء البنية الانتاجية المشوهة، وكذلك التركيز على التصنيع الزراعي، واعتماد التوجه الانتاجي (بدل المطالبة بالدعم). واقامة التعاونيات الانتاجية للرجال والنساء.

ولا يخفى ان اعادة تشكيل البنية الانتاجية يفرز في التحليل الاخير حالة من الصراع الاجتماعي، والطبقي ايضا. فالطبقات المستفيدة من البنية المشوهة، بل والتي سلمت بحكم مصلحتها في هذا التشوه لا بد لها

بالطبع من ان تقاوم هذا التحول. بل هي قاومته وتقاومه خلال الانتفاضة. الم يقد عدم فتح ابواب المصانع لاعداد اضافية من العمال الذين غادروا المصانع الاسرائيلية الى حالة من معارضة تغيير الابنية الانتاجية؟ الم يكن عدم الاستثمار حالة من نفس النوع؟ اليس انتشار وتوسع التعاقد من الباطن نهجا من نفس الطراز؟ اليست مقاومة التجار للمقاطعة من نفس النوع ايضا؟؟

هنا يبرز السؤال: ولكن ماذا عن الحماية الشعبية؟ لماذا لم تتمكن الجماهير من فرض موقفها؟

لقد ساهمت الجماهير ولا تزال في حدود ما يمكنها عمله، فقد ارغم التجار على اغلاق المحال التجارية وارغم قسم منهم على التوقف عن ترويج البضائع الاسرائيلية. اننا امام عملية تحتاج الى وقت لسببين:
الاول: ان السلطة ليست في يد الشعب ليسرع في التنفيذ.
والثاني:ان الوعي الشعبي بعدم الاستهلاك الترفي والراسمالي هو عملية بنائية وليس مجرد قفزة في المؤشر البياني.

الا ان سببا اساسيا كمن وراء عدم تسارع الحماية الشعبية كما يجب، وهو الموقف الاصلاحي للقيادة الوطنية الموحدة والمستوحى من قيادة المنظمة في الخارج.

لقد سيطر الهدف السياسي الذي تتبناه المنظمة في الخارج على المسالة الاجتماعية وعلى ضرورة واهمية التغير والتحول الاجتماعيين، فاصبح الكل مأخوذا بامكانية تحقيق الدولة، وبالتالي تم تاجيل كل شيء لصالح هذا الشعار. وهذا افشل بدوره او شل اية محاولات جذرية من اجل تغيير البنية الانتاجية. لقد قام العامل السياسي المنظم بقيادة ولجم الشارع العفوي، والجذري ايضا. ولكن لان العامل السياسي يميني في اغلبه، وغير دمقراطي، فقد ابقى على المحتوى السياسي للانتفاضة، واضاع

محتواها الطبقي والاجتماعي.

ولذا لم نجد امامنا حالات او خطى جذرية في الشارع مثل الضريبة الوطنية او حد ادنى لاجور العمال او تبني شعارات التاميم للقمم او القطاعات الاقتصادية ذات المازق الحاد (انظر لاحقا).

دعنا نوجز هنا، فان القيادة اليمينية التي لم يتجاوز افقها البعد السياسي، خشيت من البعد الطبقي لانه ليس في مصلحتها، اما العديد من القوى اليسارية، فقد أخذ الى حد كبير باطروحة "الاستقلال" اليمينية، ولم يدرك ان الدولة غير قادمة "على يد الانتفاضة" (٤)، ولم يصل بالتالي الى نتيجة، انه طالما لم يكن التغير السياسي واردا فلماذا لا تحقق مكاسب على الصعيد الاجتماعي الطبقي.

وعليه، فقد نجح هذا اليمين في التهرب من التحويل الاجتماعي، مما افقد ذلك اليسار الكثير من مصداقيته، ومن برنامجه. فلا حصل الاستقلال، ولا حصلت تحولات اجتماعية "على وضع المراة مثلا" او طبقية على "وضع العمال والفلاحين واللاجئين".

٥- اعادة تشكيل البنية الانتاجية واقامة التعاونيات الانتاجية للمنتجين.

ان مجرد الحديث عن التعاونيات للمنتجين هو حديث عن بديل، واذا لم يكن ممكنا اكتمال هذا البديل اليوم فغدا، اي انه بهدف الاكتمال او قيد الممكن اذا توفرت البنية السياسية. والتعاونية للمنتجين هي الاطار الوحيد الذي يكون فيه الانسان منتجا وصاحب قرار في الخطة والانتاج وعائد العمل.

ان العمل التعاوني شديد الاهمية اليوم لسببين مركزيين.

الاول: أنه في الفترة التي يحاول فيها الاحتلال اقتلاع البنية الانتاجية لاقتصادنا وخاصة خلال الانتفاضة، فان العمل التعاوني هو غرس لهذه البنية وهو الاقدر من المشروع الخاص على المواجهه والانتاج، في حين ان الآخر اقدر على سلخ الارباح، وهذا من اهم اختلافاتنا مع الافكار

التنموية التي تعرض في المناطق المحتلة والتي تدور بمجملها في نطاق التحديث الراسمالي، والتي ليس هذا الكتاب مجال الرد عليها.

الثاني: أنه تصليب للبنية الاقتصادية ذات التوجه الاشتراكي سلفا وقبل مجيء دولة جاهزه بلا حدود للتكيف مع النظام الامبريالي العالمي. والعمل التعاوني يفترض اولا الوعي بالتعاون وليس ممارسته فقط. فكما اشرنا، هناك الملايين ممن استشهدوا وهم يبنون دولة لاعدائهم الطبقيين.

كما يشترط العمل التعاوني انتاج الحاجات الاساسية للعاملين. والعاملون هم من الشعب. واذا ما سيطرت التعاونيات بالانتشار يكون الشعب نفسه قد سيطر بالانتشار ايضا، وهذا وحده الحامي للتعاونية والمشاركين فيها من مخاطر ابتلاعهم من قبل العلاقات الانتاجية الراسمالية.

ان بنية تعاونية صلبة، تلعب دورا بارزا في ارغام الراسمال المحلي على الاستثمار في اقل المجالات تناقضا مع البنية والفكر التعاونيين للشعب، وكلما اتسع نطاق التعاونيات، كلما زادت فرصها في مقاومة الراسمال وتطويعه ولا نقول اقناعه.

ان اتساع نطاق العمل التعاوني اساسي وجوهري في تفكيك معادلة العمل /راسمال الشائعه والتقليدية تفكيكا ثوريا لصالح معادلة العمل الانتاج والجزاء او الدخل الجيد للمنتج، هذه المعادلة التي تحاول المؤسسات التنموية المحلية اعادة تركيبها وتصليبها على نفس الاسس الراسمالية ليبقى اللاجيء وابن الشهيد عاملين مأجورين لدى الراسمالي والمقاول الذي ضن على الوطن خلال الانتفاضة حتى باستثمار الربح الذي ربحه بسبب المقاطعة الشعبية لمنتجات الاحتلال. اما التعاونيات فتهدف الى انجاز التشغيل الذاتي لقوة العمل في التعاونيات لتحرير العمال من معادلة العمل راسمال التي هي في الاساس وفي التحليل الاخير لصالح الراسمال.

ان انجاز التعاونيات هو نشاط يشترط بلا شك ازاحة شرائح وفئات

اجتماعية طفيلية من المجتمع مثل التجار كوسطاء تسويق على المستويين ٠

١- التسويق المحلي ٠
٢- التسويق عموما ٠

فالتعاونيات تحاول الانتاج للاستهلاك المحلي وليس للتصدير ٠ كما ان التعاونيات، وهي بشكل اساسي في القطاع الزراعي، تتنبه الى دور الفلاحين في مجتمع ممحوط، واهميتهم في تغيير كل ما هو قائم ٠

٦- الانتاج التعاوني اقل كلفة ٠

ليس من الصعب على التعاونيات الانتاجية ان تنتج بكلفة اقل مما هي في السوق الراسمالية حتى في حالة الانتاج الموسع والكثيف ٠ ولا سيما اذا ما اعتمد مقياس القيمة المحلي وليس الراسمالي (سمارة،١٩٨٩-أ، الفصل التاسع، وانظر لاحقا في هذا الجزء) ٠

ان قوة عمل موجهة بفكر واع، هي ذات نزعة استهلاكية اقل، وبالتالي فان كلفة اعادة انتاجها اقل، مما يجعل كلفة انتاجها من اجل التعاونية اقل ٠ اضف الى هذا حذف التاجر من الصورة، اي توفير الجزء الذي يفرضه لنفسه على سعر السلعة مما يقرب سعرها في السوق من كلفتها ٠ كل هذا الى جانب اعتماد مستويات من الاحتكار المزدوج وربما الثلاثي حيث يكون المنتج مسوقا ومستهلكا ٠ (سمارة، ١٩٨٨-أ) ٠

ولا اخالة صعبا العمل على صعيد من الحياة البشرية مختلف عن النزعة الاستهلاكية، فاذا كانت كلفة الحياة اعلى في حالة كون الانسان مستهلكا على الطريقة الراسمالية الشائعة، مثل وجود خانة واسعة في حياة الناس لمصاريف لا تنم عن رقي انساني وحضاري مثل ذبح الذبائح في الاعراس، واقامة الحفلات للضيوف في القرى، وشراء كميات كبيرة ومظهرية من الذهب عند الزواج، ومفاخرة الرجل بسيارته الجديدة ومفاخرة المرأة بان زوجها لا يدفعها الى العمل في حين يتهافت كلاهما على أحدث موضة

للملابس واغلى انواع الطيوب، اذا ما تجاوز المرء كل هذه فانه ولا شك سوف يخفض الجانب غير الانساني من استهلاكه ويركز الجانب الانساني الروحي منه• مثل الرحلات والمطالعة والموسيقى وتحسين المواصلات العامة• وكل هذا مرهون بالوعي الانساني الارقى في نبذ نمط حياة واقامة اخر بفعل الاقتناع دمقراطيا بالجديد، ولا ياتي الاقتناع الا بالوعي•

يبقى ان نقول ان الشكل التنظيمي والترتيبي الداخلي للتعاونية ليس مجال بحثنا هنا، فهذا من اختصاص العاملين فيها• وحتى لو كان بوسع فرد ان يرسم للتعاونيين شكل التعاونية، وان يضع لهم اصول علاقاتها، فانهم يكونون قد سمحوا بوجود نواة عدوهم الخطر، البروقراطية، بشكل مبكر•

(حول اشكال مقترحة للتعاونيات الانتاجية (انظر: التعاونية بثلاث مستويات في :سمارة ١٩٧٩:٢١٧-٢٢٣، وايضا، ١٩٨٨-أ:٧٠-٧٣). وللتفصيل انظر نفس المصدر ل ١٩٧٩:٢٠٨-٢٤٧ وهي اقتراحات تنموية مثل : مجلس مائي اقليمي ، واعادة التوطين مقابل الاستيطان ، ودائرة للتطوير المركزي ومشاريع الكهرباء، والمتاجرة الحرة والنظام البنكي ومشروعات الاسكان .مركز مالي تنموي، والمتاجرة الحرة، وكذلك نفس مصدر(١٩٨٨-أ:٦٤-٨٦) مركز مالي تنموي، والاستيراد الحر، ومن التعاونية الى الجماعية، ومشاريع الاحتكار المزدوج. وهنا اود الاشارة الى انه بوسع من يود متابعة تعثري ومن ثم تطوري الفكري، ومن يود نقدي ومعارضتي، اقول بوسع كل منهما ان يجد ضالته المنشودة في هذا النطاق. متطلبات اساسية للتعاونيات الانتاجية.

الجهد التعاوني هو الارقى بشريا، ولذلك يجدر الحرص على بذله بحيث يكون هادفا ومضمون النجاح والجدوى• وفي هذا الصدد يجب تطويع كل المنجزات العلمية البشرية لهذا النموذج•

فاذا كانت شرطة البلدان العربية والاحتلال تستخدم الحاسبات

الالكترونية لمطاردة الحركات السياسية الثورية، والتي هي نفسها تحوي اكبر عدد ممكن من الاشخاص المناسبين للتعاون. مثلا، انشأت اسرائيل بنك معلومات سياسيا مخابراتيا منذ العام ١٩٨٦ يحوي خانة لكل فرد من المناطق المحتلة. فلماذا لا يستخدم التعاونيون هذه الاجهزة "ان امكن " من اجل دراسة الاوضاع الاقتصادية ومجالات الانتاج لمعرفة اين يمكنهم العمل بشكل مضمون. وهذا نوع من دراسة الجدوى بالمفهوم التعاوني الاشتراكي، هنا مثلا تصبح الاولوية لجهاز الكمبيوتر وليس للفيديو او التلفزيون.

ان وجود لجنة متابعة اقتصادية اجتماعية باسم التعاونيات لدراسة وضع السوق المحلية وحاجاتها ثم التنسيق مع التعاونيات والاشارة عليها لكي تنشط في المجالات التي يحتاجها المستهلك المحلي يمكن ان يوفر للتعاونيات مجالات مضمونة من العمل.

وكذلك فان معرفة الكم الانتاجي من محصول معين، ومدى تذبذبه السنوي ، وحدود التزام المزارع بالتقليل او الزيادة منه، وتوفر اراض لزيادته ان كانت الزيادة لازمة، كل هذه تفتح افاقا مضمونة لنجاح الاستثمارة التعاونية. وبدون هذه الدراسة نكون قد دخلنا السوق التي ما زالت راسمالية برؤية اقل وضوحا حتى من رؤية الراسماليين.

ان وجود ذهنية علمية لدراسة الجانب المعلوماتي في الاقتصاد امر هام جدا لنجاح العمل التعاوني، وهي بحد ذاتها مقاومة للتبعية بالوانها اليوم وغدا.(انظر بهذا الصدد ملحق رقم ١).

٧- ألتعاونيات ألشعبية:

كان نشوء هذه خطوة الى الامام على صعيد محاولات بناء الاقتصاد الوطني على اسس غير راسمالية (من حيث النوايا على الاقل).
الا ان هذه التجربة قد واجهت ولا تزال اخفاقات عديدة، وان كان لهذه الاخفاقات اسبابها الملموسة، مما يسهل تفسير تلك الاسباب. ومما يساعد على تفسير تلك الاخفاقات قيام البعض ممن قاموا على أمر هذه

التعاونيات بالاعتراف بذلك.

الا ان هؤلاء، تجاوزوا نقد الذات الى نقد المفهوم والتجربة وحتى المبدأ. ولذلك لم يعد مستغربا ان نسمع من كان بالامس أكثر دعاة التعاونيات الشعبية، يقف اليوم ليقول (لا ينجح الا المشروع الخاص)، وطيب الله الانفاس يا عزيزنا، ها انت (تفضها سيرة وتستريح)، وطالما هي هكذا، فلماذا لا تفض الاطار التعاوني الذي بموقفك هذا قد أفرغته كليا من محتواه.

هناك العديد من اسباب الفشل، وهي ما تزال قائمة، وتفعل بعنف أيضا.

-تقود التعاونيات الشعبية كوادر من مثقفي البرجوازية الصغيرة، الذين يجهلون الثقافة التعاونية بحكم ثقافتهم، ويجهلون العمل الانتاجي (وخاصة في الزراعة) بحكم موقعهم الطبقي، لكنهم يقبضون على مواقع قيادية لان الحركة الجماهيرية لهذه التعاونيات لم تتجاوز بشكل مناسب ايديولوجيا البرجوازية الصغيرة وبالتالي لم تمتطي هي هذه الشريحة بل اصبحت مطية للاخيرة.

- اقتصار الثقافة التعاونية على الكوادر الصغيرة في هذه التعاونيات على حسن النوايا، وبسبب هذا الفقر الثقافي، اصبح بوسع كوادر البرجوازية الصغيرة ذات التوجه الراسمالي في العمل التعاوني (وهو توجه لا يختلف مع تعاونيات الاتجاه الاردني في المناطق المحتلة)، ان تصوغ الثقافة التعاونية لهذه العناصر بشكل يؤمن بالربح والعمل المأجور، والبروقراطية. ولذا، -اصبحنا نجد ان تعاونية صغيرة لصنع المخللات يشرف عليها مديرون من المدينة، أجانب (وجميعهم لا لزوم لهم، كما انه لا لزوم للمدراء قط)، لا يعرفون من التعاون شيئا، وتشكل كلفة تنقلهم (التي لا لزوم لها) من المدينة الى القرية عبئا ماليا على الجمعية.

- بدل ان يقوم اعضاء الجمعية بزراعة المنتوجات التي سوف يصنعونها، فقد اعتمدوا على الشراء من السوق، وغالبا من التاجر وليس المنتج، مما جعل كلفة المنتجات اعلى من كلفتها على المنتج الفرد.

- بدل ان تقام التعاونية من الفلاحين الذين يمارسون العمل الانتاجي،

اقيمت من أجل بعض المثقفين المسيسين لتشغيلهم. وهؤلاء لا انتماء لديهم للعملية الانتاجية، ولذا،اصبحوا هم (بصفتهم غير منتجين) واصبحت نفقات تنقلهم، او استعمال سيارة خاصة للجمعية، عبئا على التعاونية .

- اقامت الاطر الجماهيرية مؤسسات لتقديم خدمات للجمهور، مثل الخدمات الصحية، ورياض الاطفال، مما زاد النفقات المستحقة شهريا على هذه الاطر، وبالتالي بررت لنفسها امام ضغط النفقات بان تمد اليد الى المؤسسات والجمعيات والمنظمات الاجنبية التي شجعتها بدورها على ذلك مما (ركعها) لايديولوجيا الدعم، وللدور الذي تقوم به المنظمات الاجنبية غير الحكومية، المتفشية في البلاد.

- بل لقد أقيم العديد من هذه الجمعيات منذ البداية بناء على دعم المنظمات الاجنبية، والتي عودت هذه الجمعيات على الرواتب العالية، والنفقات الادارية، وعدم اشراك المزارع العامل في الجمعية، وملات هذه الجمعية (بالمثقفين) الذين لا علاقة لهم بالزراعة.

- بدخول عناصر جديدة (ذات ايديولوجيا راسمالية او بيروستروبكية)، في هذه التعاونيات، اصبح الحديث عن الارباح، وعن التعددية الايديولوجية من الامور العامة في هذه التعاونيات، وطالما الامر مقود بالايديولوجيا الراسمالية، فلماذا لا يبرر العضو لنفسه النهب والاختلاس. وهنا تتساوى النتائج بين الاختلاسين البروقراطي والراسمالي.

- اقامة تعاونيات نسائية لانتاج بعض المخللات والاغذية، وهذه قزمت دور المرأة بحيث اصبحت تتحرك على مستوى حارة بدل منزل، او لنقل في مطبخ موسع. وساد التصور ان العمل تنفيس وخيري وليس اقامة بنية انتاجية خقة.

- وحتى في التسويق، فقد اعتمدت هذه التعاونيات على التسويق في المحال التجارية التي تؤمها الطبقة المتوسطة والثرية، وهذا دليل على (طموح) المشرفين لارضاء الذوق البرجوازي، وليس الحاجة الشعبية، وبهذا خلق حاجز سلفا بين المستهلك العادي وبين منتجات هذه الجمعيات.

٨- الوعي بالاستهلاك ٠

ان الوعي بالاستهلاك، او الاستهلاك الواعي هو مستوى من مستويات الانسحاب الى الداخل، فهو محاصرة للنزعة الاستهلاكية المتركزة على موضة المنتجات الاجنبية، وتركيز الاستهلاك الواعي سياسيا وصحيا واقتصاديا ٠ بل محاربة المنتجات المحلية الباذخة ٠

ان الاطارات الطبيعية لمقاومة النزعة الاستهلاكية هي المؤسسات التعاونية التي تقطع هي نفسها علاقتها كاناس مستهلكين بالمنتجات المستوردة، وتقوم بانتاج البدائل الاستهلاكية المحلية ٠

ولا نرى المغالاة في القول ان اساس التبعية لبلد فقير مثلنا يبدأ من الاعتماد على استيراد المواد الغذائية، اذا ناهيك عن استحالة امن قومي بدون امن غذائي ٠ ولا نرى مغالاة ان نقول ان امريكا متحكمة اليوم بمصر الجائعة وليس بمصر التي لا تملك قنابل نووية ٠ فمصر بحاجة الى الغطاء الغذائي الاميركي وليس الغطاء النووي، وخاصة وهي في مرحلة التطبيع مع اسرائيل ٠ فماذا يعني المزيد من ضرب القطاع العام في مصر والمزيد من التبعية لاميركا ؟٠ وربما بسبب وجود حد مقبول من الامن الغذائي في العراق،(وخاصة اذا توفرت فرصة اطول بعض الشيء) سوف يتمكن من الاعتماد على الذات. واذا ما توفرت سياسة جذرية هناك، فان التجربة الحالية للعراق سوف تطلع علينا بدروس جديدة في الاعتماد على الذات رغم ضغط الحلف الفاشي الدولي من واشنطن الى لندن فموسكو.

ان نجاح التعاونيات في انتاج البدائل هو الجهاد الاكبر لمنع الاستيراد، هو طرح البديل والمعوض وليس مجرد الخطابة ٠

واذا كان السائد في الكثير من البلدان الاشتراكية وحتى غير الاشتراكية تقليل استهلاك المنتجات الاجنبية وخاصة منتجات الموضة، فقد اتضح مع البروسترويكا الاوروبية الشرقية ان هذا الشكل من تقليل

الاستهلاك كان بالقمع والكبت مما جعل كل غربي جميلا واتيقا ومتقنا وممتعا بدءا من اجبان كرافت وانتهاء بافلام الخلاعة الجنسية. ولذلك تتكسر اليوم بوابات موسكو امام موضة الحياة الغربية اما بوابات وارسو فليست الا من قماش.

لا يمكن منع المنتجات الاجنبية الا اذا تم الامتناع عنها. فحتى لو منعتها السلطات رسميا، فان البروقراطية هي التي تشرف على تهريبها، اما عدم شرائها من قبل الانسان الواعي الذي لا يشعر بالدونية لانه لا يلبس الجينز ولا يملك فيلم الجنس، فهو وحده الذي يستطيع منع هذه البضائع من غمر السوق، والتي هي في التحليل النهائي ليست الا مكانيزما اساسيا في تحويل الفائض من البلد المستورد الى المركز الذي يستثمر هذه الاموال في تحسين اكثر لمنتجاته مما يغري عشاق الموضة اكثر ويعيد تكرار الدورة من جديد الى ما لا نهاية. ان قرار سلطة عبد الناصر بناء الاشتراكية رسميا دون وعي الشعب بها كان حبرا على ورق لان الشعب لم يكن هو المقرر، وحين قام السادات بانقلاب الردة لم تجد هذه "الاشتراكية" دفاعا طبقيا عنها. ولكن لان الشعب قرر عدم التطبيع مع اسرائيل فان كل ضغط السلطة في هذا المجال لم يدفع بالتطبيع الى الامام سوى بوصات قليلة.

٩- الاستهلاك والاجور:

لا شك ان هناك اولوية للانتاج على الاستهلاك، الا ان مرض الاستهلاك قادر، اذا لم يوضع له حد فعلي، على شل الانتاج وامتصاص ايجابياته. فاستهلاك شره من المنتجات الاجنبية يعني في التحليل الاخير نزيف الفائض الى الخارج وعدم القدرة على اعادة الانتاج الاساسي فكيف بالموسع؟.

المهم هنا، ان منتجات الاحتلال ومنتجات دول المركز تم انتاجها طبقا لمعايير القيمة على الصعيد العالمي والتي تحكمها معايير راسمالية في القيمة، وتترتب عليها بالتالي اجور عالية اذا ما قورنت مع الاجور التي

تدفع في بلد من العالم الثالث كالمناطق المحتلة.
وعليه، تحقق السلع المنتجة في دول المركز اسعارا عالية جدا في المحيط، بمقياس الدخل ومستوى المعيشة والاجور في هذه المناطق. ولذا تعتبر مكلفة جدا كما ويترتب على شرائهادفع مبالغ مالية عالية جدا ومن العملة الصعبة.

مثال:
- عامل بناء بريطاني اجرته الشهرية ٧٠٠ جنيه استرليني
- لو اشترى هذا العامل تلفزيون ملون في هذه الفترة، فانه سوف يدفع ٢٥٠ جنيها استرلينيا،(او ما يعادل ٨٠٠ شيكل). وهذه تساوي نسبة ٣٥و٧ ٪ من اجرته الشهرية.
- عامل من الضفة الغربية اجرته الشهرية ٥٠٠ شيكل شهريا.
- لو قام بشراء نفس هذا التلفزيون الملون فانه سوف يدفع ٢٤٠٠ شيكل.
- اي ما يعادل ٤٨٠ ٪ من راتبه.
- ولو افترضنا انه صح لهذا العامل شراء هذا التلفزيون بنفس سعر بيعه في لندن(وهذا غير ممكن)، فانه سوف يدفع ١٦٠ ٪ من راتبه الشهري.

ولا ينحصر الامر في منتجات الرفاهية، بل يسحب نفسه على اي انتاج مستورد من المركز. وليس امام العالم الثالث الا :
- اما شراء المنتجات بلا نقاش.
- الاستغناء عن هذه المنتجات.
- او تصنيع هذه المنتجات.

ولكن السر هنا كامن في الردود التالية:
- ينطوي الاستمرار في الشراء على نزيف مستمر في الفائض مما يحول دون التراكم.
- يتطلب الاستغناء عن كثير من منتجات المركز ثقافة تنموية راديكالية، تعني اعادة بناء المستهلك على يد اطر جماهيرية تعرف ما تريد، وكنس البنية الفاسدة فيها وعفونة ايديولوجيا البرجوازية

الصغيرة .

-اما تصنيع هذه المنتجات فيعني احد امرين:

أ-اما ان تكون منتجات يتم انتاجها حسب متطلبات البلد، اي تكنولوجيا غير معقدة. وهذه لا يتحكم فيها المركز.

ب- او محاولة انتاج التكنولوجيا المعقدة وهذا ما يصر المركز على الاحتفاظ به لنفسه، وهنا نعود ثانية الى قرار المركز باحتجاز تطور المحيط.

وهنا يصبح النقاش، ايهما الاصح، انتاج تكنولوجيا تكميلية تجميعية من خلال التبعية التكنولوجية، ام انتاج تكنولوجيا من ابداع محلي وطبقا للحاجات المحلية؟.

اما الجواب على هذا فيكمن في البنية الثقافية للسلطة القائمة سواء الرسمية او الشعبية. وفي حالتنا نحن، فان البنية الثقافية ما تزال مهجنة وخليطة.

تحسب الاسعار العالية لمنتجات المركز ليس فقط على اساس الاجر العالي للعامل الذي انتجها، وانما هناك سعر احتكاري اضافي ناتج عن تحكم المركز بهذه المنتجات ليفرض السعر الذي يرى. في حين لا يعامل منتجات العالم الثالث بنفس الطريقة حيث تصر دول المركز على اخذها بالقوة وباقل سعر ممكن، وخاصة النفط. وفي حالة تعذر ذلك يقوم المركز بالاعداد لدخول حرب شاملة كما هو الحال في الحشود ضد العراق اليوم.

١٠- نحو مقياس للقيمة:

تنطلق التنمية بالحماية الشعبية من مسالة الانسحاب الى الداخل، وتقليص التبادل مع السوق العالمية الى اقصى حد ممكن، بل وانسحاب قوة العمل الفلسطينية من سوق العمل الاسرائيلي، وسوق العمل في امارات النفط، ويتم هذا اليوم، ولكن ليس بفعل الآلية الذاتية للحماية الشعبية للاقتصاد، ولكن (بقيام اسرائيل باستبدال عمالنا هناك

بالمستوطنين السوفييت وقيام امارات النفط بطرد الفلسطينيين).

هذا الانسحاب، اذا ما حصل بآليات ذاتية، يعني بالضرورة اعتماد معيار للقيمة غير ذلك المعتمد في السوق العالمية.

ان قانون القيمة في النظام الراسمالي هو مركز الاستلاب الاقتصادي (الاستلاب السلعي)، الذي يؤكد هيمنة الاقتصاد بما ورائه من بنية طبقية. وفي هذا الوضع فان القوانين الاقتصادية تفرض فعلها كما لو كانت قوة طبيعية، وتنتهي في هذا الوضع الى خضوع بائعي قوة العمل للاستغلال. ولا يمكن تجاوز هذا الدور الا اذا كانت هناك حرية للمنتجين في الانتاج والتحكم في منتوجهم.

ان معيار القيمة بقوانين السوق العالمية هو الذي يتم:

"باتخاذ منظومة الاسعار المهيمنة على صعيد عالمي معيارا لمقياس ميزات مختلف الخيارات للتنمية. وهذه الاسعار هي التي تنعكس فيها مستويات الانتاجية التي وصلت اليها الاقطار الاكثر تقدما. وتقاس انتاجية العامل في قطاع ما بحاصل قسم القيمة المضافة في هذا القطاع على عدد العاملين فيه"(أمين ١٩٨٦: ٣١). وقد اشرنا في اكثر من موقع في هذا الكتاب، الى ان المطلوب هو مغادرة العمل بقانون القيمة المعمول به في السوق العالمية، بهدف الوصول الى العمل بقانون القيمة الشعبي والوطني.

لكن تثبيت معيار من هذا النوع يفترض توجيه الانتاج المحلي توجيها (جوانيا) بدلا من التوجيه البراني، لكي يكون من الممكن تطبيق معيار قيمة ذاتي محلي ومتكامل.

لا بد ان يكون حساب القيمة بناء على علاقات انتاج وتبادل محلية، لكي يتم تقدير مستوى المعيشة بناء على اعتبارات هامة منها ان تكون معظم الحاجات الاساسية منتجة محليا ايتم القياس عليها.

ان يتم التبادل الداخلي باعلى نشاط ممكن، وان يتم التبادل مع الخارج بشكل "كسول"، على ان تعطى الاولوية في حالة التبادل الخارجي مع بلدان محيطة، عربية بوجه خاص نظرا لكون مستوى الاجور وكلفة الانتاج متقاربة ونظرا لضرورة التكامل الاقتصادي العربي. ولكن هذه الاولوية ايضا ليست اولوية رضى واقتناع، انها اولوية الاضطرار.

وربما توضح هذه النقطة مسالة هامة وهي، اصرار البعض على فهم استراتيجية "فك الارتباط"

والانسحاب الى الداخل على انهما دعوات يوتوبية للانعزال التام عن العالم.

واعتقد ان هؤلاء، اما يصرون على هذا التشويه لدوافع ايديولوجية راسمالية (ولكن مغلفة) تتناغم في التحليل الاخير مع الايديولوجيا الراسمالية ومع العمل بقانون القيمة الراسمالي، او انهم هم

انفسهم "اوتاركيون" بمعنى انهم يعجزون عن رؤية الاضطرار للتبادل في حالات معينة مع

السوق العالمية، وهو الاضطرار الذي نعالجه بالتبادل "الكسول او المتباطىء.

ومرة اخرى، ها نحن اذن امام حسابين للقيمة:

الاول والاساسي وهو شعبي .

والثاني وهو استثنائي وعالمي.

وعليه، فان خللا في المقياس العالمي لا يقلق، اذا اعتمدنا المقياس الشعبي الوطني، لانه لن يطول الا عددا محدودا من الفئات الاجتماعية وفي مجالات غير اساسية.

واذا كان تثبيت مقياس وطني للقيمة امر يحتاج الى سلطة وطنية تقدمية في بلد معين، فان هذا الامر ليس سهلا في وضع المناطق المحتلة الحالي.

ان مقياس القيمة الذي يطرحه سمير امين قائم على:

"قيام منظومة من المعايير لقياس عقلنة الخيارات الاقتصادية تعتمد

على مفهوم لقانون القيمة يقوم بدوره على أسس وطنية ويكون له مضمون شعبي، بحيث تكون هذه المنظومة مستقلة عن منظومة معايير قياس العقلنة الاقتصادية الناتجة عن هيمنة قانون القيمة الراسمالي الفاعل على صعيد عالمي"(امين، ١٩٨٦:٢٩) ١-الغاء اشكال هيمنة الملكية الخاصة للاراضي الزراعية والمصانع.
٢-اخذ الزراعة كقاعدة للتنمية، اي بهدف عدم التطلع لابتزاز فائض ضخم من الفلاحين لتصنيع واسع.
٣-توزيع الدخل باعلى درجة ممكنة من التساوي وخاصة بين مداخيل الارياف واجور العمال الحضريين، وهذا انعكاس لتكافؤ التبادل بين الريف والحضر.

من الواضح ان منطلق امين هو ما طرحه ماركس حول تقليص الفجوة بين الريف والمدينة، وهذا يتطلب سلطة شعبية ثورية (كما حصل في :صين ماو تسي تونغ).

وبما ان المرتكز الاساسي لدى امين هو تاميم الزراعة والصناعة، بغض النظر عن اسلوب الملكية الجماعية لها، فان هذا غير ممكن في حالة المناطق المحتلة.

في حالة المناطق المحتلة فالامر غير ممكن لغياب السلطة اصلا، وهذا ينبت في الذهن، اهمية وجود اطر جماهيرية تتحكم بالعملية التنموية بمعايير تخدم نموذج التنمية بالحماية الشعبية.

لوضع القدم على هذا السلم التقدمي، دعنا نفترض ان هناك اطارا جماهيرا مناسبا.
- يقوم هذا الاطار بتنفيذ مشاريع تعاونية تاخذ اشكالا تشغيلية وانتاجية لاعضائها في الصناعة والزراعة، وفي الصناعة تحديدا، يتم وضع اليد على الاراضي التي يهملها اصحابها.
- يتم انتاج الحاجات الاساسية للاعضاء وللمجتمع.
- يتم التبادل بين هذه الجمعيات على اسس قيمية خاصة بها.

بهذا المدخل يمكن البدء بتحقيق مقياسا ميدانيا للقيمة وان كان محدودا. ولكن هذا يشترط اطرا شعبية ذات توجه جماعوي "كميوني"، واتمنى ان لا اكون هنا متهجما على احد اذا قلت اننا لم نصل اليه بعد.

١١- تجنب المنافسة العالمية:

لقد القت النقاط السابقة ضوءا كافيا على اهمية تحديد التبادل مع السوق العالمية، وبالتالي حصر هذا التبادل بالحد الادنى والضروري، او كما قلنا "التبادل الكسول" مع السوق العالمية.

ينطوي التبادل مع السوق العالمية على التنافس مع هذه السوق. ولا شك ان هذا التبادل لن يكون في صالحنا نظرا لعدم التكافؤ في كثافة راس المال، وكثافة التكنولوجيا وتوفر فرصة المركز في فرض السعر الاحتكاري الذي يناسبه.

هذا يذكرنا فيما يذكر بالنظرية التقليدية للمنفعة المقارنة، والتي تدعي، بان قيام بلدان بالتبادل مع بعضهما سوف يفيد كليهما حيث تنتج هذه سلعة تكلفها اقل مما تكلف البلد الآخر، في حين ان سلعة اخرى تكلف البلد الآخر اقل مما تكلف الاول.

ولا حاجة هنا لاسترجاع النقد الموجه الى هذه النظرية، الا ان ما يهمنا هنا هو النظر اليها عبر الوضع الحالي للنظام العالمي. فبانقسامه الحاد الى مركز ومحيط، وخاصة بعد تساقط الاشتراكية التحريفية، فانه لا مجال لمثل ادعاء ريكاردو هذا. فمختلف المنتجات الزراعية والصناعية في المركز اقدر على منافسة نظيراتها في المحيط.

واذا حصل وكانت هناك فرصة لانتاج منتجات معينة في المحيط بكلفة اقل، فان هذا يتم على يد الشركات متعدية الجنسية وذلك باقامة صناعات موجهة للتصدير. وهذه الصناعات هي منشأت غير محلية (قومية) وبالتالي فان عائداتها تذهب لصالح موطن الشركات متعددة

الجنسية الذي هو المركز. وبهذا المعنى، لا يعود هناك مجال لتطبيق هذه النظرية بشكلها الكلاسيكي للدولة القومية ذات الاقتصاد المحمي.

ومن هنا تبرز اهمية اعلى حد ممكن من فك الارتباط عالميا، ومن الانسحاب الى الداخل في حالة المناطق المحتلة، وهذا يتناقض بلا موارية مع كافة وجهات النظر الفلسطينية التي تؤسس لاعشاش رديئة على طريقة سنغافورة وتايوان.(انظر بهذا الصدد سمارة، ١٩٨٩-أص ص ١٧٤-١٧٥).

١٢- المطلوب اقتسام شعبي للفائض وعلاقات انتاج جديدة:

يلاحظ المتتبع للوضع الاقتصادي في المناطق المحتلة بعد عامين ونصف على الانتفاضة، تدهور مستوى المعيشة، والناجم عن تدهور حاد في مداخيل الاكثرية الشعبية، وترافق هذا مع انعدام اية اشارة لمحاولة اخراج الطبقات الفقيرة من مصيدة الفقر.

ومن اجل فهم اكثر للمعادلة الاقتصادية، لا بد من تحليل عناصرها. فقد كان للجماهير الشعبية الدور الاساس في مقاطعة المنتجات الاسرائيلية،(وان لم تكن المقاطعة كلية). وأدت هذه المقاطعة الى حصول الراسمالية الفلسطينية على فائض أعلى مما كان يتحصل لديها قبل فترة الانتفاضة، في حين هبطت ألمداخيل الشعبية من حيث قيمتها الاسمية والفعلية علاوة على البطالة الموجودة أصلا وألمتزايدة. الا ان هذه الراسمالية لم تحاول اشراك الجماهير في اقتسام هذا الفائض مع انه نتاج كفاحها.

ولم يكن المطلوب جماهيريا الحصول على كل الفائض او اكثريته، بل على الاقل زيادة عددالمشتغلين، وتحسين الاجور بما يضع في الاعتبار ارتفاعات الاسعار وهبوط العملة الاردنية، وتحديد اسرائيل للتحويلات من الخارج، واليوم اخذ ازمة الخليج بالحسبان.

وكما أشرت في موضوعات أخرى، فان مسألة الاجور على أهميتها هي من ألقضايا ألقليلة جدا ألتي لم تعالجها سلطات الاحتلال، رغم ان اوامرها

ألعسكرية ألعديدة غطت كل جوانب حياتنا، ربما بما فيها ما الذي علينا أن نأكله في ألصباح!!. ولا يخفى ان ألسلطات ألاسرائيلية معنية هنا باختلال ألتوازن ألاجتماعي في ألمناطق ألمحتلة، ومعنية كذلك باطلاق يد طبقة معينة ، وخاصة اصحاب شركات التعاقد من الباطن لاعتصار الارباح والتي مصدرها الاساس تدني الاجور، لان في هذا حصة كبرى للشركاء الاسرائيليين.

كما لم تعالج هذه ألمسألة اية أدبيات لمنظمة التحرير ألفلسطينية، ولا القيادة الموحدة،الا بشكل خفيف وخجول ومترجي. (انظر، سمارة الاقتصاد الآخر للانتفاضة، ١٩٩٠-ج). اما الراسمالية فتعاملت مع الاجور على ضوء العرض العالي والمتزايد لقوة العمل خلال الانتفاضة. ان ظاهرة تلاشي المداخيل، أوسع من ظاهرة البطالة حيث تطال معظم سكان هذه المناطق. ويترتب على هذا التدهور تدهور في الاستهلاك المحلي وبالتالي تهديد الازدهار الذي حصل عليه الراسماليون أيضا. الا ان هناك خط رجعة لدى الكثير من هؤلاء الراسماليين، حيث ان قسما منهم داخل في علاقات تعاقد من الباطن قبل الانتفاضة، ولذا، يتم تصنيع الكثير من منتجاته داخل الخط الاخضر، ولا يضيف مصنعه لها سوى توزيعا في السوق المحلية باسمه.

وقسم دخل علاقات التعاقد من الباطن خلال الانتفاضة. وهذا مكنهم من تشغيل العمل المحلي باجرة قليلة لكي ينتج للسوقين المحلي والاسرائيلي، وبالتالي فان الاجور التافهة تغطي قلة المبيعات او تعوضها اذا وضعنا بالاعتبار الارتفاع الحلزوني للاسعار .

ولا غرابة ان يترتب على هذا اهمال متزايد للارض التي لا تكفي اصحابها او هجرة الى الخارج، وهذا ما حصل خلال الثلاثين شهرا الاول للانتفاضة الى البلدان العربية، والى الامريكتين ايضا، وخاصة هذه الفترة.

وهذا يعني ضرورة اعادة تقييم للوضع الاقتصادي في ظل الانتفاضة، وبلورة سياسة اقتصادية للانتفاضة بدل الاكتفاء بسياسة سياسية للانتفاضة، و / أو الاكتفاء بأسلوب دعم الانتفاضة المشوه والمخروق

بالاختلاس والتمييز والتحايل، ودعاية الانظمة العربية التطريبية للانتفاضة.

لا بد من خلق نموذج اقتصادي جديد يتعايش مع متطلبات "انتفاضة مستمرة"، ومع الوضع العربي المتردي بعد استعادة العراق للكويت، وبعد عودة روسيا الى القيصرية وتحولها الى العدو رقم واحد ضد الشعب الفلسطيني حيث تزود اسرائيل بالقوة البشرية التي سوف تستوطن في الضفة والقطاع.

ان نمط الحياة الاقتصادي الحالي ، في ظل تشكيلة راسمالية محيطية والذي ربما كان يصلح هو وهذه التشكيلة لما قبل الانتفاضة، لم يعد مناسبا أليوم. وان علاقات الانتاج والملكية وتوزيع الفائض والنتائج الاقتصادية والسياسية للانتفاضة، (التي هي نتاج نضال الشعب بطبقاته الاكثر فقرا، في حين ان الراسمالية وحدها هي التي تجني) لم يعد مناسبا اليوم، وبشكل خاص علاقات الانتاج، وكيفية توزيع الفائض والتي بدأت تعبر عن تفككها الذاتي من خلال الاضرابات الواسعة واغلاقات المصانع والمطالبة باجور اعلى وفرص تشغيل، وعدم مطابقتها للبنية الانتاجية (من حيث المفعول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لدعم الانتاج المحلي، وشدة استفادة البرجوازية من هذه التضحية الشعبية بدون مقابل للشعب). وهذا يعني:

- اما ضرورة وجود علاقات انتاج وتوزيع جديدين للفائض ، يكون حدهما الادنى، تشغيل موسع وحد ادنى مقبول للاجور.
- أو أشكال جديدة للملكية، تحصل اما بنقل بعض مؤسسات الانتاج الاساسية للشعب،(الزراعية والصناعية) أو اقامة مؤسسات للتعاون الانتاجي للشعب، أو كلها مجتمعة.

- أو الخيار الخطير في عدم قدرة الطبقات الفقيرة على الاستمرار في تحمل العبىء.

وعليه، فاذا أريد لهذه البنية أن لا تنهار، فان تنمية تسترشد بالحماية الشعبية للاقتصاد اصبحت أمرا ملحا.

خطى تكتيكية

سوف اقصر الحديث في هذا المجال على قضايا ثلاث، وهي سياسة السقوف الممكنة والانتاج المنزلي والبعد العربي. وبالنسبة الى سياسة السقوف الممكنة فهي ليست سياسة جذرية في التعاطي مع الاقتصاد، وهذا يقربها، ولا يجعلها متناقضة، مع سياسة الانسحاب الى الداخل، ليس على الاساس الاستثماري وحسب، بل كذلك على الاساس النسبي والتدريجي في انجاز الحماية الشعبية.

اما الانتاج المنزلي، ومع انه ليس مرشحا ابدا للتحول الى نظام اقتصادي شامل، الا انه ايضا خطوة تكتيكية على طريق تقليل الاعتماد على الخارج، وتشجيع التوجه الانتاجي وزج المراة في معركة الانتاج. وأما البعد العربي، فهو الذي يشكل المصير الذي لا مجال للخروج عليه بالنسبة الى المناطق المحتلة، والتي لا يفوتنا هنا التذكير بانها لا تكتسب مصداقية امكانية تكوين دولة لذاتها بغياب البعد العربي، مهما تفاءل اصحاب المنفعة المقارنة، ودراسات الجدوى على صعيد المشروع الواحد او مشروع الاقتصاد الاقليمي باكمله.

١- سياسة السقوف الممكنة

ان المرحلة الحالية هي مرحلة انتقالية فيما يخص مجمل الوضع الاقتصادي في المناطق المحتلة، واذا ما قامت الدولة، فانها ستواصل المرور بهذه المرحلة.

وخلال هذه المرحلة، فان العمل التعاوني هو الاستثناء وليس القاعدة، انه الى حد ما جزر صغيرة ومعزولة في بحر من العلاقات الراسمالية في تشكيلة محيطية .ولكن اهمية هذه الجزر انها جزر تتمتع بالحماية الذاتية او ان عليها النجاح في ذلك.

كما ان كون التعاونيات هي الاستثناء لا يعني ان الامور سيئة الى هذا الحد، فنحن نتحدث عن المشروع البديل ليس كمجرد خطة او تصور، بل

ان له تجسيدات على الارض. بغض النظر عن مدى تطابق هذه الموجودات مع الشكل الافضل الذي نطمح اليه، وهذه التجسيدات هي الممارسة الشعبية.

في هذه المرحلة الانتقالية هناك اشكال انتقالية معينة من علاقات السوق الراسمالي لا بد ان توجد في علاقة التعاونية بالسوق التي تهيمن عليها العلاقات الراسمالية .هذه امور يجب اخذها بالحسبان في عمل التعاونية.

كما ان مجال عمل التعاونية لا بد ان يتاثر بهذا الوضع.فقد يضطر التعاونيون الى العمل احيانا في نطاق "السقوف الاقتصادية المتاحة" اي المجالات التي تواجه تناقضا اقل مع هيمنة منتجات الاحتلال او المنتجات المستوردة، وهذا يتم في المراحل التي لم تحسم فيها المعركة الشعبية مع النزعة الاستهلاكية. فقد تركز تعاونية معينة او عدد منها في مرحلة معينة على انتاج الدجاج اللاحم نظرا لان كلفة انتاجه في اسرائيل اعلى بسبب ارتفاع كلفة العمل. هذا سقف بشكل او بآخر. ولكن قد تخفف لاحقا هذه الجمعيات من هذا اللون من الانتاج لصالح انتاج او تربية الاغنام الحمراء "الشامي".

وقد تركز التعاونيات على انتاج مربيات البرقوق اكثر من البرتقال مثلا في مرحلة معينة....الخ.

ان المقصود هنا هو عدم الدخول في منافسة وخاصة في فترة كون التعاونيات مبتدئة، وهذا يعني مرونة معينة في طبيعة عملها شريطة التنبه بأن لا تتحول الى جزء مكمل من بنية التبعية.وهنا تتضح الاهمية القصوى لوجود هيئة لدراسة ومتابعة مجالات الانتاج زراعيا وصناعيا في الاقتصاد المحلي. وهذا كله منوط بنجاح الحماية الشعبية.

٢- الانتاج المنزلي

يجب النظر الى الانتاج المنزلي في سياق علاقته وموقعه في البنية الانتاجية العامة للاقتصاد الوطني وليس نظرة رومانسية له كبديل اقتصادي شامل. كما يجب توضيح ان هذا الانتاج هو تنشيط للانتاج الاسري، تنشيط لقوة العمل الاسرية المعطلة(من الجنسين)، اما بالكسل واما بالتكبر وعدم الوعي وربما لوجود امكانية محدودة لاستغلال حديقة الاسرة أي ليس المقصود ان يترك كل مكان عمله ويعتمد على الارض، مع أن هذا أمر محبب للحالات ألقادرة على الاعتماد على ألارض. وبهذا المعنى، فان الانتاج المنزلي محدود بانتاج بعض الحاجات على نطاق محدود سيان من حيث المساحة المستغلة او من حيث كم الشغل المبذول. وهذا التوضيح بقصد التفريق بين نمط الانتاج المستقل، الذي يكون الانتاج المنزلي مستوى محدودا منه. اما في حالة الانتقال الى معالجة الامر على اساس نمط الانتاج المستقل، في الريف تحديدا، فاننا نتحدث في هذه الحالة عن نطاق جغرافي اوسع وهو استغلال الاراضي غير المستغلة، والتي لا يستطيع نفس المزارع توفير نفقات استغلالها بعد الاهمال لعقدين من الزمن على الاقل. ولذا، فعندما طرحت موضوعة الانتاج المنزلي في اوائل فترة الانتفاضة، كان المقصود بها حديقة الاسرة وليس نمط الانتاج المستقل بما يشتمله من امكانات لتنمية ريفية خارج علاقات الانتاج الراسمالية، وان كان الحديث لم يفت على هذا. كما ان الانتاج المنزلي لا يعني ما يسميه البعض (الاقتصاد الفلاحي)، وهي تسمية نقاشية الى حد كبير. ليس الانتاج المنزلي الا بوابة لادخال قوة العمل العاطلة والمعطلة في العملية الانتاجية. ويجب توجيه هذا الوضع نحو التشريك التعاوني .فمزرعة الاسرة، وخاصة في بلادنا، صغيرة وفقيرة ولا تكاد تكفي الاسرة حاجاتها، ولذلك فهي مضطرة الى التعاون مع محيطها. وبهذا يكون الانتاج المنزلي مدخلا الى التعاون، وليس، كما تفعل المؤسسات الاقراضية المحلية، تثبيتا للانتاج الاسري الفردي وتعميقا لاستقلاليته عن الحماية الشعبية.

ليس المقصود بالانتاج المنزلي مجرد تنشيط او زيادة معوضات تدني

اجرة عمل العامل الريفي في المدينة او العامل الفلسطيني في اسرائيل، بل الهدف هو رعاية هذا النشاط كي يتطور الى الحد الذي يصبح معه قابلا للتعاون، بل ويجد نفسه وقد اندمج في العمل التعاوني بحكم انسجام المصلحة المشتركة.

لقد دار حول هذا الامر لغط (وليس حوارا او جدلا) في المناطق المحتلة، وهذه هي العادة المتبعة والعاجزة في هذه المناطق. وهذا يكشف عن هشاشة "ملوك الثقافة" في المناطق المحتلة. فالمثقف هنا يتحرج من الكتابة في امر ما خشية التعرض للنقد ويخشى البعض نقد البعض تحسبا من النقد المضاد. وهذا شعور "ملركي" برفض النقد والخوف منه.

ونظرا لان النقد سلاح مشلول في هذه المناطق، ونظرا لان الحديث الشفوي لا يعول عليه، فان استعداد الافراد للفتوى واسع وخطير.

في جلسة لمناقشة تقرير الملتقى الفكري العربي يوم ٢٨-٧-١٩٨٩ دار نقاش حول باب "الاقتصاد المنزلي "على النحو التالي:
"يشجع الانتاج المنزلي عمال المناطق المحتلة على العمل في اسرائيل، مما يضر بمشروع المقاطعة، لان حصول الفلاح/العامل على دخل معين من الارض يشجعه على الاكتفاء بالاجر الاقل في مؤسسات الاحتلال. وبالتالي فان هذا الانتاج يعوض العامل فارق الاجرة وبالتالي يكفي نفسه".

يا للفكر النير، ويا للعبقرية الفذة أو يا للكلام المجاني؟
صحيح ان الدولة الكولونيالية وحتى ما بعد الكولونيالية تكسب قيمة زائدة اعلى من خلال حساب ان الفلاح/العامل يكسب دخلا اضافيا من الارض. وفي حالتنا يفترض الاسرائيليون ويقررون، ان اللاجىء او العربي عموما لا يحتاج من حيث مستوى المعيشة كما يحتاج الاسرائيلي (بغض النظر عن الفحوى العنصرية الكامنة وراء هذه الفتوى وعن الحكم على العربي بعدم تحسن مستوى معيشته اذا كان اقل من الاسرائيلي او حتى مساويا له). اي باختصار، فان كلفة اعادة انتاج قوة عمل العامل اليهودي اعلى من كلفة اعادة انتاج قوة عمل العامل العربي.

ولكن من يجهل ان قوة العمل الفائضة من المناطق المحتلة تعمل في اسرائيل منذ بداية الاحتلال؟ ومن يجهل ان العمل في اسرائيل قلص الانتاج المنزلي (بل قلص عملية الانتاج في مجمل القطاعات الانتاجية)، مما اضطر الكثيرين "وانا منهم" الى الصراخ حول اهمية العودة للالتحام بالارض؟ وان العمل في اسرائيل كما هو معروف قوض الى حد ما كون القرية وحدة الانتاج الاساسية.

ومن يجهل ان العامل حاول مقاطعة العمل في اسرائيل على شكل "انسحاب العمل الى الداخل وهو الانسحاب الذي اخذ شكل الاستنكاف؟ وان بعض العمال نشطوا الانتاج المنزلي كبديل (بغض النظر عن حدود النجاح) للعمل في اسرائيل. ومن يجهل ان العامل يعود اليوم الى العمل في داخل الخط الاخضر لانه لم يجد بديلا كافيا محليا؟

ثم من يجهل ان طبيعة علاقات العمل بين العامل المحلي وصاحب العمل الاسرائيلي ليست علاقة طبيعية بالمفهوم المطلبي. فتعاقد العمل غير المكتوب بين العامل المحلي والراسمالي الاسرائيلي يعني "انك عامل عربي، اذن من درجة متدنية، اجرتك تفرض بلا نقاش، حقوقك غير مضمونة، الا في حدود عواطفي كصاحب عمل".

ومن يجهل انه لا توجد ولم توجد ولن توجد، على المدى القريب على الاقل، بدائل محلية للعمل في اسرائيل، وليست الراسمالية الفلسطينية هنا او في الخارج مرشحة لعرض بدائل عمل للعامل المحلي ولوبأجور اقل، فكيف سيشجعه الانتاج المنزلي على العمل في اسرائيل؟.

قد يكون الامر معكوسا، فان وجود انتاج منزلي سيشجع العامل على العمل داخل المناطق المحتلة باجر اقل باعتبار ان الانتاج المنزلي سوف يعوض فارق الاجر بين المناطق واسرائيل. وهذا يعني ان الراسمالي الاسرائيلي يدفع اكثر وهذه حقيقة. وقد يؤدي العمل في اسرائيل، بل لقد ادى فعلا الى زيادة دور المراة في العمل الزراعي. والمطلوب هنا تغيير النظرة الى عمل المرأة وليس احتجازها في البيت. وعلى اية حال،

فان العمل على مقاطعة العمل في اسرائيل شيء وتحليل وضعيته علميا شيء آخر.

٣- البعد العربي

على ضوء تطورات العالم الحالية، لم يعد صعبا الدفاع عن اطروحة الكيانات الكبيرة مقابل كيانات "الاعشاش". والدولة الفلسطينية اذا ما اقيمت، ستكون من ضمن هذه الاعشاش، بل من فئتها الاصغر حجما. ولذا، لا بد ان تجد هذه الدولة طريق تطورها الفعلي عبر التكامل مع البلدان العربية.

في حالة اقتصاد التنمية بالحماية الشعبية، فانه لا مناص من تبادل كسول بين هذه الدولة، او المناطق المحتلة والبلدان العربية. بمعنى انه يفضل للتبادل الاضطراري ان يتم مع البلدان العربية وبشكل كسول. ويتم تنشيط هذه العلاقة في حالة وجود اقتصادات عربية اكثر تقدمية، وفي حالة وجود تقسيم عربي للعمل ناجم عن حماية شعبية واسعة.

نماذج لمشاكل ومعيقات:

اضافة الى الدور المعيق والناجم عن التبعية للاقتصاد الاسرائيلي، واضافة الى دور الراسمالية المحلية وخاصة الشرائح المستفيدة من التخلف والتبعية القائمين والتي تتجلى في التعاقد من الباطن، والتوجه التصديري، واللهاث وراء الدعم غير الموجه استثماريا ولا انتاجيا، واضافة الى حقيقة ان الدور التاريخي للمركز هو خلق مبررات وحتميات تبعية المحيط ولو في اطار الصدقات، واضافة الى دور المنظمات غير الحكومية، والاميركية بوجه خاص. اضافة الى كل هذا، هناك معيقات اخرى موجودة ومتوارثة في البنية الاجتماعية النفسية والاخلاقية في المناطق المحتلة.

١- تقصير العامل السياسي (خلل في القمة)

كما اشرنا في مواضع سابقة، فان الحركة السياسية في المناطق المحتلة نظمت الانتفاضة بعد انطلاقتها العفوية، وكان لهذا التنظيم ايجابياته وسلبياته. وفي مجال التنمية بالحماية الشعبية، فقد ادى الاهتمام العالي للحركة الوطنية في الداخل والخارج الى تغييب العاملين الاجتماعي والطبقي وكذلك الاقتصادي. ولا شك ان هذا التغييب كان في نطاق خدمة طبقات اجتماعية معينة على حساب مجموع الشعب ومصالحه.

والى جانب هذا، فقد عجز العديد من فصائل اليسار عن ادراك ان الانتفاضة لن تحقق الدولة "سريعا على الاقل"، ولذا فان عليه كسب التحولات الاجتماعية ان لم يكسب التحولات السياسية.

ولذا، فقد خلت بيانات القيادة الموحدة من اي برنامج اقتصادي جذري او محدد. حيث اقتصرت هذه البيانات على المطالبة بالمقاطعة في نطاق سطر او بضعة اسطر، ووعظ الراسمال المحلي بتحسين اجور العمال، وتشجيع المواطن على شراء المنتجات المحلية. اما التحويلات المالية التي دخلت المناطق المحتلة قبل وخلال الانتفاضة، فهي حتى الآن لم تتبلور فعلا في تجسيدات انتاجية في هذه المناطق. ولعل ما يلفت النظر هو الاحاديث الطويلة في الصحف ووسائل الاعلام عن تدفق الاموال الى المناطق المحتلة، من قبل المنظمة والمنظمات غير الحكومية والدول الغربية والامم المتحدة، الا ان التجسيدات على الارض ظلت غائبة.

وابعد من هذا، فان اقبال المواطنين على شراء المنتجات المحلية، قاد بدوره الى زيادة ارباح الراسماليين المحليين، ولكن هذه الارباح حيل دون توظيفها من جديد في مواقع الانتاج، فاين ذهبت؟ هل سيكون مصيرها الا خارج المناطق المحتلة؟ وهذا شكل اساسي لتهريب الفائض في العالم الثالث، وبالتالي الحيلولة دون التراكم، وكسر البنية الاستثمارية للبلد عموما.

لقد قصرت الحماية الشعبية عن حماية الفائض والتحكم فيه وبالتالي احداث التراكم. وقد كان السبب الاساسي وراء ذلك يمينية الحركة السياسية، والسيطرة عليها من البرجوازية صغيرة وكبيرة، وهذا ما ادى الى عملية قطع في التمفصل الذي كانت ستقود اليه عملية الحماية الشعبية بدءا من التبرع بالغذاء، فالاستثمار المنزلي، فمقاطعة العمل في اقتصاد الاحتلال، فمقاطعة المنتجات الاسرائيلية، فاقامة التعاونيات المنزلية والانتاجية. كل هذه الظواهر اجهضت في التحليل الاخير على يد الراسمال والقيادة السياسية.

ولذا، لم تتحقق الامور التالية:

- لم يتم تشغيل عمال جدد في المصانع المحلية بالتوازي، مثلا، مع زيادة الدخل الناجمة عن زيادة الاستهلاك المحلي من منتجات المصنع الواحد.
- لم يتم تحسين الاجور وربطها بتدهور الدينار.
- لم يتم تشغيل عمال بالتوازي مع المنح التي وصلت للمصانع.
- لو حصلت هذه لزادت النقود التي في ايدي الشعب ولاعاق هذا نسبيا هروب الفائض.
- لم ترتفع الحركة السياسية لفرض الضريبة الوطنية على اصحاب الاملاك والمداخيل المرتفعة.
- لم توضع اليد على جزء من المنتوج في المؤسسات الكبرى، وما حصل كان حالات محدودة تصدت لها الحركة السياسية.
- لم يتم مجرد الحديث عن ضرورة تاميم المؤسسات التي لا تتكيف مع المرحلة والتي تستعبد العاملين فيها مثل الملكيات الزراعية في الغور الشمالي التي ادت الى مديونية عالية على المزارعين.
- لم يتم الضغط بصدد تاميم التحويلات التي ترسلها منظمة التحرير الفلسطينية.

وعليه، فان ارقى ما تمت المطالبة به هو ان توزع تحويلات المنظمة بشكل عادل، وهو المطلب الخجول الذي نسمعه منذ عام ١٩٦٧.

٢- احتقار العمل في الارض (خلل في القاعدة)

تبين التجارب والخبرات الاجتماعية ان الجيل الشاب في المناطق المحتلة وخاصة ما بين ال ١٥-٣٥ يشعر باحتقار ذاتي من العمل الزراعي. ولهذا دوره البارز في اهمال الارض والتقصير في استغلالها وبالتالي تدهور القدرات الاكتفائية لدى المزارعين والتحول الى عمال مأجورين في اسرائيل. ورغم ما في هذا من اهلاك للمعنويات الشخصية والقومية، حتى لدى ألمزارعين القدامى، فقد تغير موقفهم من العمل الزراعي بسبب الغلاء وضعف المردود.

هذا النقص الاخلاقي، ان شئت، عامل اساسي في خلخلة التوجه والبنية التعاونية في المناطق المحتلة لان العمل التعاوني الانتاجي الاساسي هو عمل في القطاع الزراعي .فكيف يمكن ان ينخرط في عمل زراعي تعاوني من يحتقر هذا العمل ذاتيا، حتى رغم قدرة هذا العمل على كفايته مأزق العمل الدوني داخل الخط الاخضر .

ان احتقار العمل الزراعي سلوك يقوم على شعور بالنقص الحضاري. ولعل هذا الشعور موروث عن الاجيال السابقة على شكل "عقدة الخواجا-او عقدة التعليم او كليهما".

فالشخص الذي يستطيع ان يعيش بدون العمل في الارض او العمل بيده هو الشخص المرتبط بمصدر آخر (غالبا) غير انتاجي، ونموذج هذا الشخص هو "السيد الاجنبي "الذي تتوفر له كل مقومات الحياة دون ان تتسخ ملابسه. ويمكن ان يندرج في هذه الخانة "الاستاذ القديم "الذي كان كل اب يحلم ان يصبح ابنه استاذا مثله، فهو الشخص المتعلم، والذي يعتقد الاهلون بانه يفهم كل علوم الارض، يعيش وضعا اقتصاديا جيدا ويلبس الصوف الانكليزي.

هذه العقدة نقلت من جيل الى جيل كي تستقر اليوم في الجيل الذي يعيش تحت الاحتلال. وفي هذا الجيل يكمن تناقض اشد حدة من

السابق. ففي اوساط هذا الجيل هناك المتعلمون والمثقفون الذين اكتشفوا بعد ان حصلوا على الشهادات انهم لم يتمكنوا من التحول الى "خواجات او اساتذة" بل ولا حتى الى مشتغلين في اية وظيفة ولو دنيا. وان المتوفر فقط هو العمل في الارض او في مشاريع الاحتلال.

وباستمرار، لجأ هؤلاء الى العمل في مشاريع الاحتلال مفضلين الاهانات والاستغلال قوميا وطبقيا على ان يعملوا امام اهل القرية كمزارعين. وحين لا يجدون عملا في اسرائيل يبحثون في المدينة عن عمل باي ثمن، وحين لا يجدون ايضا يفضلون البقاء بلا عمل حتى لو تعرضوا للجوع رافضين العمل المأجور في القرية او استصلاح أرضهم.

لقد اثبتت المطالعات اليومية للحياة في القرى ان الشباب المسيس هو الفئة الاكثر ارتباكا نفسيا في هذا المجال. فهو اكثر كبرياء لاعتقاده انه يسار. ان هذا الشباب موزع في داخله الى حد كبير، فهو يريد ان يكون وطنيا دون ان يضطر الى الانتاج وهذا منحى ارتزاقي في الحياة . يقبل ان يكون بلا عمل ولكنه يريد ان يستهلك بتنوع اكثر من استهلاك من ينتجون .يحتقر عمل والده الزراعي ولكنه ينفق من جيب ابيه المرهق ان بالمهنة او بقساوة السنين.

هذه الفئات من الشباب تشكل خطرا حقيقيا على التنمية بالحماية الشعبية لان هؤلاء خطباء بلغاء على منبر المقاطعة، في حين انهم مستهلكون جيدون من انتاج الاحتلال او المستورد. يطالبون بعدم استهلاك المنتجات الاجنبية ولا ينتجون هم انفسهم اي شيء .وان انتجوا فلصالح المؤسسات الاسرائيلية. وفي رفضهم للعمل الزراعي يقوضون فرص العمل التعاوني .

ليس هناك اسهل من تجنيد هذه الفئة في جيش السلطة البرجوازية، فعرض وظائف عليهم هو مثابة تلبية طموحهم الاساسي، ليس مهما -في البداية على الاقل -مستوى الوظيفة، فالمهم الظهور في الوسط الشعبي الذي يعيش فيه بمظهر الموظف وليس المزارع. واذا ما عرفنا ان مصير

حياة الموظف منوط بالسلطة التي تطعمه، فان هذا مدخل اساسي نحو تحجيمه ولجمه سياسيا.

واذا ربطنا هذا مع تخلفه الفكري، اي مع التلوينات الفكرية التي تشكل حالته الثقافية المدقعة، فان هذا يسهل بالطبع انخراطه في يد السلطة.

اما اذا حصل على وظيفة في مؤسسة اجنبية، فهناك تصبح الفرصة سانحة ليصاغ هذا الموظف الصياغة التي يريدها الطرف الذي يدفع له راتبا جيدا بمقياس الاجور في المناطق المحتلة .

هذه التشوهات هي نتاج للفقر الثقافي بشكل خاص وللهشاشة الخلقية وللهروب من مملكة الانتاج نحو مملكة الكسل والارتزاق.

من هنا تتضح اهمية اعادة تركيب البنية النفسية لهذه الفئة، وذلك بادخالها في مواجهة امرين:
الاول: كشف تناقضها السلوكي (وهو الاسهل اثباته):بين كون الشخص "منتميا سياسيا" من جهة، وعالة انتاجيا على المجتمع من جهة ثانية.
الثاني: كشف تهافت الوعي لديه: فعدم توفير حد مقبول من الوعي الفكري الذي كان سببا اساسيا في الترفع عن العمل، وكشف ان ما تعلمه مدرسيا ليس الا نصف وضع ونصف حقيقة.

اما الجانب السياسي في حياته فيتم النظر اليه باعتباره وظيفة او تاشيرة لتسهيل العبور الى مرافق اجتماعية معينة، كونه تعبيرا عن ان الفرد مدعوم بجماعة، وليس كواجب عمل انتاجي يجب ان يقوم به. وبهذا تتبلور وتكتمل العقلية الميليشياتية.

قد يفهم البعض من الدعوة لاستغلال الارض بأنها دعوة للاعتماد الكلي على منتوجها، وهذا ما نفضله. فلو توفرت بنية غير استهلاكية لاصبح بوسع كثيرين العودة والاعتماد على الارض كمنتجين مستقلين

وينتجون للسوق أيضا. الا ان الخطوة الاولى المطروحة هنا هي قيام الشباب والفتيات العاطلين عن العمل او الذين يعملون جزئيا باستغلال وقت العمل الفائض (أوحتى جزء منه) في استغلال الاراضي التي باستغلالها سوف يحصلون على دخل مناسب، ويحولون بذلك دون مصادرتها كأرض خربة.

واذا كان لنا ان نربط الشعار السياسي بممارسة ما، فان هناك تناقض صارخ بين المطالبة السياسية والقومية بالارض وبين احتقار العمل فيها. صحيح انه بالمفهوم الوطني والحقوقي فان الارض فلسطينية، ولكن أين يقف هذا الخطاب السياسي والقومي والحقوقي أمام المقولة العملية "بأن الارض لمن يفلحها"؟.

• لون آخر من التشوه الفكري "خلل في التربية"

هناك مشكلة لا يمكن اكتشافها ما لم نعش في الريف نفسه. وهنا اركز على الريف باعتباره مركز النشاط الاقتصادي التنموي والتعاوني المقبل. وهي مشكلة تطعيم السياسة بالحمائلية وانتهاء الحمائلية الى الفردية. مشكلة تقزيم وتحقير الصراع الطبقي الى الحقد العشائري على الراسمالي الفرد وانتهاء هذا الشكل الى مجرد الحسد الشرقي المتخلف. مشكلة فشل الشاب المسيس في جعل السلوك والانتماء السياسيين طابع حياته وشخصيته، وان يحللا محل العشائرية. واذا الحقيقة، انه قام بتسخير الجانب السياسي كمطية للجانب المتخلف في حياته وهي ليس الحمائلية وحسب وانما الغيرة والحسد ضد من هو اغنى منه او اكثر منه تعليما او افضل تمهينا، ونماذج هذا التشوه عديدة.

في الريف، يمكنك ان تكتشفت ان هناك تصالح اجيال في مجالات كثيرة والتي من المفترض تناقض الاجيال فيها. هذا ناهيك عن وجود طبعات من الماركسية تثير الحزن. فحديث الاب الذي يعيش سن الثمانين عن الآخرين في القرية والعلاقة معهم والموقف منهم ليس اقل تخلفا عن حديث الابن الذي بين العشرينات والثلاثينات. فالمستوى نفسه والجوهر نفسه. فالمعركة الاساسية مع اهل القرية والتناقض الرئيسي مع اهل القرية، وخاصة في فترات هدوء شعلة النضال الوطني الذي قد يستغرق الجيل الشاب. احاديث تتلخص في حسد هذا على ما لديه من نقود او سيارة. واحيانا محاولة ايذاء هذا او ذاك باقتلاع اشجار او هدم جدار ....الخ.

ثم بهذه العقلية ينتقل الشاب للحديث عن الوطن والسياسة، واما الاضحوكة فهي حين يتحدث عن الفكر الثوري. هنا تجد الطبعة الطريفة الظريفة. من جهة لانك تسمع نفس الشخص الذي كان قبل قليل حاقد حاسد ممرور ينفق وقت فراغه الطويل في نهش الآخرين وتعليم زملائه كيفية اتقان "الخبث "الاجتماعي والغش والسيطرة على المواطن البسيط.

ومن جهة اخرى فانت تسمع شخصا لا يعتقد بان هناك فرصة للحياة الكريمة الا بالسفر الى امريكا "بلاد السمن والعسل " ومن جهة لانه يتحدث سياسة وماركسية لحمتها وسداها الجهل.

حالات من هذا الطراز بحاجة الى مطهر خلقي وايديولوجي وجنسي ايضا. وما لم يمر هؤلاء بهذا المطهر، فان من الميئوس منه الاعتماد عليهم في بناء حياة جديدة غير القائمة. فلن يخرج من هؤلاء ابدا شيء افضل مما هو قائم، بل اكثر رداءة لان ما يخرج من هؤلاء يلبس لبوس التغيير، مع ان ما تراه فيهم ليس الا جاهزية عالية ضد التقدم والتغيير فكيف الثورة أما ألمأساة، فهي أن يكون هؤلاء جزء من تعاونية انتاجية وتشغيلية.

بهذه البنية، فانت حقا امام فيالق من اعداء الحماية الشعبية، انها مجموعات من المتآكلين ذاتيا، من المرشحين كأدوات للبروقراطية.

من هنا قد يكون لنا ان نعود من حيث بدأنا، فالوعي والعمق الفكريين لا غنى عنهما في بناء تنمية محمية بالشعب، ومحمية من بقايا الماضي سيان بالعمر او بالتخلف الفكري.

وبمقدار ما يكون الوعي عامل اساسي في تقويم السلوك المشوه والموروث عن اوساط اجتماعية عديدة فان الانتاج والانخراط في العملية الانتاجية هو التصحيح المادي للتشوهات او ان شئت هو اغلاق واحكام الدائرة الجدلية بين الوضوح الفكري والدخول في المشروع المادي الانتاجي، انها التحام الروحي بالمادي، في صياغة الانسان الجديد. ان العاملين معا اساسيين في نسف الشخصية القديمة ليس من اجلها وحسب بل لازاحتها من طريق الاجيال الاخرى التي قد تتربى على يدها.

الخلاصة:

هناك مجموعة من المرتكزات يقوم عليها هذا الكتاب، والتي تولدت بشكل خاص في مناخ الانتفاضة كمناخ متميز. في مناخ الانتفاضة فقط تبلور التوجه الشعبي للحماية الشعبية للذات وللاقتصاد. ان "التحلل او التفكك النسبي" لسيطرة الاحتلال قد أفرز وما زال يفرز مناخا "ديمقراطيا" افلت مبادرات الجماهير من عقالها. وبالطبع لم تنجم هذه "الدمقراطية النسبية" عن مرونة الاحتلال بل لقد انتزعتها الجماهير من سلطات الاحتلال انتزاعا بسبب المبادرة الكفاحية عبر الانتفاضة.

هذا التغير الجوهري في الاستعداد الشعبي للكفاح، بما فيه مقاطعة البضائع الاسرائيلية، والتوجه الى انتاج الحاجات الاساسية هو الذي نرى وجوب تنميته وحفزه في نفس الطريق، اي طريق كفاية الذات دون الاعتماد "في الاساسيات على الاقل" على الاستيراد ايا كان مصدره.

هذا التوجه الجماهيري، هو الذي دفعنا الى الرد على عدد من (اليساريين) الذين كتبوا في موضوعة التنمية بشكل تنموي وبجوهر تحديثي راسمالي، ولا يشمل هذا بالطبع دعاة التحديث الراسمالي او جنود التبعية. وقد نظرنا الى كتاباتهم وممارساتهم في هذا المجال باعتبارها شديدة الخطورة. فلا اعتقد ان الشعب الفلسطيني الذي عانى اكثر من مئة عام من الاستعمار والراسمالية العالمية، سوف يقبل او هو راغب "اذا ما حصل على استقلال" في أن يصبح مسرحا للاستغلال البشع من الشركات متعددة الجنسيات التي تذهب الى العالم الثالث بهدف النهب المفتوح وبترويج يساري.

هذا هو الخطر الجديد الذي تقوده "التنمية الراسمالية الفلسطينية" حيث يطوى نضال الجماهير لتحل محله استثمارات اصحاب الملايين الفلسطينيين، اما الذين نرد عليهم في هذا الكتاب فهم (يسار) "يسوق بضاعة التحديث الراسمالي" الذي يؤسس لعبودية الشعب حتى قبل الاستقلال الشكلي. ان "المفخرة" التي يحاول اليمين والراسماليون الفلسطينيون تقليدها هي نماذج سنغافورة وتايوان وكوريا الجنوبية

وهونج كونج. وبالطبع يتجاهل هؤلاء ان هذه الدويلات ليست الا مكاتب لحفنة من المليونيرات المحليين (في بلادهم) الذين يديرون اعمال الشركات الغربية متعددة الجنسيات بينما تعيش بقية الشعب نموذجا من العبودية والاهلاك الجسدي، وتعميم بيع الجنس. اما ما يغطي هذا كله فهو الحساب الخادع لمعدل الدخل الفردي، الذي لا يصل بالطبع الى الاكثرية الساحقة من الجماهير.

ان التأسيس السليم والمناسب والممكن للرد على هذا التيار العريض الذي يبدأ من واشنطن وينتهي في قرى الضفة الغربية ومخيمات قطاع غزة، هو في التوجه الى تنمية القطاع الزراعي في الضفة الغربية بما فيه التصنيع الزراعي باعتباره القطاع الذي بوسعه تمكين الضفة الغربية من اعادة انتاج نفسها. كما يكمن هذا ايضا في تنشيط وتوسيع التعاونيات الشعبية ذات التوجه التشغيلي الانتاجي وليس التعاونيات التي تؤسس بالدعم من المؤسسات الاميركية، وغيرها من المنظمات غير الحكومية، او حتى من الدول "غير الحكومية-ان شئت" مثل السويد والنرويج التي تتظاهر بالحياد تجاه السياسة الاميركية في العالم الثالث في بينما هي تنفذ هذه السياسة بنجاعة؟؟

على ان هذا التوجه التنموي الشعبي، والذي يفترض البدء بتنمية القطاع الزراعي والتصنيع الزراعي، لاستيعاب قوة العمل المحلية لا سيما على ضوء حلول المستوطنين السوفييت محل عمالنا داخل الخط الاحضر، يفترض ويشترط بالضرورة حصول تغيير واضح على اكثر من مستوى وبشكل خاص:

- تجاوز النزعة الاستهلاكية، او العبودية للبضائع الغربية باعتبارها تستنزف معظم الفائض المحلي.
- هذا التجاوز هو الذي يثبت ان بامكان الارض كفاية الكثير من حاجات الشعب من أجل اعادة انتاج نفسه اذا ما نبذ النزعة الاستهلاكية التي تنهب الفائض.
- تركيز التوجه العملي والانتاجي وليس التوجه الى تلقي الصدقات من

المنظمات غير الحكومية.

- انتاج متطلبات السوق المحلية "الشعبية" وليس تخصيص الانتاج من اجل التصدير.

- عدم استخدام وعدم استيراد التكنولوجيا المعقدة التي تكلف كثيرا ولا تخدم بنجاعة، حيث توضع في نطاق يكون التفاوت بينها وبين سلسلة التكنولوجيا المحيطة بها عاليا جدا.

يبقى ان نقول ان هذا الكتاب مقدمة توضيحية لمختلف هذه القضايا التي يجري العمل على انجازها تفصيلا في المناطق المحتلة من قبل مجموعة من الباحثين، والتي سوف تنشر تباعا.

ملاحظات

البـاب الاول

١- حول موقف لينين من الثقافة، انظر لينين: في الثورة الثقافية، وكذلك لينين في الرسائل والمقالات الاخيرة "وصية لينين".

البـاب الثـاني

١-حول تحليل مسالة الانتاج المنزلي، انظر عادل سمارة في كتاب: الحماية الشعبية، تاليف عادل سمارة وعودة شحادة، ١٩٨٨-أ.

٢- ان مقارنة بين مجريات التطور بين الهند والصين الشعبية يمكن لها ان تقدم صورة مفيدة في هذا الصدد. فقد استقلت الدولتان في نفس الفترة تقريبا، كما ان ظروفهما متشابهة، سيان من حيث ضخامة عدد السكان ومونهما امتين قديمتين، والصورة كما يلي:

	الهند		الصين	
	نسبة الوفيات	توقعات العمر	نسبة الوفيات	توقعات العمر
١٩٦٠	١٦٥	٤٣	١٦١	٤١
١٩٨٢	٩٤	٥٤	٦٧	٦٧
٪تغير	٤٣-	٢٥+	٥٩-	٣٦+

المصدر: البنك الدولي، ١٩٨٤، عن جون بينيت وسوزان جورج، ١٩٨٧:٤.

٣- حول التطور الصناعي والزراعي المبكرين في فلسطين منذ القرن

التاسع عشر، وان كان هذا انخراطا مبكرا في النظام الراسمالي العالمي، انظر الكسندر شولخ:

٤- انظر الباب الرابع، الرد على ديتر فايس.

٥- انظر عادل سمارة، (اقتصاد تحت الطلب).

٦- انظر بهذا الشان، عادل سمارة، ١٩٨٩-ج، الاقتصاد الآخر للانتفاضة، اقتصاد الطبقة، مجلة الفكر الجديد، حيفا، العدد الاول، السنة الاولى.

٧- من الجدير بالذكر ان المجموعة الاوروبية معنية جدا بدمج الوطن العربي ضمن بنيتها وتطلعاتها للهيمنة على كامل منطقة البحر المتوسط، حيث تطرح بهذا الصدد ان الوطن العربي جزء من منطقة المتوسط. وهذا الطرح يشكل خطرا على امكانية الوحدة العربية وتعزيز التبادل البيني العربي.

الباب الرابع

١- تعتمد هذه المنظمات على دولها في ما تنفقه من ميزانيات على "التنمية" في بلدان العالم الثالث، ومن المهام التي تقوم بها هذه المنظمات استيعاب الشبان اليساريين الذين لا يرغبون في الخدمة الالزامية في الجيش، حيث يخيرون بين الخدمة في الجيش أو منظمات بلادهم غير الحكومية العاملة في الخارج.

٢- حول موضوعة التعاقد من الباطن، انظر عادل سمارة، ١٩٩٠-ب مقالة بعنوان "التعاقد من الباطن-تطبيق نموذجي للاستعداد المحيطي للراسمالية المحلية". مجلة قضايا، القدس شباط فبراير العدد الثاني ١٩٩٠.

٣- تصر البلدان الراسمالية المتقدمة على تحرير التجارة الدولية، والتي تؤدي في التحليل الاخير الى تراكم الديون على دول المحيط، وهذا ما تبلور في ازمة الديون العالمية على آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية،

ويبدو أن اوروبا الشرقية على طريق التدهور في مستنقع الديون.

٤- لكل طبقة اجتماعية مسلكها الاقتصادي في كافة الظروف، والناجم عن مصالحها. حول مسلك الطبقات الاجتماعية في المناطق المحتلة خلال الانتفاضة: انظر عادل سمارة، الاقتصاد الاخر للانتفاضة، مصدر سبق ذكره.

٥- المقصود بنمط الانتاج المهيمن، هو النمط الذي حلت علاقات الانتاج الاجتماعية التي يمثلها محل نمط آخر. كأن نقول حلول علاقات الانتاج الراسمالية كعلاقات انتاج اجتماعية مهيمنة مكان، او على حساب، علاقات الانتاج ما قبل الراسمالية، والتي يمكن ان تكون اقطاعية "كما كان الامر في اوروبا" او غير اقطاعية "خراجية" كما كانت (حسب سمير امين) في الوطن العربي.

٦- البونابرتية، وهي تعبير مشتق من الدور الذي يوصف به نابليون الثالث في فرنسا، والذي كان يحكم باعتباره يمثل كافة الطبقات وفوقها، وليس كممثل لاحداها. اما الاهتمام بهذه الظاهرة، فمرده الى قيام العديد من الانظمة العسكريتارية في العالم الثالث، وخاصة في الوطن العربي، والتي ادعت انها فوق "الانحياز، وحتى الانتماء الطبقي" وهي في الحقيقة ممثلة ان لم تكن خادمة للبرجوازيات التابعة.

٧- من الافضل نسب كلمة "تمويل" الى المصادر الاجنبية و "دعم" للمصادر العربية والفلسطينية، وعلى اية حال، ليس هذا بيت القصيد، فالدور الذي تقوم به المصادر الاجنبية ليس في حقيقة الامر حتى خيريا لانه تمويل مقصود به تعميق التبعية، وخصي الموقف الجذري للحركة الوطنية، ليس هنا وحسب، وانما على صعيد العالم باسره، والا فكيف تقدم اميركا التمويل "حتى للمناطق المحتلة" دون ان تعترف بحق شعبها الفلسطيني في تقرير مصيره او الاستقلال، في حين ان هناك الملايين يموتون جوعا في السودان واثيوبيا وغيرها، هذا ناهيك عن دعم اميركا لاسرائيل.

٨- لا يخفى ان القدرة الانتاجية للمناطق المحتلة ضعيفة، وربما ليس هذا بيت القصيد، فالمشكلة ان المناطق المحتلة تفتقر الى التوجه الانتاجي، ولذا، فان نقود الدعم والتمويل غالبا ما تذهب الى الثراء الفردي، والذي يتجلى في زيادة النزعة الاستهلاكية ومظاهر الترف والارتباط او التبعية لمصادر التمويل. ويكفي ان نلاحظ ندرة المشاريع الانتاجية التي تعتمد او تتجه نحو الزراعة، والتصنيع الزراعي الخفيف الذي يعتمد على مواد خام محلية، في حين نرى كل يوم تقريبا جريدة جديدة تصدر في الضفة الغربية لا تسمن ولا تغني من جوع؟؟

٩- حول هذا الموضوع، انظر عادل سمارة، ١٩٩٠-أ اقتصاد تحت الطلب، الفصلين الخامس والسادس.

١٠- ان اعادة تركيب البنية الانتاجية في المناطق المحتلة امر مركزي من اجل بناء اقتصاد غير تابع، اقتصاد بديل، غير معتمد وقادر على سد الحاجات الاساسية للشعب، وضرورة اعادة التركيب هذه نابعة من تشوه وتبعية البنية القائمة.

١١- ينسب شعار تحسين ظروف المعيشة في المناطق المحتلة الى وزير الخارجية الاميركي السابق جورج شولتز، وهو من اشد دعاة دعم وتسليح اسرائيل. وكان يقصد بهذا الشعار، اطفاء احتملات المقاومة الفلسطينية.

١٢- لم يعد خافيا ان اعتماد مؤشر النمو الاقتصادي ليس مدخلا صحيحا لقياس التطور الاجتماعي الاقتصادي الصحيح لبلد معين.

١٣- حول محوطة اقتصادنا للسوق العالمية انظر: عادل سمارة، ١٩٩٠-أ اقتصاد تحت الطلب، مصدر سبق ذكره،الفصل الثامن (ص ١٢٤-١٧٠).

١٤-حول هذا الامر انظر الملاحظة رقم ٧ من الباب الثاني.

الباب الخامس

١- يمكننا تقسيم الحلقات الاقتصادية للانتفاضة الى خمس حلقات، هي:

أ- التقليص العفوي للتواصل مع الاحتلال، سيان من حيث الاستنكاف عن العمل داخل الخط الاخضر، او الاستنكاف عن شراء المنتجات الاسرائيلية، وكان هذا في الشهور الاولى للانتفاضة.
ب- مشروع المقاطعة، او الانسحاب الى الداخل، وقد تبع هذا الحلقة الاولى حيث اصبحت المقاطعة شعارا للانتفاضة الشعبية، وتم هذا منذ الشهرين الثالث والرابع للانتفاضة.
ج- وقد اتبع هذا الشعار بالتوجه الى العمل في الانتاج المنزلي، والذي مثل قيام الطبقات الفقيرة باستثمار ما لديها في استثمارات انتاجية صغيرة.
د- اما الحلقة الرابعة فكان يجب ان تكون قيام الراسمالية المحلية بالاستثمار وتوسيع التشغيل، ولكن هذا لم يحدث مما شل امكانية تطوير حالة من الانتفاضة الاقتصادية. انظر حول هذه الحلقات مقالة عادل سمارة، ١٩٩٠-أ الاقتصاد الآخر للانتفاضة، اقتصاد الطبقة، مجلة الفكر الجديد ، حيفا، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٠٤-١٠٦.
ه- اما الحلقة الخامسة، فكانت الهجمة الاحتلالية سيان بالضرائب، او تخفيض الدينار، وهي التي وضعت المواطنين في حالة الدفاع الاقتصادي، والتي لا تزال مستمرة حتى اليوم.

٢- حول دور التجار، كتب سليم تماري في مجلة الفكر الديمقراطي العدد ٩-١٠ لعام ١٩٩٠، مادحا دور التجار، وناسبا اليهم دورا اكبر من حجمهم واكثر اقداما من نمط تفكيرهم الاقتصادي، وهو هنا متاثر بدور البازار في ايران خلال الثورة الايرانية، وهي الشريحة الطبقية التي تمتد اصوله الطبقية فيها، كما انه ماخوذ بالحالات الفردية والجانبية التي تنحصر ادوات تفكيره السوسيولوجي فيها. والحقيقة ان التجار قد "أدخلوا-بالقوة" في الانتفاضة ولم يدخلوها، وهذا ما لمسناه في يوميات الانتفاضة من تهديد الشبان لهم، وحرق بعض المحال....الخ. وعندما

ادرك التجار ان بوسعهم البيع في البيوت، وان المقاطعة تمنع المستهلك من الشراء من الخط الاخضر، ايقنوا ان هذا المستهلك لن يخرج من يدهم "كما قال هرون الرشيد للغيمة، اذهبي اينما شئت، فسياتيني خراجك"، وبالتالي فان الاضراب لن يضر بهم.

٣-انظر الباب الاول من الكتاب.

٤- انظر كتاب الحماية الشعبية، مصدر سبق ذكره

٥- انظر الملاحظة الاولى في هذا الباب

٦- انظر كتاب اقتصاد تحت الطلب، مصدر سبق ذكره.

٧- حول الاحتكار المزدوج والثلاثي، انظر ملحق هذا الكتاب، وكذلك انظر عادل سمارة ، الحماية الشعبية، الباب الخامس ص ٦٤.

الاوراق التي يعالجها الكتاب:

١- ورقة لابراهيم الدقاق بعنوان "بناء نموذج التنمية المحلي الخلفيات والمشكلات"، قدمت في الملتقى الفكري العربي في القدس.

٢- ورقة لابراهيم الدقاق بعنوان "مستقبل الاقتصاد الفلسطيني، آفاقه ومحدداته"، قدمت باسم الملتقى الفكري العربي في القدس.

٣- "التقرير السنوي العام للملتقى الفكري العربي ١٩٨٨-١٩٨٩" القدس، اعداد ابراهيم الدقاق، وسمير عبد الله صالح، وسليم تماري.

٤- دراسة ل الكس بولوك بعنوان: "بعض القضايا النظرية في استراتيجيات التنمية الريفية"، دراسات في التنمية والتخلف مركز الابحاث في جامعة بير زيت، العدد ٣ ربيع ١٩٨٦

٥- ورقة ل سمير حليلة، بعنوان: "دور المنظمات الجماهيرية في قطاع التنمية في الارض المحتلة". ورقة مقدمة الى مركز " باسيا" في

القدس.

٦- ورقة من اعداد مجموعة التنمية الاقتصادية، توضح اهداف وفلسفة هذه المؤسسة.

٧- كراسة من اعداد: ميرون بنفنستي عن المشاريع الممولة من قبل الولايات المتحدة الاميركية في الضفة الغربية وقطاع غزة ٧٧-١٩٨٣. ترجمة ونشر الملتقى الفكري العربي.

٨- مقال لتيسير العاروري، في صحيفة جروزالم بوست الاسرائيلية.

٩- مقالة لديتر فايس ترجمة عادل الزاغة عن التطور الصناعي الفلسطيني، منشورة في مجلة الكاتب الصادرة في القدس ،العدد ١٢٠، نيسان ١٩٩٠.

١٠- رد على ورقة مقدمة من ابراهيم الدقاق في جمعية الشابات المسيحية في القدس، وقد سبق ان نشرت في مجلة "قضايا" الصادرة في القدس ، العدد الثالث، ايار ١٩٩٠.

مراجع واردة في الكتاب:

-أمين سمير، ازمة المجتمع العربي، منشورات دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٦. -جلال صابر، ثورة ٢٣ يوليو برجوازية صغيرة ام برجوازية بروقراطية. بدون دار نشر.

-حزبون سمير، صبري نضال و سعيد هيفا، دراسة لم تنشر عن الصناعات الحرفية في الضفة الغربية، ورقة مقدمة الى جامعة بير زيت، ١٩٨٧.

- عادل سمارة: اقتصاديات الجوع في الضفة والقطاع، منشورات دار العامل، رام الله ١٩٧٩.

-عادل سمارة: من احتجاز التطور الى الحماية الشعبية. منشورات دار الاسوار، عكا، آذار ١٩٨٨.

- عادل سمارة، اقتصاد تحت الطلب. منشورات مركز الزهراء، القدس ١٩٨٩-أ.

- عادل سمارة، الاقتصاد الآخر للانتفاضة-اقتصاد الطبقة. مجلة الفكر الجديد، حيفا، العدد الاول المجلد الاول، آب ١٩٨٩-ج.

- عادل سمارة، التعاقد من الباطن: تطبيق نموذجي للاستعداد المحيطي للراسمالية المحلية. مقالة نشرت في مجلة قضايا، القدس، العدد الثاني، شباط فبراير ١٩٩٠-ب.

- سعد زهران (أعداد): العالم الثالث يفكر لنفسه. دار ابن رشد، بيروت ١٩٨١.

English References

1- A. Sivannandan, 1989 New Circuits of Imperialism, in Race and Class. Vol.30 no 4,1989:1-21.

2- Jon Bennett with Susan George, 1987 The Hunger Machine. Polity, London.

3- Kay, J 1975 Development and Underdevelopment: A Marxist Analysis. Macmillan London.

4-Paolo Freire, "Notes on Humanization and its Educational Implications" Seminar of International Education. Tomorrow begins Yesterday, Rome, November 1970.

ملحق ١

ملاحظات اضافية لتوضيح المفهوم

بادىء ذي بدء، فان هذا الكتاب ليس في الاصل مشروعا لخطة تنموية في المناطق المحتلة، وذلك ليس فقط لان الخطة التنموية لن تكون من ابداع فرد ايا كان، ولكن ايضا لان المقالات التي عولجت بالرد متعلقة بفلسفة ونهج التنمية وليس بمقترحات تنفيذية.

وعلى اية حال، لا تقتصر حاجة المناطق المحتلة للتنمية الشعبية على مرحلة الانتفاضة، الا ان الانتفاضة وفرت الاستعداد الشعبي لحماية العملية التنموية تماما كحماية النضال القومي والاجتماعي للشعب.

ان التفكك الذي اصاب قبضة الاحتلال في عدة مجالات ومستويات، واضطرار الاحتلال الى تجنيد اعداد كبيرة من جنوده لفرض سيطرته على كل المواقع في المناطق المحتلة بدل ان كانت هذه السيطرة مفروضة دون ثمن او تعب يذكر، ان هذا الوضع خلق مناخا يمكن تسميته "مناخا ديمقراطيا نسبيا تم انتزاعه عبر الانتفاضة، ويستمر باستمرارها". وهو المناخ الذي علينا دعمه بالتنمية المحمية من الشعب، لكي لا يقتصر على نشاط سياسي غير منتج. فالاعداد الضخمة من الشبان الذين يرجمون العدو بالحجارة لا يجدون ما يقومون به انتاجيا، ولا يمكن ان يتم استيعاب هؤلاء في القرى الا في مشاريع انتاجية زراعية، بل ولا بد من ذلك، لكي لا يتحولوا الى محترفي بطالة وعالة على المجتمع، ولكي لا يصبح النضال الوطني لعبة او مجرد متعة او مصدرا لمصروف الجيب. ان المناضل غير المنتج هو في التحليل الاخير مجرد جندي رسمي نظامي بلا روح ثورية، وهذا يعني وجود جنود من المناطق المحتلة بدون دولة ترعاهم، وهذه قمة في الفوضى.

هذا المناخ الدمقراطي الشعبي يتطلب اذن ترتيبا حقيقيا للحياة الاجتماعية الاقتصادية من اجل توفير علاقات اجتماعية مرتبة

ومنسجمة، ومن اجل تحويل جذري تعاوني في العلاقات الاجتماعية، ومن اجل تعميق القدرة الانتاجية للمجتمع.

وفي هذا الصدد تبرز اهمية انتاج الحاجات الاساسية للمجتمع مثل الحبوب والخضار والفواكه والبيض والحليب وغيرها. وهنا تجدر الاشارة الى ان المطلوب هو توفير هذه الحاجات الاساسية من اجل الاستهلاك الشعبي وليس انتاج حاجات اساسية من اجل التصدير، لاسيما ان اسعار الحاجات الاساسية المنتجة من العالم الثالث رخيصة جدا في السوق العالمية ناهيك عن ان دخول التكنولوجيا في الزراعة في المركز زاد انتاجية الوحدة الزراعية هناك وقلل كلفتها مما جعل منتجات المركز الزراعية تنافسية مع المحيط الى حد خطير. وعليه، فان انتاج الحاجات الاساسية اذا قصد منه التصدير فانه لن يكون الا طبعة مزيدة ومنقحة عن تعميق تبعية بلدان العالم الثالث.

ولكي لا يتم تصريف الفائض من الحاجات الاساسية الى السوق العالمية الا في حالة زيادة هذه المنتجات عن الحد الاقصى للاستغلال المحلي، فان التركيز على التصنيع الزراعي يصبح امرا ملحا، اضافة الى وضع هذه الانشطة في اكثر اطر تعاونية ممكنة. وهذا يشترط بدوره ان لا تكون هذه التعاونيات من ذلك الطراز المعتمد على الدعم والتمويل لان في هذا آفة التبعية والطفيلية على حساب الانتاج. في هذا الصدد اود الاشارة الى نقاش دار في احدى الندوات عن التعاون حيث طرح احد اعضاء الاطر الجماهيرية ان الجمعيات التعاونية لا تستطيع الاستمرار بدون الدعم، وان كل القطاعات الجماهيرية بحاجة الى الدعم. والجواب على هذا، انه اذا كان الكل عاجزا عن الاستمرار بدون دعم، فكيف استطاع الفلاحون الحياة في فلسطين حتى اليوم مع العلم انه ما من طرف من اطراف الدعم يدري بوجودهم؟

هذه الامور، تفترض بل وتشترط الامور الاساسية التي تعرضنا لها في مواضع سابقة من البحث، مثل تغيير جذري في نمط الاستهلاك المحلي، وهو راسمالي غربي بالطبع، والتوجه الى النشاط الانتاجي، وتجاوز الوهم

بان كل المشاكل تحل عن طريق التكنولوجيا المتقدمة.

هناك الكثير من الاعتبارات المتعلقة بالعملية التنموية التي يجب اخذها بالاعتبار، اضافة الى ما ورد في بداية الباب الخامس من هذا الكتاب، عند التعاطي مع موضوعة التنمية في هذه المناطق، وهي مكونة من اعتبارات وشروط واساسيات وخطى تنفيذية متعلقة بالعملية التنموية.

الاعتبارات:

١- العمالة البديلة من المستوطنين السوفييت: ليست الانتفاضة هي التطور الوحيد في حياة المناطق المحتلة اليوم، فهناك تطورات لا بد من اخذها بالاعتبار، في العملية التنموية على الاقل، وخاصة اغتيال الحكم في روسيا وبالتالي فتح سيل من هجرات المستوطنين من اليهود السوفييت الى فلسطين. هذه الهجرات التي تهدد مجرد الوجود الفلسطيني حتى في الضفة الغربية وقطاع غزة. اما ميدانيا وعمليا اليوم، فقد بدأ هؤلاء المستوطنون في الحلول محل عمال المناطق المحتلة العاملين داخل الخط الاخضر. وها نحن نسمع كل يوم عن فصل عشرات بل مئات العمال من عمالنا هناك. وهذا يعني اضافة عشرات آلاف العاطلين عن العمل الى زملائهم داخل المناطق المحتلة. ولكي تشجع السلطات في اسرائيل اصحاب العمل هناك على تشغيل هؤلاء المستوطنين الجدد فانها تقدم لاصحاب العمل "٥٠٠ شيكل او ٢٥٠ دولارا اميركيا" كل شهر عن كل عامل جديد من المستوطنين يتم تشغيله.

٢- آثار استعادة العراق للكويت: ويحتمل هذا على المدى القريب الطرد الواسع للفلسطينيين من الخليج، بما يتضمنه هذا من ايجابيات عودة الكثير من الكوادر المتعلمة والخبيرة، وعودة بعض الاموال التي يمكن استثمارها في المناطق المحتلة، وسلبيات مجيء عدد كبير من الباحثين عن العمل.
على أن التصور النهائي لهذا الامر مرهون بتطورات الصراع.

٣- الضغط الاقتصادي بهدف التهجير: هناك ايضا الحرب الاقتصادية التي يشنها الاحتلال ضد مواقع الانتاج المحلي، وذلك لتجويع الشعب خلال الانتفاضة كهدف مباشر، ولدفع الناس الى الهجرة كهدف على المديين المتوسط والطويل. ويتجلى هذا في حالات محاصرة القرى في فترات انتاج محاصيلها الاساسية التي تعتمد عليها. او في تزويد المناطق المحتلة بانواع رديئة من المنتجات الاسرائيلية مثل الدجاج البياض، والضأن، وكل هذه تزيد نزيف السيولة المالية من المناطق المحتلة الى اقتصاد اسرائيل، وتقود الى تضخم في هذه القطاعات مما ينتج عنه افلاس الكثير من المزارعين وخروجهم من دائرة الانتاج، ليجدوا انفسهم بلا عمل وخاصة مع ترافق هذا مع اغراق سوق العمل في اسرائيل بالمستوطنين من اليهود السوفييت، وبالطبع على ضوء عدم قيام الراسمال المحلي بالاستثمارات الانتاجية والتشغيلية.

٤- نموذج سنغافورة: وهذا ما يتضح من ما دعا اليه اقتصاديون محليون وما دعت اليه منظمة التحرير الفلسطينية، وما دعا اليه مؤتمر المليونيرات الفلسطينيين في تونس في نيسان الماضي (انظر الباب الرابع-الرد على فايس). ان اي طرف يفكر في تنمية مستقلة، تنمية شعبية، تنمية بالحماية الشعبية، لا بد ان ينظر الى هذا التوجه بقلق كبير، حيث يرمي هذا التوجه الى تشغيل قوة العمل الفلسطينية باجور زهيدة لدى الشركات متعددة الجنسية، في حين لا يعود هذا المجتمع ينتج شيئا من ضروريات حياته، وهذا يقيده باسار التبعية وعدم التطور.

وعلى هذا الصعيد، ليس المطلوب ادارة معارك محلية بين هذه الاستراتيجية التنموية او تلك، ولكن هذا لا يعني عدم اجراء النقاش والحوار الموسعين جماهيريا لكي يطلع الشعب على جوهر كل استراتيجية تنموية.

٥- جبهة من الاعداء: ربما من نافلة القول التذكير بان اية تنمية بالحماية الشعبية لا بد ان تواجه هجمة احتلالية شرسة مدعومة من

الاردن، ومن المؤسسات الاميركية والاوروبية الغربية التي تنمي الاتجاه التصديري على حساب انتاج الحاجات الاساسية.

عنوان التنمية بالحماية الشعبية

هناك امور اساسية لا بد للتنمية بالحماية الشعبية ان تنطلق منها وان ترتكز عليها لكي تحقق اهدافها، وهي:

١- التوجه ببرنامجها التنموي والتعاوني الى المنتجين، اي الى الفئات الجماهيرية المنغمسة في العملية الانتاجية وليس الى تلك المتطفلة على عملية الانتاج. واذا كان التوجه الى الزراعة هو المدخل الذي لا مفر منه لتنمية شعبية في المناطق المحتلة، فان المزارع العامل في الارض هو العنوان الواجب التعاطي معه.

٢- يجب المحاذرة من التورط في تقديم قروض تنموية لغير المنتجين وخاصة من فئة المثقفين وانصاف المثقفين الذين لا يتوفر فيهم الايمان ولا الاخلاص للعمل الانتاجي وخاصة الزراعي. فقد ثبت في العديد من التجارب في المناطق المحتلة ان المثقف حين يمارس عملا زراعيا او حتى انتاجيا، فانما لانه لم يجد عملا خدماتيا يستوعبه. ولذا، فحالما توفرت فرص وظيفية لهؤلاء، عمدوا الى تصفية المشاريع الانتاجية التي بين ايديهم.

بنية استراتيجية التنمية بالحماية الشعبية

كما أسلفنا، فان العنصر البشري الاساسي لهذا العمل هو الناس الذين يعملون ويمارسون العمل الانتاجي في الحقل. وباعتبار ان هذه هي نقطة البدء، فان مشروعا للتنمية الوطنية يشترط الامور التالية:

-وجود هيئة شعبية لدراسة الاقتصاد الشعبي على ان تقوم بالتأشير الى الوجهة الاصح لتوجهه.

- وجود مصدر لجباية المال والاقراض المالي بموجب برنامج محكوم بمنهج تنموي شعبي وليس تحديثيا راسماليا.

- وجود حركة اجتماعية وربما سياسية تؤمن بالحماية الشعبية للاقتصاد وتجعل من نفسها الناقلة التي تحمل لواءه نحو التطبيق.
- أن توفر هذه الحركة كادرا من التنمويين الميدانيين الذين ينتشرون كشبكة في اوساط مواقع الانتاج لمتابعة التطبيق واكتساب الخبرة من ذلك.
- توفر شبكة تحت الشبكة الكادرية واوسع منها، حيث تحوي هذه الشبكة المنتجين انفسهم والذين يقومون بدورهم بعمليتي الانتاج وتوفير كافة المعلومات عن مجمل العملية التنموية.
- تكون المعلومات والمعطيات التنموية مثابة تغذية لكل المهتمين بالبنية التنموية لمعرفة الطاقة الاستهلاكية في البلد، والتوجه الاستهلاكي، والطاقة الانتاجية ومدى تناميها، ونسبة المستورد من المنتجات الاجنبية والموقف الشعبي منها.

ان دور الهيئة الشعبية هنا هام جدا، ولذا، فانها هي التي تستطيع بما يتحصل لديها عن الوضع بمجمله من البنى المرتبطة بها أن تصوغ الخطوط الاساسية للبرنامج التنموي مثل:
- الدراسة الدقيقة للانتاج سيان من قبل انوية التنمية بالحماية الشعبية او المنتجات المحلية عموما.
- معرفة مصادر الاستيراد ونوعية البضائع وكمياتها.
- محاولة انجاز مؤسسة الاحتكار الذاتي متعدد المستويات او (مشروع السلسلة) وهو مستوى متقدم من الاعتماد على الذات بل اكثر تعقيدا: أي محاولة الانتاج بما يكفي وبما يضمن استهلاك البنى الاجتماعية التعاونية المرتبطة ببرنامج التنمية بالحماية الشعبية. كان نقول اقامة مزارع دواجن في منطقة رام الله بما يسد حاجة مؤيدي هذا الاتجاه في تلك المنطقة وليس اكثر كمرحلة اولى، وزراعة محاصيل علفية تكفي "ان امكن" حاجة هذه المزارع. استخدام السماد الناتج من هذه المزارع لتسميد الارض لاعادة انتاج الاعلاف ومنتجات اخرى لازمة للاستهلاك البشري. وفي حالة منتجات اخرى، مثل الاغنام "الشامية" يمكن ايضا اقامة محطة توليد لتطوير انواع محلية محسنة من هذه الانواع.

وهنا تجدر الاشارة الى ان هذه المشاريع المعتمدة على الذات بشكل احتكار ذاتي معقد يجب ان ان لا تخاطر في توسع غير مضمون. ان هذا الشكل من العمل ممكن ومضمون على مستوى البقعة الجغرافية الصغيرة.

اما على النطاق الاقليمي، فيمكن اقامة رابط اقليمي بين المناطق ككل. واساس هذا الرابط الاقليمي هو الهيئة التنموية المشار اليها أعلاه، والتي يجب ان تقيم المؤسسات التالية:

- شبكة محلية للتسويق تقوم بتسويق المنتجات الفائضة من منطقة الى اخرى، بل تضمن تسويق هذه المنتجات.
- شبكة تخزين وتبريد المنتجات الفائضة او التي فاضت بسبب الحصار الذي يفرضه الاحتلال هنا او هناك. اي شبكة تسويق اقليمي وتخزين موسمي.
- شبكة تعبوية ونضالية للحض على المقاطعة والتوعية باهمية الانتاج واستهلاك الانتاج المحلي.

التنفيذ

فيما يخص طبيعة المشاريع التي يجب البدء بها، لا بد من اعطاء الاولوية لقطاعين اساسيين هما :

- القطاع الزراعي.
- قطاع التصنيع الزراعي.

ويأتي بعدهما في سلم الاولوية قطاع التصنيع الاستهلاكي الشعبي، والذي ربما يتم تركيزه اكثر في قطاع غزة.

بالنسبة الى القطاع الزراعي، يجب التركيز على:

- استصلاح الاراضي المهملة والصالحة للزراعة وذلك بشق طرق زراعية في ارياف الضفة الغربية، وهذا يتطلب هيئة مزودة بالآليات اللازمة والتي تشق الطرق اما تبرعا واما بكلفة قليلة.
- توفير قروض للمزارعين العاملين انتاجيا لاستصلاح الاراضي المهملة.

- توفير القروض لهؤلاء المزارعين كي يشتروا مستلزمات الزراعة.
- ضرورة وجود هيئة للاشراف على تنفيذ كل هذه الخطوات والتاكد من استخدام القروض في كل مرحلة من مراحل العمل في الغرض المخصصة له.
- زراعة المحاصيل اللازمة للاستهلاك المحلي وليس للتصدير، وخاصة المحاصيل المطلوبة لحاجة البنية البشرية المنخرطة في برنامج التنمية بالحماية الشعبية.

بالنسبة الى القطاع الصناعي بشكل عام لا بد من توفر الشروط الثلاثة التالية:

١- اختيار الصناعة التي تتوفر لها مادة خام محلية.
٢- اختيار الصناعة التي تستوعب اكبر عدد ممكن من قوة العمل المحلية.
٣- الصناعة الضرورية للمستهلك المحلي حتى لو لم تكن مادتها الخام محلية.

وبالطبع يمكن استخراج عدة احتمالات اخرى من بين هذه الاسس الثلاث.

جماعة دراسات التعبير ط يقرأ و

إربط الطفل ...

- الخاصية الشعبية مفهوم مركب يتألف من العناصر الآتية

١- دور العقل فيه
٢- الارتباط بالبيئة ...
٣- البعد الزمني
٤- مدى الدوران .